سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 741 – الأحد 3 أيار/ مايو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

هل يمتلك "المركزي"

أدوات تثبيت سعر الصرف؟

14

الفقر يعيد رسم الانتماء في سوريا

سوريون يحتجون على الواقع المعيشي خلال اعتصام "قانون وكرامة" في ساحة المحافظة بدمشق – 17 نيسان 2026 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

ملف خا

أخبار سوريا 02

العدالة الانتقالية..
هل يفي قانون العقوبات السوري بالغرض؟

أخبار سوريا 03

حديث قبرص الجانبي يختبر إمكانيات التقارب بين سوريا ومصر

شؤون محلية 04

انهيارات أرضية متكررة في دمشق..
ما الأسباب؟

شؤون محلية 07

السويداء..
فقر وإحباط
يدفعان الشباب نحو الهجرة

ثقافة وفن 16

"ستاند أب كوميدي" في سوريا..
ضحك بزمن الحساسية

رياضة 18

ميركاتو الشتاء
يعيد خلط الأوراق
في إياب الدوري السوري

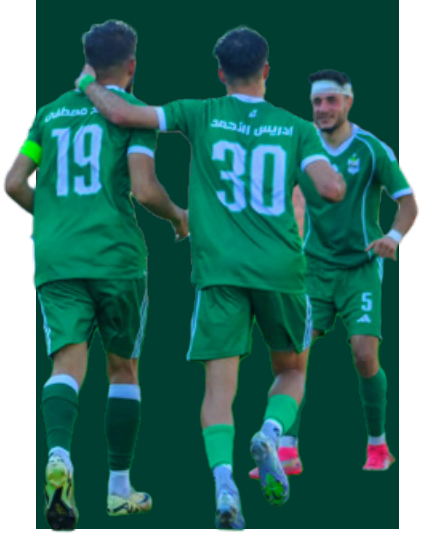

15

"الكرافة"..
مفهوم مختلف للتآخي في الجزيرة السورية

تعد "الكرافة" أو "الكريفاتي" من أبرز الظواهر الاجتماعية المتجذّرة في منطقة الجزيرة السورية، إذ تحولت عبر عقود طويلة من مجرد طقس مرافق لختان الذكور إلى منظومة علاقات اجتماعية متكاملة، تضاهي في قوتها روابط النسب، بل تتفوق عليها في بعض الأحيان من حيث الالتزام الأخلاقي والواجبات المتبادلة.
وتجسد هذه العادة نموذجًا فريدًا للتعايش بين مكونات المنطقة، من عرب وكرد وسريان وإيزيديين، في بيئة عُرفت تاريخيًا بتنوعها الديني والقومي.

مسار غير مكتمل

العدالة الانتقالية.. هل يفي قانون العقوبات السوري بالغرض؟

عنب بلدي – يزن قر

لا يزال مسار العدالة الانتقالية في سوريا يفتقر إلى إطار قانوني واضح قادر على استيعاب طبيعة الجرائم التي ارتُكبت خلال سنوات الحرب، فعلى الرغم من أن القوانين الجنائية السورية تتيح ملاحقة أفعال مثل القتل والتعذيب، تبدو قاصرة عن التعامل مع جرائم واسعة ومنهجية كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، تلك التي ارتُكبت في سياق سياسات دولة وليس كأفعال فردية معزولة.

وبذلك، يبرز خطر حصر المحاسبة ضمن ملفات جزئية، تفصل الانتهاكات عن سياقها البنيوي، وتُفرغ العدالة من بُعدها الشامل.

في هذا السياق، يدعو حقوقيون سوريون إلى إنشاء محاكم أو دوائر متخصصة، تستند إلى خبرات قانونية دولية، بما يضمن مقاربة أكثر شمولًا وعدالة، ويحول دون اختزال الانتهاكات في قضايا منفصلة.

غير أن هذا المسار لا يمكن فصله عن تحديات أوسع، تتعلق بالحاجة إلى تحقيق حد أدنى من السلم الأهلي، خشية انزلاق العدالة نحو مسارات انتقامية في مجتمع مثقل بالجراح والانقسامات.

إلى جانب ذلك، يواجه هذا المسار تعقيدات عملية هائلة، في ظل حجم الملفات المفتوحة، من آلاف المفقودين الذين تنتظر عائلاتهم كشف مصيرهم، إلى معتقلين سابقين يسعون للاعتراف والإنصاف، وصولًا إلى المقابر الجماعية التي تتطلب فرقًا جنائية متخصصة، وأرشيفًا مشتتًا من الأدلة والوثائق بين مؤسسات سابقة ومنظمات حقوقية.

ورغم إصدار مرسوم رئاسي في أيار 2025 لتشكيل هيئة للعدالة الانتقالية، تُعنى بكشف الحقيقة، ومحاسبة المسؤولين، وجبر الضرر، فإن هذه الخطوة لا تزال في طور التأسيس، وسط تحديات لوجستية وزمنية كبيرة.

وبين طموح بناء عدالة شاملة، وواقع قانوني وسياسي معقد، يبقى المسار السوري معلقًا بين بدايات غير مكتملة وأسئلة مفتوحة حول إمكانية تحقيق عدالة حقيقية.

المحاكم الجارية ومسار العدالة

تُطرح المحاكمات الجارية اليوم بوصفها واحدة من المؤشرات العملية الأولى على انتقال ملف الانتهاكات في سوريا من حيّز السجال السياسي إلى مسار قضائي ملموس.

فهي لا تعكس فقط تحركًا باتجاه المساءلة، بل تفتح الباب أمام الضحايا للمشاركة في تحريك الدعاوى، بما يمنح العدالة بعدًا أكثر ارتباطًا بالحقوق الفردية، لا بالاستخدام السياسي للملف.

غير أن هذا التحول، رغم أهميته، لا يكفي بحد ذاته للحكم على جدية المسار، إذ تبقى قيمة هذه المحاكمات مرهونة بمدى التزامها الصارم بأصول المحاكمة العادلة، وبقدرتها على تجاوز القيود القانونية التي قد تحد من فعاليتها، خاصة في التعامل مع انتهاكات واسعة لا يمكن اختزالها ضمن قضايا جنائية تقليدية.

وفي هذا السياق، يرى الخبير في القانون الدولي المعتصم كيلاني، أن هذه المحاكمات " تمثل بداية جدّية " لمسار العدالة وليست مجرد إجراء شكلي، لأنها تنقل ملف الانتهاكات من دائرة الاتهام السياسي إلى الإطار القضائي، وتمنح الضحايا دورًا مباشرًا في تحريك الدعوى.

> معيار الجدّية لا يتوقف عند انعقاد المحاكم، بل يرتبط أساسًا بمدى الالتزام الصارم بأصول المحاكمات العادلة، من حيث استقلال القضاء وحق الدفاع وعلنية الجلسات وتسبيب الأحكام، وهي ضمانات تعكس المعايير التي كرّستها الأمم المتحدة.
>
> المعتصم كيلاني
> خبير في القانون الدولي

وأضاف الكيلاني أن الهدف الجوهري من هذه المحاكمات يجب أن يكون مكافحة الإفلات من العقاب، لا الاكتفاء بإصدار أحكام شكلية.

وهنا تبرز إشكالية قانونية أساسية، إذ إن إجراء المحاكمات ضمن قانون العقوبات السوري، الذي يخضع لقاعدة التقادم في عدد من الجرائم، قد يفتح الباب عمليًا أمام سقوط بعض القضايا بمرور الزمن، وهو ما يتعارض مع طبيعة الانتهاكات الجسيمة التي لا تسقط بالتقادم وفق المعايير الدولية.

وبناء على ذلك، يمكن اعتبار هذه المحاكمات خطوة متقدمة، لكنها تظل محكومة بمدى قدرتها على التطور، فكلما التزمت بالمعايير القانونية، واتسع نطاقها، وتجاوزت القيود التي قد تؤدي إلى التقادم أو الانتقائية، اقتربت من أن تكون مسارًا حقيقيًا للعدالة.

أما إذا بقيت ضمن إطار ضيق لا يعالج جذور الانتهاكات ولا يضمن عدم الإفلات من العقاب، فإنها قد تفقد جزءًا من قيمتها، رغم أهميتها كبداية لا يمكن إنكارها.

وفي مقابل هذا الطرح، يقدم المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، بسام الأحمد، قراءة أكثر تشكيكًا بطبيعة هذه المحاكمات، معتبرًا أنها لا ترقى إلى مستوى مسار حقيقي ومتكامل للعدالة.

وقال الأحمد، في حديث إلى عنب بلدي، إن المجتمع المدني السوري نفسه منقسم حول توصيف هذه الإجراءات، بين من يراها خطوة نحو العدالة، وآخرين يصفونها بـ"العدالة الاستعراضية".

ويرى الأحمد أن هذه المحاكمات يغلب عليها الطابع الانتقائي والسياسي، نتيجة ما يصفه بـ"خلل بنيوي" بمسار العدالة الانتقالية في سوريا، لا يتجلى فقط في آليات التطبيق، بل أيضًا في الأساس القانوني الذي يقوم عليه.

> المرسوم الناظم للعدالة الانتقالية يحمل طابعًا انتقائيًا وتمييزيًا، إذ يمنح ضحايا النظام السوري السابق أولوية، دون الاعتراف بشكل متكافئ بضحايا الأطراف الأخرى، ما ينعكس على شمولية المسار وعدالته.
>
> بسام الأحمد
> المدير التنفيذي لمنظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"

كما انتقد الأحمد بعض المحاكمات الجارية، معتبرًا أن محاكمة عاطف نجيب تمثّل نموذجًا "تمييزيًا" للعدالة، في إشارة إلى محدودية نطاقها وعدم قدرتها على معالجة السياق الأوسع للانتهاكات.

وأضاف أن إطلاق هذا المسار كان يفترض أن يسبقه إصلاح قانوني ومؤسساتي عميق، نظرًا إلى عدم جاهزية المؤسسات القضائية السورية، سواء من حيث البنية التحتية أو الإطار التشريعي، للتعامل مع إرث معقّد يتضمن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وبذلك، يضع هذا الطرح المحاكمات الجارية أمام تساؤلات جوهرية، لا تتعلق فقط بجدواها، بل بقدرتها على تمثيل عدالة شاملة وغير انتقائية في سياق لا يزال يعاني من اختلالات قانونية وسياسية عميقة.

أبرز الإشكاليات القانونية

لا تتمحور الإشكاليات القانونية المرتبطة بالمحاكمات الجارية حول مبدأ المحاسبة بحد ذاته، بقدر ما تتعلق بالإطار القانوني الذي تُدار ضمنه هذه العملية. فبين الطموح لتحقيق عدالة شاملة، والوسائل القانونية المتاحة حاليًا، تظهر فجوات قد تؤثر على فعالية هذا المسار ومصداقيته.

وفي هذا السياق، يرى المعتصم كيلاني أن الإشكالية الأولى تكمن في اعتماد قانون العقوبات السوري العادي، رغم أن طبيعة الأفعال المرتكبة قد ترقى إلى جرائم دولية، ما يخلق فجوة بين التوصيف القانوني وحقيقة الانتهاكات.

ويرتبط ذلك أيضًا بمسألة التقادم، إذ تخضع بعض الجرائم الجنائية كالقتل لمهلة تقادم تصل إلى عشر سنوات، بينما تسقط جنح كالتعذيب بعد خمس سنوات، وهو ما يتعارض مع المعايير الدولية التي لا تُسقط الجرائم الجسيمة بمرور الزمن.

أما الإشكالية الثانية، فتتعلق بضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك استقلال القضاء وحق الدفاع وآليات تنظيم الأدلة وحماية الشهود، وهي عناصر أساسية لضمان نزاهة الإجراءات ومصداقية الأحكام الصادرة عنها.

في حين تتمثل الإشكالية الثالثة في التوازن الدقيق بين سرعة البت في القضايا وتحقيق العدالة، إذ إن التعجّل قد يأتي على حساب حقوق المتهمين والضحايا، بينما قد يؤدي بطء الإجراءات إلى إضعاف ثقة المجتمع بهذا المسار وفقدانه الزخم المطلوب.

وبناء على ذلك، لا تُبطل هذه التحديات مشروعية المحاكمات الجارية، لكنها تضعها أمام اختبار حقيقي يتمثل في قدرتها على التطور والتصويب، بما يضمن انتقالها من مجرد خطوة أولى إلى مسار قانوني متكامل يرقى إلى مستوى العدالة المنشودة.

المحاكمات مقارنة بالمعايير الدولية للعدالة

عند تقييم المحاكمات الجارية في سوريا وفق المعايير الدولية، لا يبدو الحكم عليها مسألة ثنائية بين كونها "عدالة حقيقية" أو "إجراءات شكلية"، بقدر ما يتطلب تفكيكًا للعناصر التي تقوم عليها هذه المحاكمات، ومدى تقاطعها مع المعايير القانونية المعتمدة دوليًا.

وفي هذا السياق، يرى مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، أن المحاكمات تحمل في الوقت نفسه عناصر من كلا الوصفين، ما يجعل تقييمها مرتبطًا بمعايير محددة.

وفي حديث إلى عنب بلدي، أشار عبد الغني إلى إشكالية أساسية تتمثل في غياب إطار قانوني واضح للتعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، رغم أن الإعلان الدستوري الصادر في آذار 2025 أكد مبدأ استقلال القضاء.

إلا أن هذا الإعلان، بحسب عبد الغني، لم يترافق مع بناء الأطر القانونية والمؤسساتية اللازمة لملاحقة الجرائم الدولية الجسيمة، أو معالجة مسؤولية القيادات، في ظل غياب نصوص صريحة في قانون العقوبات السوري تجرم هذه الأفعال، ما يخلق فجوة بين حجم الجريمة وحجم العقوبة.

وقال إن الفجوة بين ما يجري على أرض الواقع وما تفرضه المعايير الدولية لا تزال واضحة، إذ يتطلب تحقيق عدالة حقيقية بناء منظومة قضائية متكاملة قادرة على التعامل مع هذا النوع من الجرائم، وهي عملية معقدة تحتاج إلى وقت وجهد ودعم دولي.

أما على مستوى المعايير، فلفت عبد الغني إلى ضرورة الالتزام بضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المادة "14" التي تكفل حقوق الدفاع وعلنية الجلسات، إلى جانب مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية الشهود والضحايا، والتي تفرض توفير برامج حماية فعالة قبل بدء الاستجواب.

وبذلك، فإن أي تقييم جدّي لهذه المحاكمات يبقى مرتبطًا بمدى قدرتها على تأمين هذه الضمانات الإجرائية، بما يشمل حق التمثيل القانوني، وحقوق المحاكمة العادلة، كشرط أساسي للارتقاء إلى مستوى العدالة الدولية.

قضاة على منصة المحكمة خلال أولى جلسات محاكمة رموز النظام السوري السابق – 26 نيسان 2026 (عنب بلدي)

خبيران يقرآن الفرص والمعوقات

حديث قبرص الجانبي يختبر إمكانيات التقارب بين سوريا ومصر

الرئيس السوري أحمد الشرع بجانب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين في قبرص – 25 نيسان 2026 (CNN)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

أثار الحديث الجانبي الذي جمع الرئيس السوري، أحمد الشرع، بنظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، على هامش الاجتماع غير الرسمي للاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين بالعاصمة القبرصية نيقوسيا، في 24 من نيسان الماضي، تساؤلات حول دلالات هذا التواصل السياسي، وما إذا كان يشير إلى تحول محتمل في طبيعة العلاقة بين دمشق والقاهرة، أم أنه يبقى ضمن حدود المجاملة الدبلوماسية التي تفرضها اللقاءات متعددة الأطراف.

ورغم أن ما جرى لم يكن لقاء رسميًا بالمعنى التقليدي، فإن مجرد ظهور تواصل مباشر بين الطرفين أعاد ملف العلاقات السورية- المصرية إلى دائرة النقاش، خاصة في ظل الحذر الذي طبع المقاربة المصرية تجاه الإدارة السورية الجديدة منذ التحولات السياسية الأخيرة في سوريا.

حذر محسوب

تعد القاهرة من العواصم العربية التي تعاملت بحذر محسوب مع المشهد السوري الجديد، إذ حافظت على خطاب سياسي داعم لوحدة سوريا واستقرارها، مع تجنب الانخراط السريع في خطوات سياسية واسعة تجاه دمشق، في وقت تراقب مصر ملامح المرحلة السورية الجديدة وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية.

ويطرح هذا التواصل تساؤلات حول ما إذا كانت العلاقة بين البلدين تتجه نحو تطوير تدريجي عبر قنوات سياسية ودبلوماسية أوسع، أم أن القاهرة ستبقي علاقتها ضمن إطار الترقب، بانتظار اتضاح أكبر لشكل السلطة الجديدة في دمشق وسياساتها الإقليمية.

وعلى هامش هذا المسار السياسي، يبرز تساؤل فرعي حول ما إذا كانت طبيعة العلاقات بين دمشق والقاهرة قد تنعكس مستقبلًا على السوريين المقيمين في مصر، خاصة في ظل متغيرات قانونية وإدارية شهدها هذا الملف خلال الفترة الماضية.

وبين رمزية المشهد وحدود البروتوكول، يبقى الحديث الجانبي بين الشرع والسيسي في قبرص مؤشرًا سياسيًا قابلًا للقراءة، لكنه لا يكفي وحده للحكم على مسار العلاقات، التي تبدو حتى الآن محكومة بالحذر أكثر من التحول الواضح.

باب واسع للقراءة

يرى خبير العلاقات الدولية الدكتور محمد اليمني، أن أي تواصل بين شخصيات تمثل دولًا ذات ثقل إقليمي، حتى وإن بدا عابرًا أو بروتوكوليًا، لا يمكن فصله عن الحسابات السياسية الأوسع، معتبرًا أن الحديث الجانبي بين الرئيس السوري ونظيره المصري يفتح بابًا واسعًا للقراءة، لكن دون الذهاب مباشرة إلى اعتباره تحولًا استراتيجيًا في العلاقات.

وقال اليمني خلال حديث إلى عنب بلدي، إن القراءة الأولية لهذا النوع من التواصل يجب أن تنطلق من فهم "الرمزية السياسية"، موضحًا أن التواصل غير الرسمي، حتى بغياب التصريحات أو البيانات، يحمل رسائل مزدوجة، إحداها داخلية تعكس مرونة سياسية دون التزامات واضحة، وأخرى خارجية تشير إلى أن قنوات الاتصال بين الطرفين ليست مغلقة بالكامل، وأن هناك استعدادًا لاختبار إمكانيات التقارب.

لكنه حذر في الوقت نفسه من المبالغة في تفسير هذه اللحظات، مشيرًا إلى أن طبيعة القمم الدولية تتيح مساحات للتفاعل البروتوكولي أو العفوي بين القادة، ما يعني أن ما جرى قد يبقى ضمن حدود المجاملة السياسية ما لم تتبعه خطوات أكثر وضوحًا.

التدرج الحذر

بحسب الخبير في العلاقات الدولية الدكتور محمد اليمني، فإن السؤال الأهم لا يتعلق بوقوع الحديث بحد ذاته، بل بما إذا كان يمكن اعتباره مؤشرًا على انفتاح تدريجي في العلاقات السورية- المصرية، معتبرًا أن الإجابة تبقى "احتمالًا مشروطًا"، إذ تعتمد القاهرة، وفق توصيفه، سياسة "التدرج الحذر" في الملفات المعقدة، وتفضل اختبار النيات قبل الانتقال إلى مراحل أكثر تقدمًا.

هذا التواصل يمكن فهمه بوصفه "جس نبض سياسي" أكثر من كونه تحولًا نوعيًا، بحسب اليمني، موضحًا أن مصر لا تتعامل مع الملف السوري باعتباره ملفًا ثنائيًا فقط، بل من خلال شبكة أوسع من الاعتبارات تشمل التوازنات الدولية، والعلاقات مع القوى الكبرى، والموقف العربي العام، إضافة إلى الحسابات الأمنية المرتبطة بالاستقرار الإقليمي.

وأشار إلى أن القاهرة، بحكم نهجها التقليدي في السياسة الخارجية، تميل إلى الاستمرارية والحذر، وتتجنب القفزات المفاجئة، ما يجعل أي تحول في العلاقة مع دمشق مرتبطًا بتراكم خطوات تدريجية لا بلحظة واحدة، مهما حملت من رمزية.

احتواء الأزمات

وفي قراءة أوسع، ربط الخبير في العلاقات الدولية الدكتور محمد اليمني هذا التواصل بالسياق الإقليمي الذي يشهد خلال السنوات الأخيرة محاولات لإعادة ترتيب العلاقات واحتواء الأزمات بدلًا من تصعيدها، ما قد يخلق فرصة مستقبلية لإعادة تعريف العلاقة السورية- المصرية، لكن ضمن مسار بطيء تحكمه الحسابات الدقيقة أكثر من الإشارات العابرة.

ويرى أن الانتقال من التواصل البروتوكولي إلى مسار سياسي أكثر وضوحًا يتطلب توفر شروط أساسية، بينها إرادة سياسية متبادلة، وتوافق نسبي حول ملفات إقليمية، وبيئة إقليمية ودولية تسمح بهذا التقارب، معتبرًا أن هذه العناصر لم تكتمل بعد بصورة كافية.

أما فيما يتعلق بالسوريين المقيمين في مصر، فأوضح اليمني أن هذا الملف يبقى محكومًا أساسًا باعتبارات داخلية مصرية، مثل الوضع الاقتصادي والسياسات الاجتماعية وأولويات الأمن القومي، ما يعني أن أي تقارب سياسي محتمل قد ينعكس فقط بشكل محدود أو غير مباشر على أوضاعهم، دون أن يؤدي بالضرورة إلى تغييرات جذرية.

خلفية سلبية متبادلة

من جانبه، اعتبر الصحفي والسياسي المصري قطب العربي، أن التواصل الذي جرى بين الرئيس السوري ونظيره المصري يبقى ضمن إطار المصافحة السريعة واللقاء العرَضي غير المرتب مسبقًا.

وقال العربي في حديث إلى عنب بلدي، إن هذا التواصل، رغم محدوديته الزمنية والبروتوكولية، يمكن النظر إليه بوصفه بداية محتملة لكسر الحواجز النفسية والسياسية العميقة بين الجانبين، مشيرًا إلى أن العلاقة بين الطرفين لا تزال محكومة بخلفيات سلبية متبادلة.

وبحسب العربي، يحمل الرئيس السوري نظرة سلبية تجاه السيسي، كما أن الأخير بدوره ينظر بحذر إلى الشرع بسبب خلفيته الجهادية، في ظل مخاوف مصرية متصاعدة من إمكانية تكرار نماذج سياسية مشابهة للتجربة السورية داخل مصر.

أحد أبرز الهواجس التي تحكم المشهد السياسي المصري يتمثل في خشية النظام من إعادة إنتاج نموذج حكم ذي خلفية إسلامية أو جهادية، وهو ما يفسر، وفق رأيه، عدم حماسة السيسي لفتح قنوات مباشرة مع الشرع أو منحه مساحة سياسية قد تُقرأ داخليًا بشكل مقلق.

ورجح العربي أن الشرع أظهر مرونة أكبر في هذه اللحظة، معتبرًا أنه كان الطرف الأكثر مبادرة، بينما بدا السيسي أقل اندفاعًا، حتى وإن كان التواصل في النهاية منسجمًا مع طبيعة المؤتمرات الدولية وما تفرضه من مجاملات دبلوماسية.

ومع ذلك، يرى العربي أن المصافحة العابرة قد تفتح المجال نظريًا أمام خطوات لاحقة، إذا تمكن الطرفان من تجاوز مخاوفهما المتبادلة، معتبرًا أن نجاح أي مسار سياسي بين دمشق والقاهرة سيبقى مرهونًا بقدرة كل طرف على تبديد هواجس الطرف الآخر.

استثمار إقليمي

في قراءته للعوامل الإقليمية، أشار العربي إلى أن بعض القوى الإقليمية، مثل الإمارات، قد تسعى إلى استثمار هذا التواصل العابر وتحويله إلى بداية حوار سياسي أوسع، بحكم علاقتها بالطرفين ودورها الإقليمي، إلا أن نجاح مثل هذا المسار ليس مضمونًا ما لم تتوفر تطمينات متبادلة.

وشرح أن السيسي قد يحتاج إلى ضمانات، سواء إماراتية أو أمريكية، تخفف من مخاوفه تجاه الإدارة السورية الجديدة، في حين يحتاج الشرع أيضًا إلى تطمينات بأن القاهرة لا تسعى إلى استهدافه سياسيًا أو تقويض حكومته.

أما فيما يتعلق بملف السوريين المقيمين في مصر، فيعتبر العربي أن هذا الملف يبقى محليًا بالدرجة الأولى، ويرتبط بالوضع الداخلي المصري أكثر من ارتباطه المباشر بالعلاقات الثنائية، موضحًا أن الخطاب القومي المتشدد، إلى جانب الضغوط الاقتصادية، أسهما في تغذية مشاعر سلبية تجاه الأجانب، بمن فيهم السوريون والسودانيون.

ومع ذلك، لا يستبعد العربي أن يؤدي أي تحسن سياسي رسمي بين دمشق والقاهرة إلى تحسين جزئي في طريقة التعامل مع السوريين في مصر، ولو بصورة محدودة، إلى حين حسم الملف الأوسع المرتبط بمستقبل وجودهم أو عودتهم.

وبين رمزية المصافحة وحدود البروتوكول، تبدو العلاقة بين دمشق والقاهرة حتى الآن في مرحلة جس نبض سياسي أكثر منها تحولًا فعليًا، إذ لا يزال الحذر المتبادل والهواجس السياسية يحكمان مسارها.

وبينما قد يشكل التواصل العابر بداية ممكنة لكسر الجمود، فإن انتقاله إلى مسار سياسي أوضح سيبقى مرتبطًا بقدرة الطرفين، إضافة إلى الفاعلين الإقليميين، على تحويل الإشارات الرمزية إلى تفاهمات أكثر عمقًا.

انهيارات أرضية متكررة في دمشق.. ما الأسباب؟

دمشق – غنى جبر

شهدت دمشق، في الفترة الأخيرة، ظهور عدة حفر وانهيارات أرضية في مناطق مختلفة من المدينة، ما أثار تساؤلات واسعة حول أسباب هذه الظاهرة وتداعياتها على البنية التحتية وسلامة المواطنين.

ووفق ما أفادت به محافظة دمشق، وما أكده مختص في مجال الجيوفيزياء لعنب بلدي، فإن تسرب مياه الأمطار إلى طبقات التربة والبنى التحتية أسفل الطرق يعد أحد أبرز أسباب هذه الانهيارات.

وفي ظل تكرار هذه الحالات، تتجدد الدعوات إلى تعزيز أعمال الصيانة وإجراء الدراسات الفنية الدورية للحد من تفاقم المشكلة وضمان استقرار البنية التحتية.

في المتحلق الجنوبي، ظهرت فجأة حفرة كبيرة نتيجة لانهيار الطبقة الأسفلتية على أوتوستراد المتحلق، وأوضحت محافظة دمشق عبر منصاتها الرسمية، أن هذه الحفرة نتجت عن سرقة أفراد من جنود نظام الأسد السابقين الحديد الداعم للنفق الحربي الذي يقع أسفلها، مما أدى إلى انهيار الأسفلت بسبب تسرب مياه الأمطار إلى المنطقة.

بعد فترة قصيرة، ظهرت حفرة أرضية أخرى في منطقة ساحة الأمويين، قرب بداية أوتوستراد المزة، وأفادت محافظة دمشق، حينها، بأنها اتخذت الإجراءات اللازمة بوضع إشارات تحذيرية وأقماع بلاستيكية حول الموقع لتجنب اقتراب المارة، كما تم تدعيم الحفرة مؤقتًا والسيطرة على الوضع، مع خطة لاستكمال الأعمال بصب الحفرة ومعالجتها بشكل نهائي وفق الأصول الفنية المعتمدة.

وفي نفس السياق، استجابت فرق الدفاع المدني السوري التابعة لمديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في دمشق لحالة هبوط مفاجئ في طريق رئيس بمنطقة مخيم فلسطين، ناتج عن نفق قديم من مخلفات الحرب، كما أكدت محافظة دمشق.

هبوط أرضي على طريق دمشق- بغداد بالقرب من مدينة عدرا العمالية في ريف دمشق (المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية)

كما شهد طريق دمشق- بغداد بالقرب من مدينة عدرا العمالية في ريف دمشق هبوطًا أرضيًا على جانبي الطريق، وأوضح الدفاع المدني السوري أن السبب يعود إلى وجود أنفاق من مخلفات الحرب، تأثرت بالهطولات المطرية الغزيرة.

آراء المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي

تعددت وجهات النظر عبر وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالشوارع والطرق والمرافق العامة، حيث يتشارك المواطنون تجاربهم ومعاناتهم اليومية، ليكشفوا عن واقع مرير يعكس التدهور في البنية التحتية.

تناولت التعليقات على صفحة محافظة دمشق عبر "فيسبوك" مطالبات بإصلاحات جذرية وشاملة، في محاولة لتحسين الوضع القائم وضمان سلامة المواطنين.

وكتب عبد السلام صواف، المدير التنفيذي في شركة للتجارة والمقاولات، أن الحفرة في المتحلق الجنوبي تكشف عن حجم التجاوزات في تنفيذ الطريق خلال فترة حكم آل الأسد، حيث أظهرت الحفرة التي تم اكتشافها أن سماكة طبقة "الدفان" لا تتجاوز عشرة سنتمترات، كما أن طبقة الأسفلت لا تزيد على عشرة سنتمترات أيضًا. هذه المواصفات لا تفي بالمعايير العالمية للطرق، بل تقترب من مواصفات الطرق الزراعية البسيطة.

والأمر الأكثر إشكالية، بحسب صواف، هو أن المهندس المسؤول عن تنفيذ هذا المشروع لا يزال يشغل منصبه حتى اليوم، مما يستدعي ضرورة فتح جميع الملفات ومحاسبة كل من شارك في هذا التقصير.

وروت سوزان دسوقي، من سكان منطقة المهاجرين، تجربتها في حيها، حيث لا تكاد تجد شارعًا في دمشق، وخاصة في المهاجرين، يخلو من حفرة مشابهة، وإن اختلفت في الحجم، وأشارت إلى وجود حفرة عميقة تصل إلى متر ونصف، وتزداد اتساعًا حسب وزن السيارات التي تمر عليها.

قالت سوزان، إن جيرانها حاولوا ردم الحفرة باستخدام الحجارة المتوفرة في بيوتهم، بهدف سد الفراغ وتجنب وقوع أحد فيها، وعندما تصبح الحفرة أعمق مع مرور الوقت، يعودون ليضعوا كيس ردم جديد.

واستعرضت سعاد كيد، من سكان منطقة مخيم فلسطين، معاناة الأهالي في المنطقة، حيث أشارت إلى أنهم قدموا العديد من الشكاوى والبلاغات، مدعومة بالصور والفيديوهات، حول الوضع السيئ للطريق الفرعي المؤدي إلى ثانوية "عائشة" في أول مخيم فلسطين، وهو المدخل الذي يمر عبره الأطفال في عمر أربع وخمس سنوات، حيث يعاني الطريق من وجود نفق مردوم، مما يضطر الأهالي لوضع الحجارة والتراب لتسهيل مرور المشاة والسيارات، بحسب سعاد.

أما سليمان الحسين، فأكد في تعليقه أن ما يحدث في العديد من المناطق في سوريا يعد دليلًا واضحًا على الحاجة الملحة لإعادة تأهيل شبكات المجاري المتهالكة التي تتسبب في انهيارات وحفر.

أسباب الانهيار

قال معاون مدير الخدمات في محافظة دمشق، أحمد حجيراتي، لعنب بلدي، إن ظهور هذه الحفر والتشققات يعد أمرًا طبيعيًا نتيجة لتسرب المياه إلى الانفاق التي تم حفرها خلال فترة الحرب، ما يؤدي إلى حدوث هبوطات وانهيارات في الأرض.

فيما تتابع المديريات المختصة في محافظة دمشق، بالتنسيق مع وزارة الطوارئ والكوارث عن طريق الدفاع المدني السوري، مثل هذه الحوادث بشكل مستمر ودقيق، وتعمل على معالجتها بشكل مباشر، وفقًا لتصريح حجيراتي.

وعن المناطق الأكثر عرضة لمثل هذه الحوادث، قال حجيراتي إنها المناطق التي كانت على تماس مباشر في الحرب، والتي شهدت حفر أنفاق مثل جوبر والقابون وبرزة واليرموك والقدم والتضامن.

ظواهر طبيعية لا ترتبط بالحروب

أوضح أستاذ الجيوفيزياء في كلية العلوم بجامعة "دمشق" نضال جوني، لعنب بلدي، أن ظواهر هبوط التربة أو المنشآت، سواء كانت طرقًا أو مباني، تعود إلى أسباب متعددة، فقد تنجم عن وجود تكهفات غير مكتشفة سابقًا، تتسع مع مرور الوقت بفعل العوامل المناخية وتسرب المياه، ما يؤدي في النهاية إلى انهيارها.

كما قد يحدث انحلال تدريجي لمكونات التربة نتيجة تدفق المياه الشديدة عبر سنوات، ما يتسبب في انجراف كميات منها وحدوث الانهيار بحسب جوني.

وأشار إلى أن هذه الظواهر طبيعية ولا ترتبط بالحروب، ومع ذلك، شدد على أهمية إجراء دراسات ميدانية دقيقة للمواقع المتضررة لتحديد السبب الحقيقي للانهيار.

وللحد من تكرار مثل هذه الحوادث، أكد الأستاذ الجامعي ضرورة إجراء تقييمات جيولوجية وجيوفيزيائية شاملة للمناطق الأكثر عرضة للخطر، من خلال مسوحات تهدف إلى تحديد الوضع الراهن ومستوى الخطورة المحتملة، والعمل على تفاديها عبر تطبيق معايير السلامة، وإجراء الصيانة الدورية، وتعزيز أنظمة المراقبة.

كما بيّن أن الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية تعد الأداة الأهم في رصد هذه الظواهر الطبيعية والتعامل معها بشكل استباقي قبل وقوع كوارث محتملة.

نقص في الحاويات وغياب للفرز

سلوكيات فردية تفاقم أزمة النفايات باللاذقية

اللاذقية – آلاء شعبو

تشهد أحياء ومناطق عدة في محافظة اللاذقية تراكمًا ملحوظًا للنفايات داخل الحاويات وعلى جوانب الطرق، في ظل تراجع وتيرة الترحيل في بعض الأحياء والقرى، ونقص في عدد الحاويات وسوء توزيعها، ما أدى إلى اتساع رقعة المكبات العشوائية وارتفاع مستوى التلوث البصري والبيئي.

عوامل خدمية وسلوكية تفاقم هذه المشكلة، إذ يشكو سكان من ضعف الاستجابة الخدمية من جهة، ومن سلوكيات فردية تقوم على رمي النفايات في أماكن غير مخصصة، خصوصًا في المواقع الطبيعية والغابات والمناطق السياحية، ما يضاعف من أثر الأزمة على المشهد العام.

مسافات طويلة ومكبات عشوائية

رصدت مراسلة عنب بلدي شكاوى متكررة من الأهالي حول واقع النظافة، إذ قالت فاطمة حمام، من سكان المدينة، إن جزءًا من المشكلة يرتبط بسلوك بعض السكان، معتبرة أن "المناظر التي نراها في المناطق السياحية من رمي الأوساخ مسيئة جدًا"، مشيرة إلى ضرورة تعزيز الوعي إلى جانب تحسين الخدمات.

كما قال نزيه شعبان، أحد سكان شارع المغرب العربي، إنه يضطر لقطع مسافات طويلة للوصول إلى أقرب حاوية، ما يدفع بعض الأهالي للتخلص من القمامة في أماكن غير مخصصة، مثل تحت الأشجار أو بجانب أعمدة الكهرباء، نتيجة غياب الحاويات في محيطهم السكني.

نقص الحاويات والآليات وغياب الفرز

قال مجلس مدينة اللاذقية لعنب بلدي، إن واقع النظافة شهد تحسنًا نسبيًا منذ 12 من نيسان الماضي، نتيجة دعم من القطاع الخاص أسهم في تفريغ مكب مؤقت، الأمر الذي خفف الضغط على آليات مديرية النظافة ورفع وتيرة الترحيل في عدد من المناطق.

وأوضح المجلس أن هذا التحسن لا يزال جزئيًا، ولم ينعكس بشكل شامل على جميع الأحياء، رغم إزالة عدد من المكبات العشوائية خلال الفترة الأخيرة.

وأقر المجلس بوجود نقص واضح في عدد الحاويات في عدد من الأحياء، مشيرًا إلى أن الحاجة الفعلية تتجاوز 300 حاوية بأحجام مختلفة، في حين لم تتم تغطية هذا العجز بشكل كامل حتى الآن.

كما يعاني قطاع النظافة من ضعف في أسطول الآليات وقدم معظمها، ما يحد من القدرة التشغيلية اليومية ويؤثر على انتظام عمليات الترحيل، وفق ما أفاد به المجلس.

وفيما يتعلق بإدارة النفايات، أكد المجلس أنه لا يوجد حاليًا نظام فعال لفرز النفايات من المصدر، حيث يتم نقلها مباشرة إلى مطمر "قاسية" دون معالجة أولية.

ورغم وجود بعض المبادرات الفردية في مجال إعادة التدوير، فإنها لا تزال محدودة وغير مؤطرة ضمن منظومة مؤسساتية منظمة.

بانتظار حلول مستدامة

بحسب المعطيات، فإن التحسن الأخير في بعض المناطق لا يعكس حلًا جذريًا، إذ لا تزال اللاذقية تواجه تحديات أساسية في ملف النظافة، أبرزها نقص الحاويات، وقدم الآليات، وغياب منظومة متكاملة لإدارة النفايات.

ويؤكد مسؤولون محليون أن معالجة هذا الملف تتطلب خططًا طويلة الأمد تشمل تطوير البنية التحتية، وزيادة التمويل، وتفعيل برامج الفرز وإعادة التدوير، بما يضمن استدامة التحسن وتحسين الواقع البيئي والخدمي في المدينة.

الركام وضعف الخدمات

أبرز عوائق العودة إلى "الحجر الأسود"

آثار الدمار في الحجر الأسود بريف دمشق – 22 نيسان 2026 (عنب بلدي/ عبد الله الوني)

القنيطرة – عبد الله الوني

رغم مرور 14 عامًا على بدء رحلة التهجير، لا تزال خولة حودي (أم جبل) تعيش فصول المعاناة ذاتها، إذ تقيم السيدة المهجرة مع 13 أسرة أخرى في مركز إيواء "المدرسة القوسية" بقرية الكوم في ريف القنيطرة، وسط واقع يفرضه الدمار الذي طال ممتلكاتهم في مدينة الحجر الأسود جنوبي العاصمة دمشق، ما جعل حلم العودة عبئًا ثقيلًا يفوق قدرتهم المادية.

قالت خولة لعنب بلدي، إن وجودها في مركز الإيواء ليس خيارًا بل هو واقع فرضته "آلة الدمار"، مشيرة إلى أنهم غير قادرين على ترميم منازلهم المدمرة، وأن منطقة الحجر الأسود اليوم تفتقر لأبسط مقومات الحياة والخدمات العامة التي تحتاج إليها العوائل للعودة والاستقرار.

وبعد سنوات طويلة من رحلة التهجير القاسية، لا تزال مدينة الحجر الأسود جنوبي دمشق تشهد فصولًا من المعاناة الإنسانية والاقتصادية التي تحول دون عودة أهلها بشكل كامل.

فبينما تتحدث الروايات الرسمية عن عودة الحياة تدريجيًا، يواجه آلاف المهجرين واقعًا من الدمار وغياب الخدمات، مما يجعل حلم العودة والاستقرار بعيد المنال.

عوائق تزيد المعاناة

تعتبر العوائق المادية هي الأبرز في طريق عودة المهجرين، فإلى جانب التكلفة الباهظة لإصلاح المنازل المدمرة، يبرز التعليم كعائق إضافي يثقل كاهل العائلات.

خولة، التي تعيل عائلة مكونة من ثمانية أفراد، تعتمد على مشروعها الخاص لإنتاج الألبان والأجبان في القنيطرة لتأمين قوت يومهم، ورغم أنها تعتبر نفسها في وضع أفضل مقارنة ببعض الأسر الأخرى في مركز الإيواء، فإن التحديات التعليمية تظل قائمة.

ولا يوجد في الحجر الأسود سوى مدرسة واحدة مؤهلة لتدريس طلاب الحلقتين الأولى والثانية، مما يضطر ابنتها، الطالبة في الثانوية العامة، للبقاء في ريف القنيطرة لمتابعة دراستها.

هذا الواقع التعليمي المتردي يمثل عائقًا أمام العائلات التي تفكر في العودة، خاصة تلك التي لديها أطفال في سن الدراسة.

ياسين علي، أحد المهجرين من الحجر الأسود، يروي لعنب بلدي تفاصيل معاناته التي بدأت في عام 2012، عندما ترك كل شيء خلفه واضطر للنزوح من منزله بسبب قصف النظام السوري السابق وانعدام الأمان.

قال ياسين لعنب بلدي، "مررنا بأيام صعبة جدًا أنا وعائلتي وأولادي، كانت أمي معي كبيرة في السن، لم يكن لنا خيار إلا النجاة من ويل الموت".

بعد سقوط النظام، عاد ياسين إلى منزله ليجده مدمرًا جراء تعرضه لقصف متكرر بالقذائف والبراميل المتفجرة، إذ لم تسلم الجدران من الأضرار، وتصدع السقف، وتكسرت بعض الأعمدة، ما جعله بحاجة إلى إعادة تأهيل ودعم لإصلاحه.

وأضاف ياسين، "نحن كل يوم نفكر بالعودة، فحياتنا وأماننا هو بيتنا، ولكنه غير صالح للسكن حاليًا".

وتابع، "أحوالنا المادية لا تساعدنا على إصلاحه، فهو بحاجة لأموال كثيرة وليست متوفرة لدينا، فليس لدينا القدرة على كل تلك التكاليف".

مدينة "الأشباح" وغياب الخدمات

لا تقتصر العوائق على دمار المنازل، بل تمتد لتشمل غياب البنية التحتية الأساسية والخدمات العامة التي تعتبر شريان الحياة لأي مجتمع.

الناصر أشار في حديث لعنب بلدي، إلى أن المدينة كانت تضم 22 مدرسة تابعة للقنيطرة قبل بدء الثورة، لم يرمم منها سوى مدرسة واحدة فقط، وهي مدرسة "أحمد زعل فاضل" التي تخدم طلاب الحلقتين الأولى والثانية.

من جانبها، تعمل قوات فض الاشتباك (الأندوف) التابعة للأمم المتحدة على تأهيل مدرستين إضافيتين.

أما بالنسبة للخدمات الصحية فيوجد مركزان صحيان فقط، أحدهما يتبع لمحافظة القنيطرة، والآخر لريف دمشق، وهو عدد قليل جدًا مقارنة باحتياجات المدينة.

وبحسب الناصر، فقد عاد إلى الحجر الأسود نحو 6000 عائلة، معظمهم من الطبقة الفقيرة، وهناك تزايد في أعداد العائدين، مما يشير إلى أن الحياة تعود بالتدريج.

وهنالك تعاون في تقديم الخدمات بين بلدية الحجر الأسود التابعة لريف دمشق وإدارة المنطقة الغربية لتجمعات القنيطرة، والعمل جار على إيجاد الحلول لأهم المشكلات الأساسية ومنها النظافة والصرف الصحي.

وأُطلقت قبل شهرين حملة لإزالة الأنقاض من الشوارع، خصصت لها محافظة القنيطرة أربع سيارات "قلاب"، إضافة إلى "تركس" و"بوك" وسيارة صغيرة.

بينما خصصت محافظة ريف دمشق ثلاث سيارات "قلاب" و"تركسين" وبوك"، وامتدت الحملة لثلاثة أسابيع، تمكنت خلالها من فتح الشوارع الرئيسة في حي تشرين وحي الثورة ومنطقة الأعلاف، وفق الناصر.

بطء إزالة الأنقاض والحاجة لإعادة الإعمار

وختم الناصر بأن أن أوضاع الحجر الأسود لا تزال صعبة حاليًا، رغم تحسنها مقارنة بالفترات السابقة، مؤكدًا أنها تحتاج إلى "كثير من الصبر والجهد لتصبح بيئة مناسبة للعيش الكريم"، مؤكدًا الاستمرار في مساعدة الأهالي قدر الإمكان.

الضيقة وقلة عدد "البوكات" لا تزال تشكل عائقًا كبيرًا، وتحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، في حين شارك الدفاع المدني في حملة الترحيل.

وذكر أن سبب عدم رجوع الأهالي بشكل كامل هو "الردميات"، وأن المحافظة تجد صعوبة حاليًا في إزالة الردم كاملًا، خاصة وأن بعض الأبنية آيلة للسقوط، وقد سقط أحدها في أثناء الترحيل دون أن يصاب أحد.

ويفضل الناصر أن تكون هناك إعادة إعمار شاملة، لأن معظم الأبنية متضررة وبحاجة إلى إزالة.

وانتقد الناصر ضعف التنسيق مع محافظة ريف دمشق، معتبرًا أن "التداخل الإداري" يشكل عائقًا حقيقيًا أمام تقديم الخدمات، داعيًا إلى تفاعل أكبر بين المحافظتين للنهوض بواقع المدينة.

وفيما يتعلق بالكهرباء، توجد محولتان فقط، وجرى طلب زيادة عدد المحولات لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العائدين، وتم وضع بئر للمياه بالخدمة مع تغذية بالطاقة الشمسية من قبل محافظة ريف دمشق.

أشار الناصر في حديثه إلى وجود مركزي إيواء في القنيطرة، يضمان مهجري الحجر الأسود غير القادرين على العودة أو استئجار منازل بديلة، وهما في "المدرسة القوسية" وبناء اتحاد الفلاحين بمنطقة الكوم.

وتم التواصل مع 24 عائلة من مهجري الشمال لتقديم المساعدة لهم حال رغبتهم بالعودة.

وختم الناصر بأن أن أوضاع الحجر الأسود لا تزال صعبة حاليًا، رغم تحسنها مقارنة بالفترات السابقة، مؤكدًا أنها تحتاج إلى "كثير من الصبر والجهد لتصبح بيئة مناسبة للعيش الكريم"، مؤكدًا الاستمرار في مساعدة الأهالي قدر الإمكان.

شكاوى من ضعف الضخ وغياب الانتظام

انقطاعات متكررة للمياه في أحياء بحلب

حلب – محمد ديب بظت

تتواصل منذ أيام حالة من انقطاع المياه والتقنين غير المنتظم في عدد من أحياء مدينة حلب، من بينها "المريديان" وأحياء مجاورة مثل الجميلية والفيض، بالتزامن مع أعمال صيانة وتحديث في شبكة الضخ والتوزيع داخل المدينة. ويشكو سكان هذه الأحياء من تذبذب واضح في وصول المياه، إذ تنقطع لساعات طويلة أو أيام في بعض الحالات، قبل أن تعود بشكل محدود لا يغطي الاحتياجات اليومية، ما يدفع العديد من الأهالي للاعتماد على الصهاريج كمصدر بديل رغم تكلفتها المرتفعة، في ظل غياب برنامج ثابت يحدد أوقات الضخ والتقنين بشكل واضح.

وتأتي هذه الانقطاعات في ظل ضغوط متزايدة على الشبكة القديمة، مع تنفيذ أعمال تأهيل واستبدال لخطوط رئيسة في عدد من الأحياء، ما ينعكس على انتظام التزويد بشكل متفاوت بين منطقة وأخرى، ريثما تُستكمل مراحل التحديث الجارية.

وفي هذا السياق، نفذت مؤسسة مياه حلب، بالتعاون مع منظمة "UN-Habitat"، مشروعًا لتحديث شبكة المياه في حي سيف الدولة، يتضمن استبدال خطوط قديمة بقطر 200 مم بأخرى جديدة بقطر 300 مم، على امتداد يقارب 7800 متر، بهدف تحسين كفاءة الضخ وتقليل الأعطال المتكررة.

معاناة يومية

سكان حيي "المريديان" والفيض يشتكون غياب برنامج معلن وواضح يحدد أوقات التقنين أو أسباب الانقطاع، وما إذا كانت أعمال التحديث الجارية في حي سيف الدولة هي السبب المباشر وراء ذلك، ما يضعهم في حالة متابعة يومية، خاصة مع اللجوء إلى الصهاريج كمصدر بديل رغم تكلفتها المرتفعة.

في الفيض، قال إبراهيم الحشاش، أحد سكان الحي، إن انقطاع المياه بات حالة متكررة خلال الأسبوع الماضي، إذ لم تصل المياه بشكل منتظم، وانقطعت لأربعة أيام متواصلة، وعندما عادت كانت لساعات قليلة لا تكفي الاحتياجات الأساسية.

وأضاف إبراهيم لعنب بلدي، أن تنظيم الحياة اليومية بات مرهونًا بوصول المياه، إذ تؤجل أعمال المنزل وفق توفرها، خصوصًا الغسل والتنظيف، في ظل غياب أي توقيت ثابت للضخ.

كما قال أحمد صايغ من سكان حي "المريديان"، لعنب بلدي، إن المشكلة لا تقتصر على الانقطاع فقط، بل تمتد إلى ضعف الضخ عند عودة المياه، ما يجعل الاستفادة منها محدودة.

وأضاف أحمد أن المياه حتى عندما تعود يكون الضغط ضعيفًا ولا يصل إلى جميع الطوابق، الأمر الذي يفرض انتظار ساعات إضافية أو الاكتفاء بكميات غير كافية للاستخدام اليومي.

هذا الواقع ينعكس مباشرة على تفاصيل الحياة اليومية داخل المنازل، حيث يعاد ترتيب الأعمال المنزلية وفق ساعات غير مستقرة لوصول المياه، في ظل غياب انتظام واضح في الضخ، ما يجعل الاعتماد على الخزانات والصهاريج خيارًا شبه أساسي لدى كثير من العائلات رغم أعبائه المالية.

وبين مشاريع التحديث الجارية وشبكة قديمة تعاني من أعطال متكررة، يبقى ملف المياه في حلب واحدًا من أكثر الملفات الخدمية حضورًا في حياة السكان اليومية، في ظل استمرار التقنين وتفاوت التزويد بين حي وآخر.

مشاريع متعددة

في سياق أعمال الصيانة والتأهيل الجارية، قال المسؤول الإعلامي في مؤسسة مياه الشرب بحلب، ثائر عبيد، إن الانقطاعات المسجلة في بعض الأحياء لا ترتبط بمشروع سيف الدولة، مشيرًا إلى أن الضخ لا يزال يتم على الشبكات القديمة ريثما يتم الانتهاء من استبدال الخطوط وتنفيذ الشبكات الجديدة.

وبيّن عبيد، خلال حديث إلى عنب بلدي، أن ما حصل مؤخرًا في حي "المريديان" يعود إلى عطل طارئ في الشبكة (سكر 800 الذي يغذي الحي)، ولا علاقة له بأعمال التحديث الجارية في حي سيف الدولة، مؤكدًا استمرار الضخ وفق المواعيد المعتمدة.

وأوضح أن المؤسسة تنفذ خطة شاملة لاستبدال الخطوط القديمة من الأنابيب العادية إلى الأنابيب المرنة، بهدف تحسين استقرار الضخ وتقليل الأعطال، نظرًا إلى ما توفره من مقاومة أعلى للكسر والتلف.

وأضاف أن المشاريع تُنفذ على مراحل في الأحياء المستهدفة، بما يضمن عدم توقف ضخ المياه لفترات طويلة، حيث لا تتجاوز فترات القطع في أي منطقة أكثر من ثلاثة أيام خلال أعمال الربط والتحويل.

وفيما يتعلق بالمشاريع الجارية، أشار عبيد إلى أن مشروع سيف الدولة يشمل استبدال شبكة بطول يقارب 6700 متر، إلى جانب أعمال في حي الميسر تتضمن استبدال خطوط بطول 700 متر وبقطر 300 مم من الأنابيب المرنة، إضافة إلى استبدال خط آخر بطول مماثل وبقطر 180 مم من المادة ذاتها.

ولفت إلى أن استبدال الخطوط القديمة من شأنه أن يسهم في تقليل نسب الكسور والأعطال، ما ينعكس على استقرار الضخ وتحسين الخدمة على المدى المتوسط.

استبدال الخطوط القديمة لشبكة المياه في حي سيف الدولة بمدينة حلب– 23 نيسان 2026 (الشركة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حلب)

السويداء..

فقر وإحباط يدفعان الشباب نحو الهجرة

عنب بلدي – السويداء

لم تعد أحاديث الشباب في مقاهي السويداء أو ساحات جامعاتها تدور حول أحلام الدراسة أو خطط العمل المحلية، بل تحولت إلى استشارات جماعية حول الهجرة.

وصار السؤال المحوري الذي يشغل بالهم هو: "إلى أين نذهب؟ وكيف؟". ولم تعد المغادرة خيارًا ثانويًا، بل تحولت في نظر كثيرين إلى ممر نجاة من واقع اقتصادي خانق، وإحساس عميق بانعدام الأمان.

بطالة وانعدام للفرص

تمّام (27 عامًا)، خريج كلية الهندسة المدنية، يختصر قصة جيل كامل يعاني من الإحباط، فبعد سنوات من الدراسة والجهد، لم يجد سوى فرصة عمل كنادل في مقهى يعمل فيه بدوامين.

بمرارة قال تمام لعنب بلدي، "ضاعت سنوات عمري هباء، وقررت أنا وعائلتي جمع المال للسفر، علّي أجد في الخارج ما يناسب شهاداتي".

وحتى أولئك الذين لم ينهوا دراستهم الجامعية بعد، باتوا يفكرون بالمغادرة بقلق.

ريم، طالبة بالسنة الثالثة في كلية الإعلام، عبّرت لعنب بلدي عن مخاوف من أن يكون مصيرها كخريجة مثل مصير الكثيرين.

وقالت، "النجاح أكاديميًا ثم البطالة عمليًا. لا أفكر بالسفر هربًا من البلد، بل بحثًا عن مكان يمكنني فيه تحقيق طموحاتي".

الأهالي أنفسهم، الذين كانوا في الماضي حاجزًا أمام رحيل الأبناء، تحولوا اليوم إلى داعمين رئيسين لهذه الخطوة.

وفي ظل الغلاء وانهيار القدرة الشرائية، لم يعد بقاء الشاب في البلد يعتبر استقرارًا، بل أصبح في نظر كثيرين عبئًا إضافيًا على الأسرة.

بالمقابل، يتحول السفر إلى واجب لإعالة الأهل من الخارج، إذ يرسل جزء كبير من المغتربين مبالغ لتغطية نفقات عائلاتهم، ما يخلق اعتمادًا هيكليًا على التحويلات المالية.

ورغم تصاعد وتيرة الهجرة بعد أحداث تموز 2025 في السويداء، فإن هذه الظاهرة ليست وليدة تلك الأحداث، بل تعود جذورها إلى سنوات سابقة، مدفوعة بعوامل اقتصادية ومعيشية وأمنية متراكمة.

في حقبة النظام السابق، شكّلت الخدمة الإلزامية أبرز الأسباب التي دفعت بالشباب للمغادرة، تفاديًا للتجنيد الإجباري أو الاحتياطي في مختلف المحافظات السورية.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى الوجهة المفضلة للهجرة الدائمة، تليها دول الخليج والعراق ومصر ولبنان لأولئك الباحثين عن فرص عمل سريعة بتكاليف سفر أقل.

ولم تعد الهجرة حكرًا على أصحاب الشهادات العليا، بل شملت أصحاب المهن والحرفيين وحتى من لم يكملوا تعليمهم.

وعلى الرغم من معرفة المهاجرين الصعوبات التي تنتظرهم، من تحديات الاندماج واعتماد الشهادات وتعديلها إلى غلاء المعيشة، فإنها تبدو للشباب أقل وطأة من مواجهة مستقبل مجهول.

تُلخص مايا، وهي خريجة كلية العلوم الفكرة بقولها، "أعمل تطوعيًا في مخبر لعدم وجود فرصة مدفوعة الأجر، ولأكتسب خبرة تؤهلني للعمل في الخليج، حيث هناك تقدير وحياة كريمة. لا أستطيع الاستمرار في هذا الوضع".

الهجرة غير الشرعية كخيار

ومع تضييق سبل السفر النظامي وارتفاع تكاليفه، لجأ العديد للهجرة غير الشرعية رغم ما تحمله من مخاطر جسيمة، فركوب البحر أو عبور الحدود بطرق غير آمنة لم يعد قرارًا استثنائيًا، بل مغامرة يبررها اليأس في الوطن والأمل ببلاد آمنة تحترم حقوقهم وأحلامهم.

بدر، شاب في العقد الثالث من العمر، يروي تفاصيل هجرته غير الشرعية التي بدأت من أربيل، مرورًا بإيران وتركيا، ثم اليونان وألبانيا وكوسوفو، وصولًا إلى صربيا وهنغاريا، وانتهاء في العاصمة النمساوية فيينا.

قال بدر، "اتخذت هذا القرار بعد أن انسدت أمامي جميع الآفاق"، في ظل عجز عن تأمين تكاليف السفر النظامي، إلى جانب خوفه من الاضطرار لدفع بدل الخدمة العسكرية في حال عودته إلى سوريا (قبل سقوط النظام).

استغرقت الرحلة نحو شهرين، كان ثلثها الأول الأصعب على الإطلاق، حيث مشى لساعات في الغابات خلال الليل والظلام الدامس، وسط خوف من التعرض للخطف من قبل العصابات أو إلقاء القبض عليه من قبل حرس الحدود لا سيما اليوناني، وما يترتب على ذلك من إجراءات تختلف من دولة إلى أخرى.

وأضاف أن بعض الدول تعيد الموقوف إلى حدودها فقط، بينما تفرض دول أخرى إجراءات أكثر قسوة.

تدفع الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وارتفاع معدلات البطالة في السويداء عددًا متزايدًا من الشباب نحو الهجرة – 20 نيسان 2026 (الهيئة العامة للطيران المدني السوري)

أشار بدر إلى أن الرحلة كلّفته آنذاك 5000 يورو، حيث كانت تتراوح بين 5000 و12,000 يورو بحسب أجور المهرب.

وبعد أسابيع من التنقل في تلك الطرق الوعرة الخطرة، والمبيت في أماكن تفتقر لأدنى مقومات الحياة انتهت الرحلة في فيينا.

أمضى بدر الفترة الأولى في "كامب" (مخيم) بانتظار مقابلة المحكمة المختصة للنظر في طلب اللجوء، بعدها حصل على مساعدة مالية وتأمين صحي، ولاحقًا بدأ بتعلم اللغة ضمن دورات خاصة، حتى استطاع الاندماج والتقدم لاختبار قبول الاندماج في سوق العمل، الذي ما زال ينتظر نتيجته حتى الآن.

على الجانب الآخر، يخلّف استمرار نزيف الهجرة بهذه الوتيرة آثارًا "مدمرة" على النسيج المجتمعي، ما يفاقم أزمة نقص الكوادر في القطاعات الحيوية كالطب والهندسة والتعليم، ويهدد جودة الحياة في المحافظة.

مرضى يتوجهون إلى الرقة وحلب للعلاج

شلل في الأقسام الأساسية بمستشفى "رأس العين"

رأس العين – حسين الشعبو

يشهد مستشفى "رأس العين" الوطني شمالي محافظة الحسكة تراجعًا حادًا في مستوى الخدمات الطبية، مع غياب معظم الأطباء وتوقف أغلبية الأقسام الحيوية، ما أثار قلقًا متزايدًا بين الأهالي الذين باتوا يعتمدون على بدائل مكلفة أو يضطرون للسفر إلى مدن أخرى لتلقي العلاج.

ويعود هذا التراجع إلى إغلاق منفذ "رأس العين" الحدودي، ما حال دون دخول الأطباء المقيمين في تركيا، إضافة إلى توقف دعم منظمة الهلال الأحمر التركي، الأمر الذي أدى إلى شلل كامل في الخدمات داخل المستشفى الحكومي.

تغيب، بشكل كامل، التخصصات الطبية الأساسية داخل المستشفى، وفي مقدمتها الجراحة والأطفال والقلب والأوعية الدموية والأمراض الباطنية، ما أدى إلى تعطل تقديم الرعاية الصحية الضرورية، واضطرار المرضى إلى التوجه نحو الرقة وحلب للحصول على العلاج اللازم.

خدمات طبية متوقفة

تعرض محمد سلامة (27 عامًا)، من مدينة رأس العين، لحادث سير أدى إلى إصابته بكسر في اليد اليمنى وكتفه اليسرى.

وقال محمد لعنب بلدي، إنه بعد إسعافه إلى المستشفى لم يتم إجراء أي تدخل طبي له، نتيجة عدم توفر جهاز تصوير وعدم وجود طبيب مناوب.

وأضاف أن حالته بقيت دون تشخيص دقيق داخل المستشفى، ما زاد من معاناته وأخّر حصوله على العلاج اللازم.

وبعد فقدان الأمل في تلقي الرعاية داخل المستشفى، اضطر محمد لاستئجار سيارة خاصة والتوجه إلى مدينة الرقة، حيث أجرى عملية جراحية بتكلفة بلغت نحو ثمانية ملايين ليرة سورية، أي نحو 615 دولارًا.

أما مصعب الحمود، من قرية حميد شرقي رأس العين، فهو يعاني من ضعف في وظيفة عضلة القلب بنسبة 30% منذ أكثر من عام، ما يستدعي متابعة طبية دورية منتظمة لتقييم حالته الصحية، ومراقبة تطور أداء عضلة القلب بشكل مستمر.

كان مصعب يعتمد خلال فترة إشراف الهلال الأحمر التركي على المستشفى، وذلك لتوفر الخدمات الأساسية، من بينها وجود الأطباء المناوبين، وإجراء الفحوصات المخبرية المهمة وخاصة المتعلقة بإنزيمات القلب.

وبيّن أنه عند مراجعته الأخيرة للمستشفى، لم يجد أي طبيب مختص أو خدمات تحليل، واقتصر الأمر على إجراء تخطيط قلب (ECG) بواسطة جهاز قديم من قبل ممرض، دون توفر تقييم دقيق لوظيفة عضلة القلب.

اضطره ذلك للتوجه إلى مدينة الرقة، التي تبعد نحو 170 كيلومترًا، لإجراء الفحوصات المتقدمة الخاصة بالقلب، في ظل غياب الإمكانيات التشخيصية داخل المستشفى.

ولم يعد يعمل في المستشفى "الوطني" سوى قسم الإسعاف بإمكانات محدودة وأدوية شحيحة متبقية من الهلال الأحمر التركي، إضافة إلى قسم النسائية المدعوم من منظمة "الإغاثة الإسلامية" (Islamic Relief).

ندرة في الأجهزة والأدوية

ممرض في مستشفى رأس العين الوطني قال لعنب بلدي، إن المستشفى يخلو من معظم الخدمات الطبية، ويعاني من نقص حاد في الأدوية والأجهزة.

وأوضح الممرض الذي فضّل عدم نشر اسمه، كونه غير مخول بالتصريح، أن العمل يقتصر حاليًا على تقديم الإسعافات الأولية فقط، خاصة بعد تفكيك القسم المخبري التابع للهلال الأحمر التركي ونقله إلى تركيا.

وبيّن أنهم تلقوا وعودًا من الجهات المعنية بإعادة تفعيل المستشفى، إلا أن أي أدوية أو تجهيزات طبية لم تصل حتى الآن.

وأشار إلى أن الكادر يعمل منذ نحو شهرين دون أجور، ودون توفر وجبات طعام للمرضى أو للعاملين، ما يزيد من صعوبة الاستمرار في تقديم الحد الأدنى من الخدمات.

العبء والكادر الطبي يعوقان تشغيل المستشفى

أدى إغلاق منفذ رأس العين الحدودي إلى توقف قدوم معظم الأطباء المتعاقدين مع المستشفى، إضافة إلى غياب الكوادر المحلية، ما انعكس بشكل مباشر على الواقع الصحي في المنطقة، ووصلت المنظومة الطبية إلى حالة من الانهيار.

مدير مديرية صحة محافظة الحسكة، الدكتور خالد الخالد، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن إغلاق منفذ رأس العين الحدودي حال دون وصول أغلبية الأطباء من الجانب التركي إلى المدينة، ما تسبب بنقص حاد في الكوادر الطبية داخل المستشفى.

وأوضح أنه منذ مغادرة منظمة الهلال الأحمر التركي للمستشفى، نفذت المديرية زيارات ميدانية وأجرت تقييمًا شاملًا لواقع المستشفى واحتياجاته الطبية، لافتًا إلى أن وضعه الحالي التي تقدم خدمات طبية لسكان المدينة وريفها، حيث يستقبل المرضى في عدد من الأقسام الطبية.

وحُرم نحو 115,000 شخص في مدينة رأس العين وريفها من خدمات صحية كافية نتيجة التدمير الحاصل في مستشفى المدينة ونقص الكوادر والتجهيزات الطبية، ما انعكس سلبًا على حصولهم على الرعاية الأساسية وزاد من معاناتهم في الوصول إلى العلاج.

تقع رأس العين بمحاذاة الحدود التركية، وتخضع لسيطرة الحكومة السورية، وكانت تحيط بها جبهات القتال مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) ما شكّل حصارًا على المدينة، في حين تبقى الحدود التركية منفذها الوحيد نحو الخارج.

ماذا يعني تصنيف "مراسلون بلا حدود".. ومن يحق له الاحتفال في سوريـــا؟

علي عيد

حققت سوريا قفزة "تاريخية" بـ31 درجة على التصنيف العالمي لحرية الصحافة، من الترتيب 177 إلى الترتيب 141، ما أثار أسئلة حول ما إذا كان الأمر مجرد إعادة ترتيب على المؤشر، أو دليلًا على تقدم في حرية الصحافة؟ ومن يحق له الاحتفال، وما المطلوب غدًا؟

بحسب المنظمة، فإن هذه هي المرة الأولى التي تسجل فيها دولة هذا المستوى من التقدم في تاريخ تصنيف "مراسلون بلا حدود" خلال ربع قرن. وبذلك تخرج سوريا من "النطاق الأسود" (شديد الخطورة) كأخطر بيئات العمل الصحفي في العالم، إلى "النطاق الأحمر" وهو ليس المنطقة الجيدة بطبيعة الحال.

التصنيف هدفه المقارنة بين درجة الحرية التي يتمتع بها الصحفيون ووسائل الإعلام في 180 دولة يشملها التحليل، أما "حرية الصحافة" في تعريف المنظمة وفريق الخبراء التابع لها فهي: "الإمكانية الفعلية للصحفيين، بشكل فردي وجماعي، لاختيار وإنتاج ونشر المعلومات التي تصب في المصلحة العامة، وذلك في استقلال عن التدخل السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي، ودون أي تهديدات ضد سلامتهم الجسدية والعقلية".

التعريف السابق يأخذنا إلى تحليل أسباب هذه القفزة في سوريا ومعاييرها، وكذلك من يحق له الاحتفاء بهذا الحدث، والمسؤوليات المترتبة عليه. تتمحور استبانة وخريطة حرية الصحافة حول خمسة مؤشرات (السياق السياسي والإطار القانوني والسياق الاقتصادي والسياق الاجتماعي والثقافي والسياق الأمني).

ويخص التصنيف الواقع الذي تشهده البلدان خلال السنة التقويمية السابقة لنشره من قبل المنظمة.

أولًا، السياق السياسي:

يتطرق هذا السياق إلى أسئلة مركبة، أهمها:

- هل يتصرف المسؤولون الحكوميون والسياسيون بما يضمن حرية الصحافة؟
- هل تغطي وسائل الإعلام العامة أو الحكومية جميع الآراء السياسية؟
- هل تتجاهل وسائل الإعلام الرسمية معلومات حساسة عن الحكومة تنشرها وسائل الإعلام الخاصة؟
- التغطيات العادلة خلال الانتخابات.
- تأثير الحكومة على الخط التحريري للصحافة.
- مدى استقلالية الصحافة.
- هل عملية منح التراخيص الإعلامية شفافة؟
- هل قامت السلطات بتقييد الوصول لمناطق معينة/ الإنترنت أو وسائل التواصل.
- هل توجد حملات تضليل أو دعاية واسعة؟
- مستوى الرقابة على المحتوى الصحفي على الإنترنت؟
- ملاحقة الجناة المسؤولين عن قتل صحفيين.
- هل تُطبق سيادة القانون بما يحمي حرية الصحافة في كل المناطق؟

ثانيًا، السياق القانوني:

يتطرق هذا السياق إلى مدى التصديق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وضمان حرية التعبير والصحافة في الدستور والقانون، ومدى فرض القوانين قيودًا مخالفة للمعايير الدولية.

ويطرح أسئلة حول ما إذا كان القانون يجرّم الآراء (تجديف، إهانة السلطة)، ويفرض عقوبات سجن على التشهير، ويضمن سرية المصادر، والوصول إلى المعلومات، وحق التنظيم النقابي، والتعددية والاستقلال، إضافة إلى أسئلة أخرى حول آليات لحماية الصحفيين من الدعاوى التعسفية، واستخدام قيود (الأمن، النظام العام...) وقوانين الإرهاب لقمع الصحافة والصحفيين، وفرض قيود على إنشاء وسائل إعلام، وممارسة الصحافة، وفرض عقوبات تعسفية (غرامات، سحب تراخيص...)، وكذلك الرقابة دون قضاء وحجب المنصات الرقمية للمحتوى بأوامر تخالف المعايير الدولية، وأسئلة أخرى حول محاكمة الصحفيين ووجود برامج لحمايتهم.

ثالثًا، السياق الاقتصادي:

يتعرض هذا الجانب لخدمات الإنترنت وجودتها وأسعارها، والصعوبات المالية التي تتسبب بوقف وسائل إعلام، وتركّز الملكية، والشفافية في هوية مالكيها، وتضارب المصالح وتأثير الدعم الحكومي على المحتوى، ومدى وجود وسائل إعلام مستقلة.

كما يتطرق لآثار المنافسة، وتوزيع الدولة للإعلانات بشكل عادل، وتأثير المعلنين على التحرير.

كما يتطرق إلى النزاهة، وقبول الصحفيين أموالًا مقابل التأثير، ووجود فساد في الإعلام، والفصل بين المحتوى الصحفي والإعلان، ووجود مواثيق لاستخدام الذكاء الاصطناعي، ومدى أدواته في الإعلام.

رابعًا، السياق الاجتماعي والثقافي:

يرتبط هذا السياق بعدد من الجوانب الجوهرية، منها ثقة الجمهور بالإعلام ومدى تعددية الآراء، وتعرض الصحفيين لحملات كراهية، ومنع ممارسة المهنة بسبب الجنسية، الدين، الجنس، أو الخلفية الاجتماعية.

كما يعالج احتمال وجود دعوات للرقابة على الصحافة من قبل جهات سياسية أو دينية أو عسكرية أو عصابات الجريمة المنظمة.

وكذلك ممارسة الصحفيين للرقابة الذاتية خوفًا من السجن أو الاعتداء أو الضرر المهني.

خامسًا، السلامة:

يعالج هذا السياق ما إذا كان الصحفيون تعرضوا خلال السنة السابقة لإصدار التصنيف للقتل، الاعتقال أو الاعتقال التعسفي، الاختطاف، الاختفاء، الاعتداء الجنسي، التعذيب، والمراقبة. أو إذا ما أجبروا على المنفى، وصودرت معداتهم، أو جرى اختراق حساباتهم، وتعرضوا لضغوط نفسية وخسائر مهنية، أو تهديد مصادرهم، وممارسة قمع عابر للحدود ضدهم.

في تقييم التقدم ضمن السياقات الخمسة، سجل السياق السياسي تقدمًا بـ67 درجة، والاقتصادي 72 درجة، والاجتماعي 39 درجة، والقانوني 38 درجة، والأمني 24 درجة، ما يعني أن أفضل المؤشرات تأتي في السياقين الاقتصادي والسياسي، وأقلها في السياق الأمني.

بعد استعراض السياقات الخمسة، نطرح السؤال التالي، هل يحق للحكومة السورية الاحتفاء بهذا التقرير؟ أم أنه حق للصحفيين فقط؟

لكي تكون الإجابة عادلة، ينبغي الاعتراف بمسؤولية أي حكومة في أي دولة عن معظم الجوانب التي يعالجها التصنيف، بدءًا من التشريعات والقوانين والملاحقة والحماية والترخيص. ولو تأخرت سوريا في التصنيف لجرى تحميل الحكومة مسؤولية ذلك.

ويلعب القطاع نفسه دورًا مهمًا في قضايا النزاهة، والالتزام الأخلاقي بالمعايير، كما يلعب دورًا أساسيًا في المناصرة والضغط من أجل ضمان حرية الصحافة واستقلالها.

ما سبق يعني أن لأي جهة لعبت دورًا في القفزة التي حققتها البلاد في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الاحتفال، لكن دون مبالغة، لأن سوريا ما زالت في "النطاق الأحمر"، وهو ما يرتب مسؤولية على من يرى أنه أحق بالاحتفال للذهاب نحو "النطاق البرتقالي" أو "الأصفر"، على أقل تقدير، أما "النطاق الأخضر" فذاك طموح كبير.. وللحديث بقية.

يحدث الآن على مسرح العدالة السوري!

غزوان قرنفل

تُطرح المحاكمة، التي انطلقت في 26 من نيسان الماضي، بوصفها استجابة متعجلة واستعراضية لموجة ضغط شعبي تصاعدت وتيرتها في الآونة الأخيرة، خاصة بعد اعتقال مرتكب مجزرة التضامن، وما أثاره ذلك من تساؤلات مشروعة حول استمرار إفلات المسؤول المباشر عنها (المدعو فادي صقر) من المساءلة حتى الآن.

غير أن التدقيق في سياق هذه المحاكمة وظروف الإعداد لها، يوحي بأنها لم تكن وليدة لحظة ضغط طارئة، بل جرى التحضير لها منذ أشهر، لكن ربما تم استعجال موعد انعقادها، ما يفتح الباب أمام نقاش أعمق حول توقيتها وأسسها القانونية.

الإشكالية الجوهرية لا تكمن في مبدأ المحاكمة بحد ذاته، فذلك مطلب بديهي وأصيل لأي مجتمع يسعى إلى العدالة، لكن الإشكالية في الإطار القانوني الذي تجري ضمنه هذه المحاكمة باعتبارها تُعقد وفق قانون العقوبات السوري الصادر عام 1949، وهو قانون رغم أهميته التاريخية لم يعد كافيًا للاستجابة لمفاهيم العصر في التجريم والعقاب كما ينبغي، ولا يتضمن مفاهيم حديثة كجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية، وبذلك فإن التكييف القانوني للأفعال المنسوبة إلى المتهمين سيظل محكومًا بنصوص لا تعكس حقيقة هذه الجرائم ولا حجمها ولا طبيعتها.

هنا تبرز القاعدة القانونية المستقرة أن "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وهي قاعدة تشكل ضمانة أساسية للعدالة، لكنها في الحالة السورية تتحول إلى قيد حين يُراد محاكمة متهمين بجرائم جسيمة وفق قانون لا ينص عليها ولا يعترف أصلًا بتوصيفها الحقيقي، وهذا يعني عمليًا أن الجرائم ستُختزل إلى أفعال جنائية تقليدية، لا ترقى إلى مستوى الجرائم والانتهاكات التي شهدها السوريون خلال السنوات الـ14 الماضية لا في التوصيف ولا في الأثر القانوني.

الأمر لا يتوقف عند حدود ذلك، بل يمتد إلى مسألة التقادم، فالقانون الحالي يتضمن نصوصًا تسقط بموجبها الدعوى الجزائية أو العقوبة بمرور الزمن، بينما تُجمع القوانين الدولية والممارسات القضائية الحديثة على أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا يسري عليها أي تقادم، وبذلك فإن السير في محاكمات وفق القانون الحالي قد يفتح الباب مستقبلًا لإفلات بعض الجناة وربما أخطرهم من العقاب ليس لبراءتهم، بل لانقضاء المدة القانونية.

وإذا كان من المسلّم به أن مجمل الأفعال المرتكبة بحق السوريين تندرج في جوهرها ضمن توصيف الجرائم الدولية الجسيمة، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا يتم تجاوز الخيار الأكثر اتساقًا مع العدالة، وهو انتظار صدور قانون للعدالة الانتقالية يواكب طبيعة هذه الجرائم ويؤسس لمحاكمات أكثر شمولًا وإنصافًا؟ ثم يزداد هذا التساؤل إلحاحًا إذا علمنا أن هيئة العدالة الانتقالية قد أعلنت أن مشروع القانون الخاص بها أصبح جاهزًا للعرض على المجلس التشريعي المرتقب لمناقشته وإقراره، وبالتالي فنحن لسنا أمام فراغ قانوني مطلق، بل أمام مرحلة انتقالية قصيرة كان يمكن إدارتها بقدر أكبر من التريث، بما يضمن بناء مسار قضائي أكثر تماسكًا.

الأخطر من ذلك، أنه حتى في حال صدور قانون العدالة الانتقالية لاحقًا، فلن يكون بالإمكان تطبيقه على القضايا التي بدأت محاكمتها بالفعل، إذا كان هذا القانون أشد على المتهمين، وذلك التزامًا بمبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية الأشد، وهو يعني أن التعجل في بدء هذه المحاكمات قد يحرم العدالة من أدوات قانونية أكثر تطورًا كان يمكن أن تُستخدم لاحقًا، من هنا لا يبدو السؤال لماذا تأخرت المحاكمات؟ بل لماذا بدأت الآن بهذا الشكل، وبهذا الإطار القانوني؟ وما الذي يدفع إلى الاستعجال في لحظة كان يمكن فيها الانتظار بضعة أشهر إضافية لا أكثر، لضمان بيئة وإطار قانوني أكثر ملاءمة؟

سيقول البعض كما جرت العادة، إن الانتقادات توجه إلى السلطة سواء فعلت أم لم تفعل، وهذا القول صحيح في أحد جوانبه، لكنه يغفل جوهر المسألة، فالنقد حين يوجه إلى عدم الفعل، يكون بسبب غياب الشفافية وافتقار السلطة إلى المكاشفة والشفافية مع الناس، وعدم توضيح أسباب التريث أو خطط العمل، أما النقد حين يوجه إلى الفعل، فهو غالبًا نتيجة إدراك أن هذا الفعل جاء متعجلًا أو متأخرًا أو لا يراعي الاشتراطات القانونية الناظمة له، أو هو أقرب إلى استجابة آنية لضغط الرأي العام، وليس كاستجابة مدروسة لحاجة وطنية عميقة.

العدالة في نهاية المطاف ليست مسألة استعراضية ولا استجابة "فيسبوكية" لمزاج عام متقلب أو يراد العبث به أو استثماره، بل هي عملية معقدة تتطلب تأنيًا ورؤية وإطارًا قانونيًا متينًا، وأي اختزال لها إلى إجراءات متعجلة، مهما كانت النيات، قد يفضي إلى نتائج معاكسة تضر بثقة الناس بها، وتفتح الباب أمام تشكيك واسع في جدواها، فما يحتاج إليه السوريون اليوم ليس فقط محاكمات، بل مسار عدالة حقيقي يعترف بحجم المأساة ويعرّي هذا الإرث القمعي ويصنع قطيعة معه، ويسمي الجرائم بأسمائها، ويكرّس ثقافة عدم الإفلات من العقاب.

عنب بلدي
ملف العدد 741
الأحد 3 أيار / مايو 2026

إعداد:
شعبان شاميه
محمد ديب بظت
عدي الحاج حسين

الفقر
يعيد رسم الانتماء في سوريا

بعد أكثر من عقد على الحرب والأزمات الاقتصادية المتلاحقة، بات الفقر في سوريا من أبرز التحديات التي تواجه السوريين بحياتهم اليومية، في ظل تراجع القدرة الشرائية، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتآكل فرص الاستقرار والعمل.

ومع اتساع رقعة الفقر لتشمل أغلبية السكان، لم تعد تداعياته تقتصر على الجانب المعيشي فقط، بل امتدت إلى البنية الاجتماعية وأنماط الحياة، من تغير أولويات الأسر، وتراجع الطبقة الوسطى، إلى اعتماد كثير من السوريين على استراتيجيات تكيف فرضها الواقع الاقتصادي الجديد.

في هذا الملف، تناقش عنب بلدي واقع الفقر في سوريا من زواياه الاقتصادية والاجتماعية، عبر شهادات لسوريين، إلى جانب آراء خبراء اقتصاديين وأكاديميين ومختصين، في محاولة لفهم كيف أعاد هذا الواقع تشكيل حياة السوريين، وما أبرز التحديات والحلول الممكنة في مواجهة أزمة تتجاوز آثارها حدود الدخل إلى بنية المجتمع نفسه.

سوريون يحتجون على الواقع المعيشي خلال اعتصام "الفلاحون وقراهم" في ساحة الساعة بدمشق - 12 أيلول 2026 (عنب بلدي/أحمد مصطفى)

الفقر بنية حياة

سوريون يتجاوزون الاستقرار إلى البحث عن البقاء

لم يعد الفقر في سوريا مجرد أزمة اقتصادية مؤقتة، أو حالة مرتبطة بتراجع الدخل وارتفاع الأسعار، إذ بات بنية متكاملة تعيد تشكيل حياة الأفراد وخياراتهم اليومية، وتمتد آثارها إلى أنماط التفكير والسلوك، وحتى إلى مفاهيم أعمق تتعلق بالانتماء والمواطنة والعلاقة مع الدولة والمجتمع.

في هذا السياق، تحوّل السؤال الأساسي لدى كثير من السوريين من كيفية تحسين مستوى المعيشة، إلى كيفية الاستمرار، في ظل واقع تنقص فيه الخيارات، وتتآكل فيه القدرة على التخطيط للمستقبل.

وتشير تقارير أممية إلى أن حوالي 90% من السوريين باتوا اليوم تحت خط الفقر.

وبحسب تقرير لبرنامج الأمم المتحدة لعام 2025، فإن تسعة من كل عشرة أشخاص في سوريا يعيشون في فقر، وواحدًا من كل أربعة عاطل عن العمل.

سوريون يحتجون على الواقع المعيشي خلال اعتصام "قانون وكرامة" في ساحة المحافظة بدمشق – 17 نيسان 2026 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

الواقع ينطق

في مدينة حلب، يختصر عبد الله حمو هذه التحولات بقوله، إن راتبه لم يعد مصدر عيش، وإنما مجرد رقم أشبه ما يكون بالرمزي، إذ يعمل صباحًا في وظيفته الرسمية، ويقضي ساعات المساء في توصيل الطلبات لتأمين دخل إضافي، لكنه يؤكد أن ما يجنيه يغطي فقط أدنى الاحتياجات الأساسية.

هذه الحالة لا تعكس فقط تراجع القدرة الشرائية، بل تشير إلى تحول العمل من وسيلة لتحقيق الاستقرار إلى أداة للبقاء اليومي، دون أي أفق للادخار أو تحسين الوضع.

في دمشق، يواجه أحمد عزو، خريج جامعي، واقعًا مختلفًا في الشكل، لكنه متشابه في المضمون، فبعد سنوات من الدراسة في كلية الآداب، لم يتمكن من الحصول على وظيفة مستقرة، ما دفعه إلى العمل الحر عبر الإنترنت، إلى جانب بيع منتجات منزلية.

"الشهادة صارت بلا قيمة في سوق العمل الحالي"، وفق أحمد، مشيرًا إلى أن أغلب من يعرفهم من خريجي جيله يعيشون حالة انتظار مفتوحة، بين فرص مؤقتة وغير مستقرة.

هذا التحول يعكس خللًا بنيويًا في سوق العمل، حيث لم تعد المؤهلات العلمية كافية لضمان الاستقرار المهني، بحسب أحمد.

أما في ريف حلب الجنوبي، فيروي المزارع محمود سرحان، كيف تراجعت جدوى الزراعة كمصدر دخل، إذ إن ارتفاع تكاليف الإنتاج، من بذار وأسمدة ومحروقات، مقابل تقلب الأسعار وضعف القدرة الشرائية، دفعه إلى تقليص مساحة الأرض المزروعة.

"نزرع لنعيش، وليس لنربح"، قال سرحان، مشيرًا إلى اعتماده الجزئي على تحويلات من أحد أبنائه في الخارج، وهذه الحالة تعكس هشاشة القطاع الزراعي، الذي كان يفترض أن يشكل أحد أعمدة الاستقرار الاقتصادي.

"اقتصاد الظل"

أمام هذا الواقع، يتجه كثير من السوريين إلى ما يمكن تسميته بـ"اقتصاد الظل"، كخيار شبه إجباري، من العمل بوظيفتين، إلى الانخراط في أعمال غير منظمة، وباتت هذه الأنماط جزءًا من الحياة اليومية.

لكن هذه "الحيل" تبقى، بحسب مختصين، حلولًا فردية مؤقتة، لا تعالج جذور المشكلة، بل تعكس انتقال المجتمع إلى مرحلة "إدارة الفقر"، بدل السعي لتجاوزه.

لا يقتصر أثر الفقر على الجانب المادي، بل يمتد ليشمل البنية الاجتماعية، فمع تراجع القدرة الشرائية وتآكل الطبقة الوسطى، تتسع الفجوة بين الفئات، ويزداد الشعور بعدم العدالة.

الخبير الاقتصادي عباس علي، يرى في حديث إلى عنب بلدي، أن الفقر في سوريا لم يعد مجرد نقص في الدخل، بل أصبح حالة متعددة الأبعاد، تشمل التعليم والصحة والفرص، وتؤثر بشكل مباشر على الحراك الاجتماعي.

عدم الاستقرار الاقتصادي يدفع الأفراد إلى اتخاذ قرارات قصيرة الأمد، تركز على البقاء، بدل الاستثمار في التعليم أو تطوير المهارات، ما يكرّس دورة الفقر على المدى الطويل.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية، أو عدم كفايتها، يضع عبئًا إضافيًا على الأفراد، ويعزز من اعتمادهم على حلول فردية أو شبكات دعم غير رسمية.

في ظل هذا الواقع، تتأثر مفاهيم مثل الانتماء والمواطنة، إذ يشعر كثير من الأفراد بأنهم خارج معادلة التأثير، وأن علاقتهم بالدولة باتت محصورة بالحصول على الحد الأدنى من الخدمات.

في مقاربة الحلول، أكد الخبير علي أن معالجة الفقر تتطلب سياسات شاملة، لا تقتصر على الدعم النقدي أو الإغاثي، بل تشمل تحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل مستدامة.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحسب علي، يمكن أن يشكل مدخلًا مهمًا، لكن بشرط توفير بيئة مناسبة، تتضمن:

- تسهيلات تمويلية حقيقية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية.
- توفير بنى تحتية داعمة.
- فتح قنوات تسويق محلية وخارجية.

كما شدد على ضرورة إعادة توجيه الدعم نحو القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، بدل الاقتصار على الدعم الاستهلاكي، الذي لا يحقق أثرًا طويل الأمد.

ظاهرة بنيوية متعددة الأبعاد

في قراءة تحليلية لواقع الفقر في سوريا، يرى أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة "حماة" الدكتور عبد الرحمن محمد، في حديث إلى عنب بلدي، أن الفقر لم يعد مجرد مسألة مرتبطة بانخفاض الدخل أو تراجع الاستهلاك، بل تحوّل إلى ظاهرة بنيوية متعددة الأبعاد، تمس الاقتصاد والمجتمع والوضع الثقافة في آن واحد.

وقال محمد، إن فهم الفقر في سوريا اليوم لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياقه التاريخي والهيكلي، إذ تداخل فيه عوامل داخلية، مثل تآكل القطاع الإنتاجي واختلال سياسات إعادة الإعمار مع عوامل خارجية، كالعقوبات الاقتصادية وتراجع التدفقات المالية، ما أدى إلى ترسيخ أنماط جديدة من التهميش وإعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال.

> النزوح الداخلي وتغير أنماط السكن، سواء باتجاه الأرياف أو الأحياء العشوائية، أسهما في تكريس ما يمكن تسميته بـ"الفقر المكاني"، حيث تترافق محدودية الدخل مع ضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية والتعليم، ما يعزز انتقال الفقر بين الأجيال.
>
> الدكتور عبد الرحمن محمد
> أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة "حماة"

وبحسب محمد، فإن الفقر في سوريا هو نتاج تحولات عميقة في بنية الاقتصاد السياسي، إذ أدت سنوات الحرب إلى تدمير جزء كبير من رأس المال المادي والبشري، وانهيار شبكات الأمان الاجتماعي، مقابل صعود اقتصاد غير رسمي يعتمد على التحويلات المالية والتجارة الوسيطة.

فقر متراكم لا ظرفي

الفقر الحالي ليس نتيجة أزمة طارئة، بل هو حصيلة تراكمية لسياسات اقتصادية سابقة على عام 2011، تفاقمت مع الحرب وما تبعها من تحولات نقدية ومالية، بحسب ما قاله الدكتور عبد الرحمن محمد.

وأشار إلى أن الاقتصاد السوري كان يعاني أصلًا من اختلالات هيكلية، مثل ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة المقنّعة، قبل أن تؤدي الحرب إلى تعميق هذه الأزمات، عبر تدمير البنية التحتية وانكماش الناتج المحلي ورفع الدعم بشكل تدريجي دون وجود بدائل فعالة.

وبيّن أن هذا التراكم يظهر في تفاصيل الحياة اليومية، من خلال تراجع استهلاك السلع الأساسية، وارتفاع مستويات الدَّين الأسري، وانتشار ظواهر مثل عمل الأطفال والزواج المبكر، إلى جانب انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم، وتدهور القدرة الشرائية.

تدهور قطاعات حيوية، مثل الطاقة والنقل، أسهم في رفع تكاليف المعيشة والإنتاج، ما أدى إلى اتساع الفقر حتى في المناطق التي تعد أكثر استقرارًا نسبيًا.

مشروع شامل لا حل مؤقت

الفقر في سوريا لم يعد حالة مؤقتة، بل نظام حياة قائم على الهشاشة، وفق محمد، مشيرًا إلى أن أي حديث عن معالجته دون إصلاحات هيكلية عميقة في الاقتصاد ومؤسسات الدولة سيبقى محدود الأثر.

يرى الدكتور عبد الرحمن محمد، أن التحدي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل هو سياسي واجتماعي أيضًا، ويتعلق بمدى القدرة على الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.

واعتبر أن التعامل مع الفقر يجب أن ينطلق من اعتباره قضية مرتبطة بتوزيع الموارد والسلطة والفرص، وليس مجرد فجوة في الاستهلاك يمكن سدّها عبر المساعدات.

فجوة التوقعات والواقع

في قراءة اقتصادية للواقع المعيشي في سوريا، اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق" والخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس، في حديث إلى عنب بلدي، أن تجاوز نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر حاجز 89%، وفق أحدث التقارير الأممية، يعكس أن الفقر لم يعد مجرد أزمة دخل أو تراجع في القدرة الشرائية، بل بات ظاهرة أعمق ترتبط ببنية الواقع الاقتصادي والاجتماعي العام.

وأوضح الخبير الجاموس أن اتساع الفقر بهذا الشكل يرتبط بعدة مستويات متداخلة، أولها ما وصفه بـ"الفجوة بين التوقعات والواقع" بعد مرحلة التحرير، إذ علّق كثير من السوريين آمالًا على تحسّن اقتصادي سريع، يشمل مكافحة الفساد وتحسين دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة، إلا أن عدم تحقق هذه التوقعات، أسهم في خلق حالة من خيبة الأمل والإحباط.

الفجوة الاقتصادية

العامل الثاني يتعلق بطبيعة السياسات الاقتصادية والبنيوية الحالية، بحسب الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق" والخبير الاقتصادي مجدي الجاموس، معتبرًا أن جزءًا من الأزمة يرتبط بما وصفه بـ"الفجوة الاقتصادية"، إذ باتت مظاهر الرفاه محصورة بفئات محددة، في مقابل اتساع شريحة الفئات الأكثر هشاشة.

أما العامل الثالث، فيرتبط برفع الدعم عن شرائح واسعة من السكان، وهو ما انعكس مباشرة على مستوى المعيشة، إذ أصبحت تكاليف الحياة أكثر صعوبة، في وقت لم تعد فيه مستويات الدخل قادرة على تغطية الحاجات الأساسية.

وأضاف أن هذا الواقع لا يقتصر على أثره الاقتصادي المباشر، بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي، حيث باتت كثير من الأسر غير قادرة على الوفاء بالحد الأدنى من التزاماتها اليومية، وسط تراجع الأمل بإمكانية تحسن الوضع الاقتصادي على المدى القريب، ما يعزز مشاعر اليأس وعدم الاستقرار.

ولفت الجاموس إلى أن هذه العوامل تتقاطع مع مشكلات أوسع تتعلق بغياب بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة، مشيرًا إلى أن سوريا انتقلت، في نظر كثيرين، من إمكانية أن تكون بيئة استثمارية واعدة إلى واقع يتسم بعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.

> تقلبات سعر الصرف، وغياب هوية اقتصادية واضحة، وعدم وجود خطة استراتيجية شاملة لمختلف القطاعات، إلى جانب ضعف البيئة التشريعية والقانونية، كلها عوامل أسهمت في تقويض ثقة المواطنين والمستثمرين على حد سواء.
>
> الدكتور مجدي الجاموس
> أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة "دمشق"

وبحسب الجاموس، فإن غياب عنوان اقتصادي واضح للمرحلة الحالية، سواء على مستوى السياسات أو الأولويات، جعل شريحة واسعة من السوريين تشعر بأن تحسن المستوى المعيشي ليس قريبًا في المحصلة، يبدد أن السوريين اليوم يعيشون حالة من التكيف المستمر مع الفقر، أكثر من اعتبارهم يسيرون نحو التعافي منه.

وبين محاولات فردية للبقاء، وتوصيات للإصلاح، يبقى التحدي الأساسي في القدرة على تحويل هذه الجهود إلى مسار متكامل يعيد بناء الاقتصاد، ويمنح الأفراد فرصة حقيقية لاستعادة السيطرة على حياتهم.

أطفال في مخيم الشرفية (الحياة الجديدة) بريف حلب – 9 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/عدي الحاج حسين)

استراتيجية وطنية لـ"الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر".. أين وصلت؟

في أوائل العام الحالي، كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، هند قبوات، أن العمل جارٍ على إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، عبر لجنة حكومية مؤلفة من عدة وزارات كالمالية والصحة والتعليم والداخلية، لافتة إلى أن نحو 80% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر.

وحددت قبوات، آنذاك، مدة ثلاثة أشهر لإطلاقها، في حين لم يعلن عن أي مستجدات حول هذه الاستراتيجية ونتائج عمل اللجنة المشكّلة حتى تاريخ إعداد هذا الملف.

وأوضحت قبوات أن العمل يجري بالتوازي على استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية، تضم مبادرات تستهدف المتسولين والأيتام وذوي الإعاقة والنساء من دون معيل، إضافة إلى اللاجئين عند عودتهم إلى سوريا.

وأكدت الوزيرة أن الهدف الأساسي لهذه المبادرات خلق فرص عمل مستدامة، مع التركيز على التدريب المهني كركيزة رئيسة لإعداد القوى العاملة، بما يضمن جاهزيتها لتلبية احتياجات السوق عند قدوم الاستثمارات وبدء تنفيذ المشاريع الجديدة.

وفي 24 من تشرين الثاني 2025، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ورشة عمل حول "استراتيجية الحد من الفقر متعدد الأبعاد".

وتضمنت الورشة التعريف بمنهجية ومؤشرات قياس الفقر متعدد الأبعاد، إضافة إلى عرض التجارب الدولية في هذا المجال، والسياسات والقوانين السورية المتعلقة بالفقر، كما تضمنت مناقشات جماعية حول سبب الحاجة إلى قياس هذا النوع من الفقر في سوريا، والتحديات الراهنة في عمليات القياس.

الأزمة تضرب التماسك الاجتماعي

عنب بلدي ناقشت هذا الملف مع الخبيرين الاقتصاديين، الدكتور عبد الله قزاز، والدكتور يحيى السيد عمر، للوقوف على حجم المشكلة وأسبابها العميقة وتداعياتها على التماسك المجتمعي والاستقرار العام.

يتفق الخبيران على أن التقديرات، حتى إن بدت مرتفعة، تعكس واقعًا مريرًا، إذ يقدّر البنك الدولي نسبة الفقر في سوريا بنحو 90% من السكان.

وأوضح قزاز أن نحو 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر (2.15 دولار يوميًا)، مع ارتفاع الفقر المدقع إلى 30-40% في المدن والأرياف النائية، وتراجع الطبقة الوسطى من 60% قبل 2011 إلى 5% في 2023.

الدكتور السيد عمر يرى أن المسألة لم تعد مرتبطة فقط بتراجع الدخل، بل بتآكل القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء إلى السكن والخدمات.

انهيار العملة وتراجع الإنتاج.. جذور الأزمة

لا يعتبر الخبيران أن الوضع وليد مرحلة عابرة، بل نتيجة تداخل عوامل حديثة مع مشكلات بنيوية.

وقال الخبير يحيى السيد عمر حيال الأمر، "لم يصل الفقر إلى هذا المستوى نتيجة ظرف طارئ فقط، بل نتيجة تضرر البنية التحتية وخروج قطاعات إنتاجية أساسية، ما أدى إلى تراجع فرص التشغيل وضعف الاستثمار وزيادة الاعتماد على الاستيراد".

تقلب سعر الصرف يلعب دورًا مباشرًا في تعميق الفقر، إذ أشار السيد عمر إلى أن الليرة فقدت أكثر من 99.5% من قيمتها مما انعكس سريعًا على الأسعار.

ارتفاع سعر الدولار يُترجم فورًا إلى زيادة تكاليف السلع الأساسية، ما يضغط على دخل الأسر، فالسياسات النقدية الحالية تواجه تحديات كبيرة في الحد من التضخم، بسبب محدودية الأدوات وضعف الاحتياطيات.

المرسوم "67" يعمق الشرخ الاجتماعي

تقييم الخبيرين السيد عمر وقزاز للمرسوم "67" لعام 2026، القاضي بزيادة الرواتب والأجور، يؤكد محدودية تأثيره في مواجهة الغلاء.

قال قزاز إن "الزيادة بنسبة 50% تبدو إيجابية نظريًا، لكن تكاليف المعيشة لأسرة من أربعة أفراد تتجاوز خمسة ملايين ليرة سورية شهريًا، حتى لو افترضنا أنها ثلاثة ملايين، فالحد الأدنى يغطي 25% فقط من الاحتياجات الأساسية".

وتابع قزاز شارحًا التداعيات الاجتماعية، "تحسن مؤقت للموظفين يفاقم التفاوت إذا لم يمتد للقطاع الخاص، إذ إن 70% من القادرين على العمل في القطاع الخاص أجورهم أقل بنسبة 40%، غير الموظفين كالمزارعين والتجار الصغار والعاطلين لا يستفيدون، مما يعمق الشرخ الاجتماعي".

> يؤدي تآكل الطبقة الوسطى إلى تفكك الروابط الاجتماعية، حيث ينتشر اليأس والشعور بالخذلان والجريمة والتسول والاحتجاجات مما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي.
>
> الدكتور عبد الله قزاز
> خبير مالي ومصرفي

رؤية "عملية" للخروج من النفق

يرى الخبيران السيد عمر وقزاز أن الخروج من النفق يتطلب حزمة متكاملة تتجاوز الإجراءات "المسكّنة"، بالتركيز على إعادة الروح للقطاعات الإنتاجية.

السيد عمر شدد على هذه النقطة بالقول، "تحقيق تعافٍ اقتصادي شامل يتطلب تجاوز الحلول الجزئية والتركيز على إعادة تنشيط الزراعة والصناعة الصغيرة والمتوسطة، القادرة على خَلق فرص العمل وتحقيق دخل مستدام. كما أن تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات يشجع على عودة النشاط الاقتصادي".

طرح قزاز رؤية عملية تتمثل بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر قروض ميسرة وتسهيل الإجراءات، والانتقال نحو اقتصاد مختلط يعتمد على الاستثمار الخارجي في الغاز والزراعة والفوسفات والنفط والعقارات والسياحة، إضافة إلى تطبيق إصلاحات نقدية واسعة.

ما سبق قد يمكّن الحكومة من تخفيف الفقر إلى 60%-50 بحلول 2030، وفق قزاز، لكن الفشل قد يؤدي إلى انهيار العدالة الاجتماعية والوصول إلى حد الفقر المدقع.

بين الدعم العاجل والإصلاح.. توازن صعب

إدراكًا لحجم المعاناة، أكد الخبيران ضرورة وجود شبكة أمان عاجلة مع إدارة كفء.

السيد عمر اعتبر أن برامج الدعم قصيرة الأمد، سواء عبر التحويلات النقدية أو دعم السلع الأساسية، تظل ضرورة، لكنها تحتاج إلى إدارة أكثر دقة لضمان وصولها إلى الفئات الأكثر حاجة، واستخدامها كأداة مرافقة لمرحلة انتقالية لا كبديل دائم عن الإصلاح.

من جانبه، اقترح قزاز تطبيق برنامج "دعم أسري" (500,000 ليرة سورية على الأقل شهريًا للأسر الأشد فقرًا، مشروطة بالتسجيل في تدريب مهني، مما يغطي 80% من الفقراء)، وبرأيه، فإن ذلك يسهم في تحسين نوعية الحياة ويعزز النشاط الاقتصادي.

الفساد.. العدو الخفي للإصلاح

يتفق الخبيران على أن أي خطة تعافٍ ستفشل دون مكافحة جادة للفساد، حيث شدد قزاز على ذلك باعتبار أن تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ضروريان لضمان وصول الموارد والدعم إلى مستحقيه، فالفساد يستنزف مخصصات التنمية، وبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية ركيزة أساسية لنجاح أي خطة تنموية، ويضمن العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بشكل أكثر إنصافًا.

كما أن الفقر بات قضية وجودية تهدد النسيج الاجتماعي السوري، وتتطلب رؤية تتجاوز الحلول المؤقتة.

التوازن بين الدعم والإصلاح، بحسب عمر، يتطلب الجمع بين حماية الفئات الأكثر ضعفًا، والمضي في إصلاحات تدريجية تعيد بناء الاقتصاد على أسس أكثر كفاءة واستقرارًا، فهذا المسار يشكل الأساس الحقيقي للحد من الفقر وبناء تعافٍ مستدام يضمن قدرًا أكبر من الاستقرار على المدى الطويل.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تطلق ورشة الحد من الفقر متعدد الأبعاد في سوريا (عناون أمعي – 24 تشرين الثاني 2025 (سانا)

ما الفقر متعدد الأبعاد؟

الفقر لا يقاس فقط من خلال الدخل أو الاستهلاك، بل يجب تضمين جوانب أخرى مثل الصحة والتعليم والوصول إلى الخدمات الأساسية.

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) يقيس الفقر بناء على عشرة مؤشرات مجمعة في ثلاثة أبعاد هي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

كما أن هناك فرقًا بين الفقر النقدي والفقر متعدد الأبعاد، حيث لا يعكس الفقر النقدي تمامًا جميع أوجه الحرمان التي يعاني منها الأفراد.

ومن المهم استخدام كلا المقياسين للحصول على صورة كاملة للفقر، مما يساعد الحكومات على متابعة التقدم في الخدمات الأساسية واتخاذ قرارات مدروسة لمعالجة الفقر بطرق أكثر شمولية.

الآثار الاجتماعية للفقر.. تحديات وحلول مقترحة

يقترن الفقر بمظاهر الألم والعجز والحرمان والبؤس والتفكك العائلي، كما تظهر آثاره الخطيرة من خلال شمولية انعكاساته على المجتمع ككل، فضلًا عن ارتباطاته بالعديد من المتغيرات بحيث يشكل متاهة يصعب التخلص منها.

ويعد الفقر سببًا رئيسًا للتوترات الاجتماعية، ويهدد بتقسيم دول بسبب التفاوت في الدخل، ويحدث هذا عندما توزع ثروة الدولة بشكل غير عادل بين مواطنيها، حيث تستحوذ أقلية ضئيلة على أغلبية المال.

وتحافظ الدول الغنية أو المتقدمة على استقرارها بفضل وجود طبقة متوسطة، ومع ذلك، حتى الدول الغربية تفقد تدريجيًا طبقتها المتوسطة، مما أدى إلى ازدياد أعمال الشغب والاستقطاب.

تآكل الطبقة الوسطى

فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية، أوضح أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد الدكتور عبد الرحمن محمد، أن اتساع الفقر أدى إلى تآكل واضح في الطبقة الوسطى، التي كانت تمثل عنصر توازن في المجتمع، مشيرًا إلى أن شريحة واسعة من الموظفين وأصحاب المهن الحرة تحولت إلى فئات هشة أو فقيرة.

وأضاف أن ذلك ترافق مع تغير في بنية سوق العمل، حيث تراجع العمل المنظم لمصلحة العمل غير الرسمي، وأصبحت الوظائف المؤقتة والهشة هي السائدة، دون وجود عقود أو ضمانات.

كما أشار إلى تحولات في أنماط الإنتاج، من الزراعة والصناعة إلى التجارة الوسيطة والخدمات منخفضة الإنتاجية، إلى جانب خروج بعض الفئات من سوق العمل أو دخولها في أعمال محدودة الدخل، وانتشار عمل الأطفال كظاهرة مرتبطة بالواقع الاقتصادي.

"تطبيع الهشاشة"

أعادت تلك التحولات تشكيل العلاقات داخل الأسر والمجتمعات المحلية، بحيث تحولت شبكات التضامن التقليدية من أدوات دعم إلى وسائل بقاء مؤقتة، ترافقها أعباء نفسية ومادية متزايدة، وفق أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد الدكتور عبد الرحمن محمد.

وأشار إلى تغيرات ثقافية مرتبطة بهذا الواقع، من بينها تراجع قيمة العمل المنتج كمصدر للكرامة، مقابل انتشار أنماط تكيف قائمة على الاستدانة وبيع الأصول، مثل الأراضي والممتلكات الشخصية، إلى جانب ما وصفه بـ"تطبيع الهشاشة" كجزء من الحياة اليومية.

تأثيرات على الانتماء

الفقر لا يؤثر فقط على الوضع المعيشي، بل يمتد إلى إعادة تشكيل مفاهيم مثل الانتماء والاستقرار، إذ يؤدي إلى إضعاف الروابط الاجتماعية التقليدية، واستبدال شبكات ضيقة بها قائمة على الانتماءات الأولية.

وقال الدكتور عبد الرحمن محمد، إن الهجرة الداخلية والخارجية القسرية غيرت من معنى الاستقرار، الذي لم يعد متاحًا لكثير من السوريين، في ظل تنقل مستمر بين فرص عمل غير مستقرة.

كما لفت إلى تداعيات اجتماعية أعمق، مثل ازدياد الضغوط داخل الأسر، وارتفاع معدلات العنف المرتبط بالأوضاع الاقتصادية، وتراجع الدور التقليدي للمعيل، إلى جانب مؤشرات على تدهور الصحة النفسية في المجتمع.

وفيما يتعلق بإمكانيات الخروج من الفقر، شدد محمد على أن المعالجة لا يمكن أن تقتصر على إجراءات اقتصادية تقليدية، مثل الدعم النقدي أو المشاريع الصغيرة، معتبرًا أن الفقر في سوريا أصبح ظاهرة بنيوية تتطلب مقاربة شاملة.

وأوضح أن أي حلول جزئية لن تكون كافية في ظل غياب مؤسسات قادرة على إعادة توزيع الموارد بشكل عادل، أو تنفيذ سياسات حماية اجتماعية فعالة، مشيرًا إلى أن استمرار هذا الواقع قد يؤدي إلى استفادة فئات محدودة فقط من أي تحسن اقتصادي.

ولفت إلى أن الخروج من الفقر يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والدولة، عبر إعادة بناء المؤسسات على أسس الشفافية والعدالة، ودعم القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، بدل الاعتماد على الاقتصاد الريعي.

كما أكد أهمية ربط سياسات الحماية الاجتماعية ببرامج التدريب والتشغيل، إلى جانب معالجة الآثار الاجتماعية والثقافية للفقر، من خلال التعليم والدعم النفسي وتعزيز الثقة المجتمعية.

الفقر.. عندما يتحول إلى تهديد

يشكل الفقر عاملًا خطيرًا للغاية يمكنه زعزعة استقرار دولة بأكملها، فعندما يعيش الفرد أو المجتمع في ظروف اقتصادية صعبة (بطالة، دخل منخفض، عدم استقرار)، يظهر شعور داخلي قوي بالقلق والخوف من المستقبل.

هذا الشعور لا يبقى اقتصاديًا فقط، وفق ما ذكرته الاستشارية النفسية الاجتماعية الدكتورة هبة كمال العرنوس لعنب بلدي، بل يتحول إلى إحساس بالتهديد (تهديد للوظيفة، للهوية، للمكانة الاجتماعية، وحتى للأمان)، إلى أن يصل حد التأثير السياسي.

وأوضحت الاستشارية النفسية الاجتماعية أبرز تأثيرات الفقر على المجتمعات:

• عقلية الندرة: الفقر يستهلك جزءًا كبيرًا من الانتباه الذهني، إذ يسيطر التفكير قصير المدى (اليوم، الأسبوع) بدلًا عن التخطيط البعيد، وهذا يؤدي إلى قرارات تبدو غير عقلانية خارجيًا لكنها تكيف منطقي مع الضغط.

• تآكل الشعور بالسيطرة: يتشكل إدراك بأن "الحياة تُفرض عليّ"، كما يرتفع ما يُعرف بـ"العجز المتعلم" وهو الإحساس أن الجهد لا يغير النتائج.

• إعادة تشكيل الثقة: انخفاض الثقة بالمؤسسات (الدولة، القانون)، مقابل ارتفاعها بالشبكات القريبة (العائلة، الطائفة، العشيرة)، في حين ينتقل المجتمع من "نظام مؤسسات" إلى "نظام علاقات".

• ضغط نفسي مزمن: قلق دائم وتوتر واستنزاف ذهني، يؤثر على ضبط النفس والتعلم وحتى على العلاقات الأسرية.

• إعادة إنتاج الفقر: الفقر لا يُورَّث ماليًا فقط، بل يُورَّث نفسيًا وسلوكيًا، من خلال توقعات منخفضة، وخوف من المخاطرة، وأنماط تفكير محدودة بالواقع الضاغط.

تأثير الفقر على الأيديولوجيا والسياسة

لفتت الاستشارية النفسية الاجتماعية الدكتورة هبة كمال العرنوس، إلى أن الفقر يؤثر في الاهتمامات والأيديولوجيا والمواقف السياسية، من خلال:

• تغير سلم الأولويات: تتحول الاهتمامات من قضايا عامة (البيئة، الديمقراطية) إلى العمل والغذاء والأمان، وهو ما يسمى في علم النفس بـ"تحول الهرم القيمي".

• القيم تصبح أكثر براغماتية: تتراجع القيم المجردة (العدالة، الشفافية) أمام "ما الذي يفيدني الآن؟"، كما تزداد قابلية تبرير الواسطة والفساد الصغير والتحايل.

• تأثير على المواقف السياسية: يكون الاجتماعية أبرز تأثيرات الفقر على المجتمعات:

• عقلية الندرة: الفقر يستهلك جزءًا كبيرًا من الانتباه الذهني؛ إذ يسيطر التفكير قصير المدى (اليوم، الأسبوع) بدلًا عن التخطيط البعيد، وهذا يؤدي إلى قرارات تبدو غير عقلانية خارجيًا لكنها تكيف منطقي مع الضغط.

• تآكل الشعور بالسيطرة: يتشكل إدراك بأن "الحياة تُفرض عليّ"، كما يرتفع ما يُعرف بـ"العجز المتعلم" وهو الإحساس أن الجهد لا يغير النتائج.

• إعادة تشكيل الثقة: انخفاض الثقة بالمؤسسات (الدولة، القانون)، مقابل ارتفاعها بالشبكات القريبة (العائلة، الطائفة، العشيرة)، في حين ينتقل المجتمع من "نظام مؤسسات" إلى "نظام علاقات".

• ضغط نفسي مزمن: قلق دائم وتوتر واستنزاف ذهني، يؤثر على ضبط النفس والتعلم وحتى على العلاقات الأسرية.

• إعادة إنتاج الفقر: الفقر لا يُورَّث ماليًا فقط، بل يُورَّث نفسيًا وسلوكيًا، من خلال توقعات منخفضة، وخوف من المخاطرة، وأنماط تفكير محدودة بالواقع الضاغط.

تأثير الفقر على الأيديولوجيا والسياسة

لفتت الاستشارية النفسية الاجتماعية الدكتورة هبة كمال العرنوس، إلى أن الفقر يؤثر في الاهتمامات والأيديولوجيا والمواقف السياسية، من خلال:

• تغير سلم الأولويات: تتحول الاهتمامات من قضايا عامة (البيئة، الديمقراطية) إلى العمل والغذاء والأمان، وهو ما يسمى في علم النفس بـ"تحول الهرم القيمي".

• القيم تصبح أكثر براغماتية: تتراجع القيم المجردة (العدالة، الشفافية) أمام "ما الذي يفيدني الآن؟"، كما تزداد قابلية تبرير الواسطة والفساد الصغير والتحايل.

> الفقر يؤثر سلبًا على مفاهيم الهوية والانتماء، حيث تبرز الهويات الفرعية (دينية، قبلية، مناطقية)، باعتبارها تعطي أمانًا نفسيًا وشبكة دعم بديلة.
>
> الدكتورة هبة كمال العرنوس
> خبيرة نفسية اجتماعية

توصيات وحلول

تقدم الاستشارية النفسية الاجتماعية حلولًا وتوصيات وصفتها بـ"الاستراتيجية" للحد من الآثار السلبية للفقر على المجتمع، تشمل:

• تقليل الضغط الذهني للفقر: عبر برامج دعم مباشر وثابت (دخل أساسي جزئي، دعم نقدي منتظم)، إذ إن الاستقرار، حتى لو كان محدودًا، يحسّن التفكير طويل المدى.

• بناء الشعور بالقدرة: من خلال برامج تمكين، وتدريب مهني فعّال، وفرص حقيقية وليست رمزية، وربط الجهد بنتيجة واضحة.

• استعادة الثقة بالمؤسسات: يتحقق ذلك بوجود شفافية في الخدمات والعدالة الإجرائية، حتى لو كانت الموارد قليلة، فالناس يقبلون النقص أكثر من الظلم.

• الاستثمار في الصحة النفسية المجتمعية: من خلال تقديم دعم نفسي منخفض التكلفة وجلسات جماعية وبرامج توعية، وتقليل الوصمة حول الصحة النفسية.

• تقوية الشبكات الاجتماعية الإيجابية: دعم المبادرات والتعاونيات والاقتصاد المجتمعي، ونقل الاعتماد من "علاقات ضيقة مغلقة" إلى "شبكات مفتوحة".

• تصميم سياسات "مراعية للسلوك": تبسيط الإجراءات الحكومية، وتقليل التعقيد باعتبار أن الفقر يقلل القدرة على التعامل مع التعقيد، واستخدام دفع سلوكي إيجابي.

• التربية القيمية الواقعية: عبر تعزيز الكرامة والمسؤولية والتفكير النقدي، دون تجاهل لواقع الضغوط.

وترى الاستشارية الاجتماعية أن الفقر لا يجعل الناس "أقل أخلاقًا"، بل يضعهم في سياقات تضغط على خياراتهم، معتبرة أن كثيرًا من السلوكيات المرتبطة بالفقر هي تكيفات "ذكية" داخل بيئة صعبة، وليست عيوبًا شخصية.

> معالجة الفقر ماديًا فقط غير كافية، بل يجب معالجة آثاره النفسية والمعرفية، فأخطر أثر طويل المدى ليس الجوع نفسه، بل إعادة تشكيل ما يعتقده الإنسان أنه ممكن أو مستحق له.
>
> الدكتورة هبة كمال العرنوس
> خبيرة نفسية اجتماعية

سوريون يحتجون على الواقع المعيشي خلال اعتصام "قانون وكرامة" في ساحة المحافظة بدمشق – 17 نيسان 2026 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

ما بعد تفاهة الشر.. القتل كفعل يومي

أحمد عسيلي

كان أسبوعًا قاسيًا على السوريين، عادت فيه كل الرضوض النفسية إلى السطح دفعة واحدة، بدأ بخبر اعتقال أمجد يوسف، جزار الضامن، ليُعاد عرض تلك المجزرة على أعين السوريين والعالم، الصدمة أيضًا كانت في ظهوره الهادئ على الشاشة، يتحدث عن القتل كما لو أنه يستعيد ذكرى عابرة عادية جدًا، وفي ذروة الارتباك هذا، ظهرت فجأة حسابات مجهولة على "فيسبوك"، ونشرت عشرات مقاطع التعذيب في مختلف الأماكن من زمن حقبة الأسد المظلمة، خاصة مستشفى "تشرين" العسكري سيئ الصيت.

هنا ستتوقف عند سؤالين انشغل بهما الناس، وكانوا محل نقاش كبير، لدى مختصين وغير مختصين، الأول خاص بالمجرم وتكوينه النفسي، وسبب هذا الهدوء والتماسك الذي ظهر عليه، أما السؤال الثاني والأكثر أهمية، فهو عن تأثير تلك المقاطع على الحالة النفسية للمشاهد، ومدى جدواها أو خطورتها في مرحلتنا الحالية.

بداية، في محاولة لفهم شخصية هذا الجلاد، علينا أن ندرك أننا هنا لسنا أمام ظاهرة جديدة تمامًا، فقد وصفت حنّا أردنت هذا النمط في كتابها "أيخمان في القدس"، حين تحدثت عن "تفاهة الشر"، الشر هنا لا يصدر عن وحشية استثنائية، بل عن سطحية مقلقة، عن إنسان عادي يمارس العنف بوصفه وظيفة، اللغة تلعب دورًا حاسمًا في هذا السياق، إذ تُعاد صياغة الفعل ليبدو إجراء إداريًا منزوعًا من أي حمولة أخلاقية، القتل يصبح "تنفيذ أوامر"، والجريمة تتحول إلى مهمة.

لكن ما لفت في حالة هذا المجرم، تجاوزه حتى هذا المستوى من التبرير، لم يحاول الاحتماء بخطاب الأوامر العليا (كما فعل بعض أفراد عائلته مثلًا)، بل تحدث عن المجزرة كفعل لا يستحق التفسير أصلًا، المفارقة الصادمة التي أشار إليها البعض، كلمة عفوًا التي قالها حين أخطأ في ذكر تاريخ دورة تدريبية، لكنه لم يُبدِ أي شعور بالحاجة إلى الاعتذار (أو حتى كلمة عفوًا) عن قتل عشرات الأشخاص، وكأن القتل لا يستدعي حتى تعليقًا.

هنا نكون أمام مستوى أعمق من "تفاهة الشر"، حيث لا يعود الفعل بحاجة إلى تبرير، ولا يرى الفاعل نفسه مطالبًا بأي مساءلة، إنها حالة من نزع الذاتية، حيث يذوب الفرد بالكامل داخل المنظومة، الجلاد لا يشعر أنه كيان أخلاقي مستقل، بل مجرد امتداد لجهاز أكبر: "الأمن يقتل، أنا عنصر أمن، إذًا أنا أقتل". في هذه البنية، يُعاد تعريف الواقع بحيث يصبح العنف جزءًا من النظام الطبيعي للأشياء، حينما تحدث قال إنه قتل "حوالي" 40 شخصًا، لا يهم بالنسبة له ولا للمؤسسة التي يعمل بها، إن كان العدد 38 أو 45، الموضوع لا يستحق عناء الحفظ، هو لا يعرف أيضًا التهم الموجهة لهم، ربما مجرد تقرير كيدي، بل ولا يتذكر أسماء ضحاياه، فاستعمل كلمة فلان، المجرم هنا يجسد تمامًا عقلية المؤسسة التي يعمل بها، انصهار تام، ليصبح جزءًا من كل، في سلوكه وحياته.

هذه "العادية" ليست تفصيلًا ثانويًا، بل هي جوهر المشكلة، الخطر لا يكمن في وجود أفراد استثنائيين يمارسون الشر، بل في قدرة الإنسان العادي على الانخراط فيه عندما يُعاد تشكيل المعايير الأخلاقية داخل نظام مغلق، الجلاد لا يعيش صراعًا داخليًا، فهو جزء من آلة أكبر، يعمل وفق منطقها.

لنخرج من هذه التفاهة سريعًا، ونبدأ بسؤالنا الثاني الأكثر أهمية، حول تلك المقاطع ومشاهدتها، فقد نبه عدد من المختصين النفسيين إلى ضرورة تجنب تلك المشاهد العنيفة، فمن يشاهدها في هذه الحالة، لا يبقى خارج الحدث، بل ينخرط فيه نفسيًا، يعيش الخوف والغضب والعجز كما لو أنه حاضر في المشهد، وقد أظهرت دراسات عديدة، خاصة بعد أحداث 11 من أيلول، أن التعرض المكثف للصور العنيفة يمكن أن يؤدي إلى أعراض قريبة من اضطراب الكرب التالي للصدمة (PTSD)، حتى لدى من لم يختبروا الحدث مباشرة.

المشكلة لا تتوقف عند حدود الصدمة، فالإنسان يحتاج بطبيعته إلى تصريف انفعالاته، غير أن المشاهد هنا عاجز عن الفعل، لا يستطيع التدخل، ولا تغيير ما يرى، ولا حتى الابتعاد بسهولة، هذه العجز يحوّل الشحنة الانفعالية من غضب وحزن إلى طاقة غير مُفرَّغة، ترتد إلى الداخل، وهنا تبدأ الأعراض: قلق، توتر، اضطرابات نوم، وأحيانًا مظاهر جسدية كارتفاع الضغط أو اضطراب في نظم القلب.

المفارقة المؤلمة أن العنف يُمارَس من طرف دون شعور بالذنب، بينما يُعاش من طرف آخر بكل ثقله النفسي، الجلاد يُفرغ الفعل من معناه، في حين يُعيده المشاهد إلى أقصى درجاته، الأول يتحرك داخل منطق "الوظيفة"، والإنبصار داخل منظومة أكبر، والثاني يغرق في تجربة الانفعال.

في المحصلة، لا يمكن التعامل مع ما جرى بوصفه حدثًا عابرًا، نحن أمام إعادة تنشيط لذاكرة صدمة جماعية لم تُعالَج أصلًا، الصور لا تنقل الماضي فقط، بل تعيد إنتاجه نفسيًا في الحاضر، محمّلة بشحنة إضافية من العجز والغضب، وهذا ما يجعل الحاجة ملحّة، ليس فقط للعدالة، بل أيضًا لعمل نفسي عميق، يُعيد ترميم المعنى، ويحمي ما تبقى من التوازن الداخلي، قبل أن تتحول هذه الصدمة إلى حالة مزمنة.

العدالة الانتقالية في سوريا

بين خطاب الشمول وممارسة التسييس

لمى قنوت

تشكل العدالة الانتقالية إطارًا قانونيًا وسياسيًا لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة في مراحل التحول، عبر منظومة متكاملة تشمل المساءلة وكشف الحقيقة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، غير أن تطبيق هذه المنظومة يثير إشكالية نظرية مركزية تتعلق بالمفاضلة بين المقاربة التدرّجية (Sequencing) التي تؤجل بعض عناصر العدالة، والمقاربة التزامنية (Simultaneity) التي تفترض تنفيذها بشكل متوازٍ. سوريًا، تبرز الإشكالية بوضوح في مسودة قانون العدالة الانتقالية وسلوك السلطة الانتقالية، فهما لا يعكسان كلتا المقاربتين بصيغتهما النظرية، بل يعبّان توظيفًا سياسيًا للعدالة بهدف إدارة توازنات القوة.

وللتأسيس النظري، ينطلق نموذج التدرج القائم على مركزية الضحايا وتنفيذ العدالة عبر مراحل، انطلاقًا من فرضية أن المجتمعات الخارجة من نزاع تحتاج إلى قدر من الاستقرار قبل الانخراط في مساءلة شاملة قد تهدد التوازنات الهشة، ويبرر هذا النموذج العفو المشروط أو الضمني وتأجيل المحاكمات، والتركيز على الاستقرار المؤسسي أولًا. ولكن مخاطر تسييس هذا النموذج يكمن في تحول منطق "التأجيل" إلى تعطيل دائم، وترسيخ للإفلات من العقاب. في المقابل، ترى المقاربة التزامنية أن العدالة بشمولها وتزامن آلياتها شرط للاستقرار والسلم الأهلي، وأن تأجيلها يقوض الثقة، ويؤسس لدورات عنف جديدة.

عند تحليل مسودة قانون العدالة الانتقالية، يظهر على مستوى النص تبنٍّ قريب للمقاربة التزامنية، بتضمينها مركزية الضحايا وجميع آليات العدالة الانتقالية، غير أن هذا الشمول يعد شكليًا أكثر منه جوهريًا، إذ تحوي المسودة على فجوات بنيوية، منها فجوة الشمول الزمني، التي لم تضم الانتهاكات التي حصلت خلال المرحلة الانتقالية، وفجوة تعريف وتحديد الجماعات والفصائل التي ارتكبت الانتهاكات، واكتفت مسودة القانون بالتركيز على جرائم النظام السابق، وكلتا الفجوتين تؤسس لعدالة انتقائية، تميز بين الضحايا، وهذا يناقض جوهر مقاربة التزامن التي تفترض شمولًا كاملًا.

كما أن الشرعية الدستورية والمجتمعية للعدالة الانتقالية تعتمد على المشاركة الواسعة للضحايا والمجتمع المدني، بينما تم إعداد مسودة القانون بتقييد أو إضعاف للتشاركية، وهو يتناقض مع مقاربة التزامنية التي تتطلب تعددية الفاعلين، لا احتكار القرار، ومركزية الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية. وحتى إذا افترضنا أن مسودة القانون تقارب منهج التدرج، إلا أن متن النص يدحض ذلك، فالتدرج الحقيقي يفترض شمولًا بضمانات مكتوبة وواضحة، ويكون تأجيل الملفات مؤقتًا لا دائمًا، مع خطة زمنية واضحة. وعليه، فإن توصيف العدالة الانتقالية التي اختارتها الهيئة، حتى الآن، هي عدالة انتقائية مسيسة، تحمي تحالفات السلطة الانتقالية، وتدير المخاطر بدل معالجة الانتهاكات، وتعيد تعريفها، وتضبط الذاكرة الجماعية وفق رؤية السلطة.

وإذا افترضنا أن استبعاد السلطة الانتقالية لمقاربة شاملة للعدالة انسحب على مسودة القانون، لتحقيق استقرار سياسي سريع، فإنها تؤسس لهشاشة قانونية طويلة الأمد، وتقوض الشرعية التي تحتاج إليها السلطة، وتقدم عدالة مسيسة، غالبًا ما توصف بأنها "عدالة المنتصر"، أي أنها تُستَخدم كأداة لحماية الفاعلين والحلفاء، ولإدارة التوازنات السياسية وحمايتها، لا كآلية تفكك الانتهاكات وتضمن عدم التكرار، وبالتالي، هي بالضرورة، تكرس المواطنية المنقوصة للضحايا الذين لم تشملهم ولم تعترف بهم تلك العدالة.

مؤشرات التسييس هذه، تقارب المعالجة/التسوية التي تمت في لبنان، بعد سنوات الحرب، حيث مُنح قادة الميليشيات في السلطة، وصدر قانون عفو عام في 1991، وطُمست حقوق الضحايا بالحق في معرفة الحقيقة والإنصاف والعدالة، وقادت مبادرات من المجتمع المدني مسارًا شاقًا في البحث عن المختفين قسريًا، وحاول البعض فتح فضاءات لإحياء الذكرى، لكن وحتى الآن، أُخفق لبنان في معالجة إرث الماضي العنيف معالجة حقيقية مستدامة، وما زال السلم الأهلي هشًا، والنعرات الطائفية والمناطقية تُستثار على أهون سبب، مما أسهم في تعطيل بناء الدولة وضمان العيش الكريم لجميع اللبنانيين، ورسخ ثقافة الفساد والإفلات من العقاب.

وفي العودة إلى السياق الذي أنشئت فيه الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، وسلطة انتقالية حريصة على احتكار السلطة والتحكم بالقرار، فإنها تبدو مؤسسة محدودة الاستقلالية أو مقيدة سياسًا، تعمل ضمن هامش تحدده السلطة، وخاصة أن عضويتها لم تأتِ من خلال عملية تشاورية واسعة ومجلس شعب منتخب، ناهيك بازدواجية عمل بعض أعضائها مع السلطة التنفيذية في آن واحد، وعليه فإن وجود ضمانات قانونية ضرورية في متن نص القانون، يكفل استقلال الهيئة وأعضائها، مع آليات شفافة للتعيين والعزل، وتنظيم واضح لعلاقتها مع السلطات بما يضمن التعاون دون تبعية، إلى جانب تحديد دقيق للاختصاصات وآليات التنسيق الداخلي لمنع التداخل والتعارض.

خلاصة القول، إن الإطار الحالي للعدالة الانتقالية في سوريا خرج من مقاربتي الشمولية والتدرج، إلى ممارسة انتقائية مسيسة، يتم التحكم بها كأداة لإدارة توازنات السلطة، بدل معالجة جذرية للإفلات من العقاب وضمان عدم تكرار الانتهاكات والجرائم، والاستمرار في هذا المسار سيعمق الانقسامات، ويعيد إنتاج شروط النزاع.

خبير: تقييد السحوبات منع قفز الدولار إلى 30 ألف ليرة

هل يمتلك "المركزي" السوري أدوات تثبيت سعر الصرف؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

تتوالى قرارات مصرف سوريا المركزي، الهادفة لتطوير الأدوات التي توفر له تدخلًا ووصولًا مباشرًا إلى السياسة النقدية السورية، وكان آخرها إحداث "سوق دمشق الإلكترونية للعملات الأجنبية والذهب"، وجمعية للصرافة، بهدف تنظيم عمليات التداول، وتوحيد مرجعية الأسعار، بما يحد من التشوهات ويعكس قوة العرض والطلب على العملة الأجنبية بدقة وآنية. ووصف حاكم المركزي السوري، عبد القادر الحصرية، منذ نحو أسبوع إحداث السوق المشار إليها سابقًا بأنه "خطوة محورية في مسار تطوير السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي"، معتبرًا أنه شكّل تطورًا ملحوظًا لم يكن مقدرًا له أن يبصر النور، لولا الخطوات التي بدأت لدمج النظام المالي السوري بالنظام المالي العالمي، وتفعيل الحسابات المصرفية السوري في البنوك المركزية الغربية والأوروبية.

ويعتبر إحداث سوق تداول العملات (Forex) والسلع والأسهم والمؤشرات دليلًا على انخراط الدول في سياسة الانفتاح المالي والنقدي، وهناك أسواق عالمية ضخمة ومنظمة لتداول "الفوركس" والذهب، تعمل بشكل مستمر تقريبًا على مدار 24 ساعة يوميًا، تتيح للمستثمرين والأفراد تبادل العملات وبيع وشراء الذهب كسلعة استثمارية.

عنب بلدي تسلط الضوء من خلال هذا التقرير على الأدوات القديمة والجديدة للسياسة النقدية، التي يسعى المركزي لامتلاكها لتثبيت سعر الصرف (المصارف، شركات الصرافة، سوق دمشق، سوق العملات، سوق الذهب)، وذلك من خلال الحوار مع الخبير الاقتصادي والمصرفي السوري الدكتور إبراهيم قوشجي، مدير مركز الاستشارات الاقتصادية والإدارية.

منصة إدارة سعر الصرف بين المخاطر والفرص

قال الخبير الدكتور قوشجي، إن إنشاء منصة لإدارة سعر الصرف، مثل سوق العملات والذهب، يمثل سلاحًا ذا حدين، فمن ناحية، قد تقع الليرة السورية بين ضغوط التثبيت الإداري ومتطلبات التعويم الحر، حيث يفقد المصرف المركزي القدرة على توجيه السعر نحو هدف محدد، وهذا الوضع يخلق سوقًا موازية أكثر شراسة وبفاقم المضاربات. ولكن بالمقابل، يمكن لمنصة فوركس (تداول العملات) منظمة، ضمن سوق دمشق للأوراق المالية، أن تحقق فوائد كبيرة منها:

- شفافية التسعير.
- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي.
- جذب التحويلات الخارجية عبر قنوات رسمية.
- تمهيد الطريق لتحرير اقتصادي تدريجي.

أما الشرط الأساسي، لتحقيق ذلك، بحسب قوشجي، فهو أن تكون إدارة سعر الصرف مدعومة باحتياطيات كافية وآليات رقابة صارمة.

وتشهد الأسواق السورية خلال الأيام الأخيرة موجة جديدة من ارتفاع الأسعار، بالتزامن مع تذبذب سعر صرف الدولار في السوق الموازية (صعودًا وهبوطًا) إلى نحو 13,350 ليرة سورية، ما انعكس مباشرة على تكلفة السلع الأساسية، وسط تفاوت ملحوظ بين المحافظات، وأدى ذلك إلى سلسلة قرارات حكومية، باستيراد أو منع استيراد منتجات معينة، لتأمين استقرار أسعارها في الأسواق.

ولا يبدو الارتفاع الأخير لسعر الصرف، وفقًا للخبير السوري قوشجي، طبيعيًا بالمعنى الاقتصادي السليم، بل يحمل دلالات خطيرة، منها الانفصال بين سعر الصرف والأساسيات الإنتاجية، وتراجع القدرة الشرائية بشكل أسرع من وتيرة التضخم المعلنة، مع غياب آلية تسعير عادلة تعكس القوة الشرائية الحقيقية. ويعكس هذا المشهد أزمة ثقة متصاعدة بالعملة الوطنية، وليس مجرد تعديل دوري لسعر التوازن.

عوامل أساسية لارتفاع الدولار وقلة واردات القطع

توجد أسباب عديدة وراء تراجع واردات القطع الأجنبي إلى سوريا، بحسب الدكتور قوشجي، وكثير منها يتعلق بـ:

- طول فترة الانكماش الاقتصادي.
- تدني متوسط دخل الفرد، ولذلك أصبحت الإعانات الأسرية مرهقة مع ارتفاع أسعار المنتجات في سوريا.
- تدني كمية الإنتاج المحلي، وضعف التصدير نظرًا إلى عدم تنافسية المنتجات المصنعة.
- زيادة الاستيراد للاستهلاك غير المنتج.

وأضاف الخبير أن تلك العوامل غذت ارتفاع الدولار، لكن الأهم هو أن سياسة "حبس الكاش" (منع سحب الودائع أو تقييده) هي ما منع انهيارًا أسرع، ولولا هذه السياسة، لكان الطلب على الدولار قفز بمستويات قد تصل إلى 30-20 ألف ليرة للدولار الواحد.

ولا يزال رفع العقوبات عن سوريا ناقصًا، بحسب ما يرى الخبير الاقتصادي السوري، طالما لم يتم:

- إقرار تعديلات قانونية تعزز الشفافية المالية والمصرفية.
- تفعيل هيئات الرقابة المصرفية مثل هيئة غسل الأموال وغيرها.
- تطوير نظام المقاصة وربطه بالدول الإقليمية الصديقة مثل دول الخليج العربي وتركيا.
- تفعيل مقايضة العملات مع البنوك المركزية العربية.

وتابع، "بالإضافة إلى ذلك، لا بد من تأسيس بنك سوري للتسويات الدولية برأس مال من القطاع الخاص والخارجي، كشركة مساهمة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

أسباب عدم تحقق الاستقرار النقدي

أعلن حاكم مصرف سوريا المركزي سابقًا سعيه لتحقيق الاستقرار النقدي عبر ضبط التضخم وتعزيز سعر الصرف.

لكن الظروف الحالية لا تخدمه، بحسب قوشجي، وأهمها ضعف الاحتياطيات من العملات الصعبة، وإدارة النقود خارج الجهاز المصرفي وفقدان الثقة به، بالإضافة إلى عجز في الميزان التجاري بنسبة تزيد على 60%، ومما يزيد المخاوف هو عدم الانتهاء من تبديل العملة ومدى تأثير طباعة الليرة السورية الجديد في تغذية التضخم.

وفي هذه الظروف النقدية، لا يوجد تأثير أو نتائج من استخدام أدوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة، وضوابط الصرف، فكلها غير كافية بغياب الاستثمارات والإنتاج.

وبحكم خبرته في القطاع المصرفي، اقترح قوشجي تسهيل عملية ترخيص الاستثمارات المحلية، والتشجيع على قيام شركات مساهمة معفاة من الضريبة لإنتاج مستلزمات الإنتاج بدلًا من استيرادها، مثل استخراج الأسمدة والمواد الكيماوية لعامل المنظفات من الفوسفات السوري والحبيبات البلاستكية ومواد أخرى كثيرة من المخلفات النفطية.

ويندرج في الإطار ذاته السماح لأي فكرة استثمارية في أي قطاع اقتصادي دون أي عوائق إدارية، وبعد ذلك يمكن ربط الدعم لهذه المنشآت بكمية صادراتها، مما يعزز الاحتياطي الأجنبي الذي يؤدي إلى التحكم بسعر الصرف إن كان الجهاز المصرفي فعالًا.

قيود على القطاع المصرفي السوري

يعتبر الدكتور قوشجي أن القطاع المصرفي السوري ليس عقيمًا بطبيعته، لكنه مُقيد بقوانين تجعله عاجزًا عن لعب دور رافعة تنموية.

وتتمثل التحديات التي تواجه المصارف العاملة في سوريا بشلل التحويلات الدولية لتاريخه، وتدني الثقة المتراكم لدى قطاع الأعمال السوري منذ أزمة 2019 (تجميد الودائع النقدية الضخم لبنوك وأفراد سوريين داخل القطاع المصرفي اللبناني/انكشاف مالي/تجاوزت 1.6 مليار دولار أمريكي)، يضاف إلى ذلك عدم وجود مصارف مؤازرة تدعم المصارف السورية في التمويل المتوسط والطويل، مما يساعد في عملية التنشيط الاقتصادي.

ولا يمكن للقطاع المصرفي أن يصبح رافعة تنموية دون إعادة هيكلة شاملة تبدأ من دمج المصارف العامة الضعيفة، وخصخصتها وإدراجها في سوق دمشق للأوراق المالية، وتطوير بنية تقنياتها المصرفية والعملياتية.

ويتوقع الدكتور قوشجي، مع انتهاء الفترة التي حددها المركزي السوري لتسوية أوضاع المصارف المتضررة من انكشافها على لبنان، سيناريوهين:

- الأول (الأكثر ترجيحًا): استحواذات وشراء بنوك، مصارف خارجية (خليجية) قد تدخل لشراء حصص أو بنوك كاملة، مستفيدة من انخفاض التقييمات، كما حصل مع بنك "عودة" و"بيبلوس" و"شهبا بنك".
- الثاني: إغلاق بعض المصارف الصغيرة وإعلان إفلاسها، وهذه الخطوة صحيحة مع خطورتها.

ويرجح الخبير ذاته أيضًا بشكل محدد أكثر، دخول مصارف جديدة تركية وسعودية وغيرها إلى السوق المصرفية في سوريا، وخروج ثلاثة إلى أربعة مصارف صغيرة من السوق بالاندماج أو التصفية.

ويحتاج الاقتصاد السوري، يختتم مدير المركز السوري للاستشارات الاقتصادية، إلى "جراحة نقدية وليس مسكنات"، لأن استقرار سعر الصرف يمر عبر استقرار سياسي واقتصادي إنتاجي، لا عبر منصات أو بيانات صحفية.

والقطاع المصرفي يمكن أن يكون جزءًا من الحل، لكنه يحتاج أولًا إلى بيئة آمنة وثقة مستعادة، وسيشهد المستقبل القريب تغيرات هيكلية في ملكية المصارف، وقد يكون ذلك فرصة لإعادة بناء نظام مالي أكثر شفافية واستقرارًا.

اجتماع بين حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية ومديري المصارف العاملة في سوريا – 8 شباط 2026 (مصرف سوريا المركزي/تلجرام)

جمعت العرب والكرد والسريان والإيزيديين

الكـــرافـــة..

مفهوم مختلف للتآخي في الجزيرة السورية

عنب بلدي – خاص

تعد "الكرافة" أو "الكريفاتي" من أبرز الظواهر الاجتماعية المتجذّرة في منطقة الجزيرة السورية، إذ تحولت عبر عقود طويلة من مجرد طقس مرافق لختان الذكور إلى منظومة علاقات اجتماعية متكاملة، تضاهي في قوتها روابط النسب، بل تتفوق عليها في بعض الأحيان من حيث الالتزام الأخلاقي والواجبات المتبادلة.

وتجسد هذه العادة نموذجًا فريدًا للتعايش بين مكونات المنطقة، من عرب وكرد وسريان وإيزيديين، في بيئة عُرفت تاريخيًا بتنوعها الديني والقومي.

من طقس ديني إلى رابطة اجتماعية

تنشأ علاقة "الكرافة" مع اختيار عائلة لطفلها "كريفًا"، وهو شخص ينتقى بعناية، وغالبًا ما يكون من خارج العائلة أو حتى من مكوّن مختلف، بهدف توسيع دائرة العلاقات الاجتماعية وتعزيز الروابط بين المجتمعات المحلية.

وخلال طقس الختان، يوضع الطفل في حضن "الكريف"، بينما تسقط قطرات من دم الطفل على منديل أبيض يحضره الأخير، في دلالة رمزية على نشوء "أخوة دم" بين الطرفين. ولا تقف هذه العلاقة عند حدود الطقس، بل تمتد لتشمل التزامات طويلة الأمد، حيث تُعامل عائلة "الكريف" كجزء من العائلة، وتُفرض على الطرفين واجبات اجتماعية متبادلة، تشمل المشاركة في الأفراح والأتراح، وتقديم الدعم في مختلف الظروف.

جذور تاريخية متعددة

قال الباحث الاجتماعي أحمد السالم، إن "الكرافة" تعد من العادات ذات الجذور العميقة في المجتمع الإيزيدي، حيث كانت تُستخدم كوسيلة لخلق روابط مع المجتمعات الأخرى، خاصة في البيئات التي تشهد تنوعًا دينيًا وقوميًا.

وأضاف أن الروايات الشفوية تشير إلى أن هذه العادة انتقلت تدريجيًا إلى المجتمعات العربية والكردية والسريانية في الجزيرة السورية، لتصبح جزءًا من الثقافة المحلية، مع احتفاظها ببعض الرموز والطقوس الخاصة بكل مكوّن.

وكانت "الكرافة" تؤدي دورًا مهمًا في تخفيف حدة النزاعات، بحسب الباحث الاجتماعي، إذ تُنشئ نوعًا من التحالف الاجتماعي غير الرسمي، يُلزم الأطراف بالدفاع عن بعضهم، ويعزز من الاستقرار المجتمعي.

طقوس احتفالية تتغير مع الزمن

في الماضي، كانت مراسم "الكرافة" تترافق مع احتفالات واسعة، تستمر لعدة أيام، وتقام فيها الدبكات الشعبية على أنغام "الزرنايّة" و"الطبلة"، إضافة إلى تقديم الولائم والهدايا. وكان "الكريف" يحضر برفقة عائلته، حاملًا الهدايا واللباس للطفل، ويتكفل بمصاريف الختان. ومع مرور الوقت، شهدت هذه الطقوس تراجعًا ملحوظًا، خاصة مع انتشار الختان في العيادات الطبية، وتغير أنماط الحياة، إلا أن العلاقة نفسها لم تختف، بل استمرت بأشكال أكثر بساطة، تُحافظ على جوهرها دون التمسك بكل تفاصيلها التقليدية.

"الكرافة" في الوعي المجتمعي

قال محمد العلي، وهو رجل مسلم من ريف الحسكة، إن "الكرافة" ليست مجرد عادة قديمة، "بل هي جزء من هويتنا الاجتماعية"، مضيفًا، "عندما أكون كريفًا لطفل، فهذا يعني أنني أصبحت مسؤولًا عن هذه العائلة، وأشاركها كل تفاصيل حياتها".

وتابع، "هذه العلاقة تُبنى على الثقة والاحترام، وهي أقوى من كثير من العلاقات الأخرى، لأنها تقوم على التزام حقيقي بين الطرفين".

من جهته، يرى جبرائيل حنا، وهو رجل سرياني من مدينة الحسكة، أن "الكرافة" تمثل أحد أهم مظاهر التعايش في الجزيرة، قائلًا، "نحن نعيش في مجتمع متنوع، وهذه العادة ساعدت على بناء جسور بين الناس، وجعلتهم يشعرون أنهم عائلة واحدة".

وأضاف، "الكريف بالنسبة لي ليس مجرد صديق، بل هو أخ، نعيش معًا كل المناسبات، ونتقاسم الأفراح والأحزان".

"الكرافة" بين الإيزيديين والمسلمين

في ريف الحسكة الشمالي، يروي خضر خليل، وهو رجل إيزيدي، تجربته مع "الكرافة" قائلًا، "عندما قررنا ختان أبنائنا، اخترنا كرفاء من جيراننا المسلمين، لأننا نثق بهم ونعتبرهم جزءًا من حياتنا".

وقال، "الكرافة بالنسبة لنا ليست مجرد طقس، بل رسالة تؤكد أننا قادرون على العيش معًا رغم اختلافاتنا".

كما قال أحمد المحمد، وهو رجل مسلم من المنطقة نفسها، إن "دور الكريف يعد شرفًا كبيرًا"، مضيفًا، "عندما طُلب مني أن أكون كريفًا، شعرت بمسؤولية كبيرة، لأن هذه العلاقة تعني أنني أصبحت جزءًا من العائلة".

وتابع، "ورثت هذا التقليد عن والدي، وسأحرص على نقله إلى أبنائي، لأنه يعكس القيم التي نؤمن بها".

النساء.. حارسات العادة

تلعب النساء دورًا محوريًا في استمرارية "الكرافة"، وهو ما أكدته ميديا علي، وهي امرأة كردية من ريف عامودا، يقولها، "النساء هنّ من يُحافظن على هذه العلاقة من خلال التواصل المستمر بين العائلتين".

وأضافت، "نحن نتبادل الزيارات والهدايا، ونشارك في المناسبات، ونحرص على تعليم أطفالنا أهمية هذه العلاقة، لأنها جزء من ثقافتنا".

أبعاد دينية واجتماعية

الباحث أحمد السالم، أشار إلى أن "الكرافة تحمل أبعادًا دينية واجتماعية في آن واحد"، موضحًا أن "في بعض المعتقدات الإيزيدية، تعد هذه العلاقة سببًا في تحريم الزواج بين العائلتين لعدة أجيال، لأنها تُنشئ نوعًا من القرابة الرمزية".

وأضاف أن هذا البعد يعطي "الكرافة" قوة إضافية، لأنها لا تقتصر على الجانب الاجتماعي، بل تمتد إلى القيم الدينية والأخلاقية.

ويرى السالم أن "الكرافة" أسهمت بشكل كبير في تعزيز التماسك الاجتماعي في الجزيرة السورية، مشيرًا إلى أنها خلقت شبكة من العلاقات المتداخلة بين العائلات، ما ساعد على تقليل النزاعات وتعزيز روح التعاون.

وتابع أنه في المجتمعات التقليدية، تعد مثل هذه العادات أدوات فعالة لتنظيم العلاقات الاجتماعية، خاصة في ظل غياب مؤسسات رسمية قوية.

إرث يعكس روح الجزيرة

رغم تراجع بعض مظاهر "الكرافة"، فإن الباحث أحمد السالم أكد أنها لم تختفِ، بل أعادت تشكيل نفسها بما يتناسب مع الظروف الحالية، مضيفًا، "اليوم، قد لا نرى الاحتفالات الكبيرة كما في السابق، لكن العلاقة بين العائلات ما زالت قائمة".

يرى السالم أن هذا يدل على أن "الكرافة" ليست مجرد طقس، بل قيمة اجتماعية يمكن أن تتكيف مع الزمن.

تعكس "الكرافة" روح الجزيرة السورية القائمة على التعدد والتعايش، وتُظهر كيف يمكن لعادات محلية أن تُسهم في بناء مجتمع متماسك، فهي ليست مجرد تقليد موروث، بل منظومة قيم تُجسد الاحترام والتضامن والتكافل.

وختم الباحث أحمد السالم بالقول، "الكرافة تُثبت أن المجتمعات قادرة على ابتكار حلولها الخاصة لتعزيز التعايش، وهي تجربة تستحق الدراسة، لأنها تقدم نموذجًا عمليًا لما يمكن أن يكون عليه التعايش الحقيقي".

بين الماضي والحاضر، تبقى "الكرافة" شاهدًا حيًا على قدرة أبناء الجزيرة السورية على الحفاظ على روابطهم الإنسانية، رغم كل التحديات، وتؤكد أن "أخوة الدم" ليست مجرد تعبير رمزي، بل واقع اجتماعي عاشته الأجيال، وما زالت تحافظ عليه حتى اليوم.

تعد "الكرافة" نموذجًا فريدًا للتعايش بين مكونات المنطقة (عنب بلدي/موحّدة بالذكاء الاصطناعي)

دولار أمريكي ▲ مبيع 13340 شراء 13250
يورو ▲ مبيع 15650 شراء 15450
ليرة تركية ▲ مبيع 295 شراء 291
الذهب 21 ▲ 130 $ الذهب 18 ▲ 112 $ المازوت = 0.75$ البنزين = 0.85$ الغاز = 10.5$ (للجرة) السكر (كغ) = 0.69$ الأرز (كغ) = 0.98$

بين الحرية والمحاذير

"ستاند أب كوميدي" في سوريا.. ضحك بزمن الحساسية

عنب بلدي – أمير حقوق

في سوريا، التي اعتادت ثقل الأخبار لا خفّة النكات لسنوات طويلة، يظهر "ستاند أب كوميدي" كصوت غير مألوف، يحاول أن يعيد تعريف العلاقة مع الواقع، هنا، لا يُستخدم الضحك للهروب فقط، بل كطريقة لفهم ما يحدث وتفكيكه وربما احتماله.

هذا الفن، الذي يقوم على المواجهة المباشرة مع الجمهور، يضع صاحبه أمام اختبار دائم: كيف تقول شيئًا حقيقيًا دون أن تصطدم بكل شيء؟ وكيف تُضحك الناس في بيئة لا تزال حساسة تجاه السخرية، ومحمّلة بتجارب قاسية؟

فن يتشكل بصعوبة

"ستاند أب كوميدي" في سوريا كمساحة ضيقة، لكنها مليئة بالاحتمالات.

ويأتي الحديث عن هذا الفن ضمن سياق ثقافي واجتماعي مركب، حيث لا تزال هذه التجربة في طور التشكل، فبين محدودية المسارح، والقيود الاجتماعية والسياسية، ونقص البنية التحتية الداعمة، يحاول أن يجد لنفسه مساحة بين الفنون التقليدية.

وفي توصيف مباشر من داخل التجربة، يرى الفنان الكوميدي ملكي ماريديني، أن "ستاند أب كوميدي" في سوريا لا يزال في طور التأسيس، ليس بسبب غياب المواهب، بل نتيجة غياب البيئة الحاضنة، حيث يعتمد معظم العمل على الجهود الفردية. ومع ذلك، يشير إلى أن ملامح مشهد حقيقي بدأت تتشكل، مع بروز تجارب تعمل بشكل منظم، مثل تلك التي تلعب دورًا محوريًا في التدريب وتنظيم العروض وصناعة مساحة لهذا الفن.

السخرية على خيط رفيع

رفيع بين الجرأة والتجاوز، فهي أداة نقد، لكنها قد تنقلب بسهولة إلى أداة إساءة إذا فقدت بوصلتها الأخلاقية.

وفي السياق السوري، تصبح هذه الحدود أكثر حساسية، نظرًا إلى تنوع الخلفيات الاجتماعية والدينية، وثقل التجربة الجماعية التي عاشها الناس.

وفي هذا السياق، يطرح الصحفي والكاتب السوري ملاذ الزعبي، أن تحميل الكوميديا مسؤولية خطاب الكراهية قد يكون مبالغًا فيه، إذ يميز بين فضاء "ستاند أب" المفتوح ووسائل الإعلام التقليدية، معتبرًا أن المعايير لا يمكن إسقاطها بشكل واحد على المجالين.

كما يشير إلى أن دور "ستاند أب كوميدي" في التغيير الاجتماعي ليس عبر الخطاب المباشر للنكات، بل بما يمثله من فضاء للحرية وخرق المحظورات وتعزيز الفردية وكسر التراتبية وغيرها.

أما "الكوميديان" ملكي ماريديني فيتخذ موقفًا أكثر حذرًا من داخل الممارسة، إذ يرى أن الكوميديا حين تتحول إلى فالسخرية، برأيه، تصبح مؤذية حين تستهدف الفئات المتعبة أو المهمشة، خاصة في مجتمع مثقل بالأعباء مثل سوريا.

لذلك، لا يدعو إلى تخفيف الجرأة، بل إلى توجيهها بوعي، بحيث تفتح النقاش بدلًا من أن تغلقه.

> النكتة لا تملك سقفًا ثابتًا، بل اتجاهًا. والسخرية تصبح مؤذية حين تستهدف الفئات المتعبة أو المهمشة.
>
> ملكي ماريديني
> فنان كوميدي سوري

بين المزاح والإيذاء

حين تنزلق الكوميديا من النقد الذكي إلى التنميط والإقصاء، فإنها تفقد جوهرها، وتتحول من مساحة للضحك المشترك إلى أداة تقسيم.

في بعض الحالات، تتحول النكتة إلى خطاب كراهية مبطّن، يستهدف فئات معينة تحت غطاء المزاح، وهذا ما حصل مع "الكوميديان" السوري خالد وليد، بسبب انتشار مقطع له، اعتبره رواد وسائل التواصل الاجتماعي إساءة لأهالي مدينة حلب، بسبب تجاوزه الاحترام واستخدام مصطلحات خادشة للحياء، واعتبر بعضهم ذلك "تنميطًا مسيئًا بحق أهالي حلب"، فيما دعا آخرون إلى محاسبته بالقانون على إساءته.

هذا التحول لا يعكس فقط خللًا في المحتوى، بل أيضًا غيابًا في الوعي بدور الكوميديا كقوة ناعمة للتغيير المجتمعي، وليس فقط أداة ترفيهية.

هنا، يرى الصحفي والكاتب السوري ملاذ الزعبي، أن تحميل الكوميديا مسؤولية خطاب الكراهية قد يكون مبالغًا فيه، إذ يميز بين فضاء "ستاند أب" المفتوح ووسائل الإعلام التقليدية، معتبرًا أن المعايير لا يمكن إسقاطها بشكل واحد على المجالين.

كما يشير إلى أن دور "ستاند أب كوميدي" في التغيير الاجتماعي ليس عبر الخطاب المباشر للنكات، بل بما يمثله من فضاء للحرية وخرق المحظورات وتعزيز الفردية وكسر التراتبية وغيرها.

أما "الكوميديان" ملكي ماريديني فيتخذ موقفًا أكثر حذرًا من داخل الممارسة، إذ يرى أن الكوميديا حين تتحول إلى كراهية تفقد قيمتها بالكامل، مؤكدًا أن الضحك لا يجب أن يكون على حساب الفئات الأضعف.

وينبه إلى خطأ شائع يتمثل في ربط القسوة بالجرأة، بينما القوة الحقيقية، برأيه، تكمن في القدرة على الإضحاك دون إلحاق الأذى. لذلك، يدعو صنّاع هذا الفن إلى تطوير أدواتهم والكتابة بوعي وفهم تأثير ما يقدمونه.

> دور "ستاند أب كوميدي" في التغيير الاجتماعي ليس عبر الخطاب المباشر للنكات، بل بما يمثله من فضاء للحرية وخرق المحظورات، وتعزيز الفردية وكسر التراتبية.
>
> ملاذ الزعبي
> صحفي وكاتب سوري

كسر المحظورات وتحديات جودة المحتوى

لا يمكن النظر إلى "ستاند أب كوميدي" في سوريا بمعزل عن تأثيراته المتشابكة، فمن جهة، يقدم هذا الفن متنفسًا نفسيًا، ويعيد للناس قدرتهم على الضحك في وجه القسوة، كما يسهم في طرح قضايا اجتماعية بطريقة غير مباشرة.

ومن جهة أخرى، قد يؤدي غياب المعايير المهنية إلى انتشار محتوى سطحي أو مسيء، يكرس الانقسامات بدلًا من معالجتها.

في هذا الإطار، شدد الصحفي ملاذ الزعبي على أهمية هذا الفن بوصفه مساحة لكسر القداسة التي قد تحيط بالأفكار أو الشخصيات أو حتى المراحل التاريخية، ما يفتح الباب أمام حرية أوسع في التفكير والتعبير.

بينما يضيء ملكي ماريديني على البعد اليومي المباشر، معتبرًا أن من أبرز إيجابيات "ستاند أب" أنه يمنح الناس مساحة للتنفس والضحك، ويفتح نقاشات يصعب طرحها بشكل مباشر، إلى جانب خلق جيل أكثر جرأة في التعبير.

في المقابل، لا يغفل عن السلبيات، مثل ضعف بعض المحتوى أو الخلط بين الجرأة وقلة الاحترام، فضلًا عن غياب الأمان الكامل لهذا المجال، ما يجعل ممارسته محفوفة بالمخاطر.

الكوميديان ملكي ماريديني في أحد عروض "ستاند أب كوميدي" بدمشق – 29 كانون الأول 2024 (ملكي ماريديني/ فيسبوك)

قوة التقدير في العلاقة الزوجية.. كلمة "شكرًا" التي تغير كل شيء

عنب بلدي –شعبان شاميه

أظهرت دراسة قام بها باحثون من جامعة "جورجيا"، أن الأزواج الذين يعربون عن امتنانهم لبعضهم بعضًا، يكونون في مأمن من الآثار المهلكة للأوقات السيئة في الزواج، خصوصًا في أثناء الخلافات الزوجية.

وأجرى باحثون مقابلات مع ما يقرب من 500 شخص متزوج حول رفاههم المالي وأسلوب تواصلهم ومدى تكرار التعبير عن امتنانهم لبعضهم بعضًا، ووجدوا أن التعبير عن امتنان الأزواج كان هو المؤشر الأكثر دلالة على جودة الزواج.

الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، قالت في حديث إلى عنب بلدي، إن كلمة "شكرًا" تمثل من منظور نفسي علاقتي سلوكًا اعترافيًا يعيد تثبيت قيمة الشريك داخل المنظومة الزوجية.

فالدماغ البشري، وفق الاستشارية، مهيأ للاستجابة لإشارات التقدير باعتبارها تعزيزًا إيجابيًا، إذ تنشط دوائر المكافأة المرتبطة بالدافعية والانتماء.

وأضافت أن الفرد حين يسمع تقديرًا صادقًا، لا يتلقى مجرد كلمة، بل رسالة وجودية مفادها "أنت مهم في حياتي".

هذا الإحساس يعزز الترابط العاطفي ويحد من مشاعر التهديد أو الإهمال، بحسب الاستشارية، معتبرة أن التقدير على مستوى أعمق يعمل كآلية تنظيم انفعالي، إذ يخفف من استجابات التوتر ويزيد من الإحساس بالأمان النفسي داخل العلاقة.

الحب وحده لا يكفي

قالت الاستشارية، إن الحب كحالة شعورية لا يكفي لضمان استمرارية العلاقة، لأن العلاقات تخضع لما يسمى "الاقتصاد العاطفي"، وهذا يتوافق مع تفسير علم النفس لتدهور العلاقة في حال غياب التقدير بالرغم من وجود مشاعر حب.

وأضافت أن التقدير يمثل أحد أهم موارد هذا الاقتصاد، وأن غيابه يؤدي إلى عجز تراكمي في الرصيد العاطفي، إذ يشعر أحد الطرفين أن استثماره غير معترف به.

هذا يخلق ما يسمى "الإجهاد العلاقي الصامت"، بحسب الاستشارية، وهو حالة من الاستنزاف النفسي غير المعلن، الذي يتحول مع مرور الوقت إلى انسحاب عاطفي أو سلوك دفاعي مثل النقد أو التجاهل، موضحة أن الخلل في هذه المرحلة لا يكون في الحب، بل في ضعف التغذية التعبيرية له.

أثر نفسي عميق للتقدير

التقدير يعزز ما يسمى "الهوية العلائقية"، وفق العرنوس، أي صورة الفرد عن نفسه داخل العلاقة، لافتة إلى أن الإنسان عندما يشعر أنه مُقدّر، تتعزز لديه مشاعر الكفاءة والانتماء، ويزداد استعداده للعطاء.

كما أن التقدير، بحسب للاستشارية، يقلل من نشاط أنظمة التهديد في الدماغ، ما ينعكس على انخفاض مستويات القلق والتوتر.

في المقابل، غياب التقدير قد يخلق حالة من "الفراغ العاطفي"، إذ يؤدي الفرد أدواره دون شعور بالمعنى.

بحسب الاستشارية النفسية الأسرية، قد يتطور إلى احتياج نفسي غير مشبع، يظهر في شكل حساسية مفرطة أو طلب مستمر للاهتمام.

الفرق بين التقدير اللفظي والسلوكي

ترى العرنوس أن هناك تمايزًا مهمًا بين التقدير اللفظي والتقدير السلوكي من منظور تخصصي، فالتقدير اللفظي ينتمي إلى مستوى التعبير الرمزي، وهو ضروري لتوضيح المشاعر وإعطائها شكلًا لغويًا.

أما التقدير السلوكي فينتمي إلى مستوى التجسيد العملي، إذ يُترجم الامتنان إلى أفعال ملموسة.

الدراسات تشير إلى أن التكامل بين الاثنين هو الأكثر فاعلية، فالكلمة دون سلوك قد تفقد مصداقيتها، والسلوك دون كلمة قد لا يفسر على أنه تقدير.

من هنا، فإن التوازن بين التعبيرين يخلق ما أسمته الاستشارية بـ"الاتساق العاطفي"، وهو عنصر أساسي في بناء الثقة.

أسباب غياب التقدير

عزت العرنوس أسباب تراجع التعبير عن التقدير مع مرور الزمن في العلاقة الزوجية إلى التكيف والاعتياد، باعتبار أنه مع التكرار في الرصيد العاطفي، إذ يشعر أحد الطرفين أن استثماره غير معترف به.

هذا يخلق ما يسمى "الإجهاد العلاقي الصامت"، بحسب الاستشارية، وهو حالة من الاستنزاف النفسي غير المعلن، الذي يتحول مع مرور الوقت إلى انسحاب عاطفي أو سلوك دفاعي مثل النقد أو التجاهل، موضحة أن الخلل في هذه المرحلة لا يكون في الحب، بل في ضعف التغذية التعبيرية له.

أثر نفسي عميق للتقدير

التقدير يعزز ما يسمى "الهوية العلائقية"، وفق العرنوس، أي صورة الفرد عن نفسه داخل العلاقة، لافتة إلى أن الإنسان عندما يشعر أنه مُقدّر، تتعزز لديه مشاعر الكفاءة والانتماء، ويزداد استعداده للعطاء.

كما أن التقدير، بحسب للاستشارية، يقلل من نشاط أنظمة التهديد في الدماغ، ما ينعكس على انخفاض مستويات القلق والتوتر.

في المقابل، غياب التقدير قد يخلق حالة من هذا قد يخلق ما يسمى "الرفض العاطفي المقنع"، بحسب الاستشارية، إذ يشعر الطرف الآخر بعدم الارتياح دون سبب واضح، لذلك، فإن الأصالة في التعبير أهم من تكراره، والتقدير الفعال هو الذي يعكس إدراكًا حقيقيًا لسلوك أو جهد محدد.

دور التقدير في تقليل النزاعات الزوجية

من منظور علمي، التقدير يرفع من مستوى ما يعرف بـ"الرصيد العاطفي الإيجابي" الذي يعمل كعازل نفسي في أثناء الخلافات، بحسب للاستشارية، إذ يميل الأفراد إلى تفسير سلوك الشريك بشكل أكثر إيجابية. في المقابل، عندما يكون الرصيد منخفضًا، يتم تفسير نفس السلوك بشكل سلبي.

وأضافت العرنوس أن التقدير يعزز مهارات التعاطف أيضًا، مما يسهل فهم وجهة نظر الطرف الآخر، بالتالي انخفاض حدة التفاعلات الانفعالية، وزيادة القدرة على حل المشكلات بشكل تعاوني بدلًا من تصادمي.

تعزيز الاستقرار طويل المدى للعلاقة

التقدير يسهم في بناء ما يمكن تسميته "المرونة العاطفية الزوجية"، التي تعني قدرة العلاقة على التكيف مع الضغوط والتغيرات دون أن تنهار.

وعندما يكون التقدير حاضرًا بشكل مستمر، يشعر كل طرف أن العلاقة مصدر دعم وليست عبئًا. هذا يعزز، وفقًا للعرنوس، الالتزام ويقلل من احتمالات الانفصال العاطفي، مبينة أن التقدير يرسخ على المدى الطويل نمطًا تفاعليًا إيجابيًا يصبح جزءًا من هوية العلاقة نفسها.

توصيات اختصاصية

أوصت الاستشارية النفسية الأسرية، في حديثها لعنب بلدي، الزوجين بمجموعة نصائح عملية لتفعيل التقدير داخل العلاقة، أبرزها:

• اربط التقدير بالفعل. إذا شكرت شريكك على جهده، اسأل نفسك ماذا يمكنك أن تفعل لتخفيف هذا الجهد وتقديره بلغته التي يحب.

• راقب مؤشرات الإرهاق لدى الشريك، فالتقدير الحقيقي يبدأ من ملاحظة التعب وليس فقط النتيجة.

• اجعل التقدير محددًا وصادقًا، إذ إن تحديد السلوك الذي تقدّره يعزز مصداقية التعبير.

• وازن بين الأخذ والعطاء، فالعلاقة الصحية تقوم على تبادل الدعم وليس على طرف معطاء وآخر ممتن فقط.

• خصص وقتًا دوريًا للحوار العاطفي، باعتبار أن التعبير عن الامتنان بشكل أعمق يعيد شحن الرصيد العاطفي.

• لا تجعل الشكر بديلًا عن المسؤولية، إذ إن الكلمات لا تعوّض غياب المشاركة الفعلية في أعباء الحياة.

التقدير في العلاقة الزوجية ليس مجرد تعبير بل ممارسة يومية تعكس وعيًا ومسؤولية مشتركة (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

التغذية العلاجية
تحسين وظائف الدماغ والسلوك لأطفال التوحد

تعد التغذية العلاجية من المجالات الحديثة التي حظيت باهتمام واسع في علاج اضطراب طيف التوحد، ليس كعلاج مباشر للحالة، بل كعامل مساعد يحسّن الأعراض والسلوكيات وجودة الحياة.

تشير أبحاث حديثة إلى علاقة وثيقة بين النظام الغذائي وصحة الجهاز الهضمي ووظائف الدماغ لدى الأطفال المصابين بالتوحد، وفق ما أوضحته اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي في حديث إلى عنب بلدي.

أحد أهم الاكتشافات الحديثة، بحسب قهوجي، هو ارتباط التوحد بمشكلات في الجهاز الهضمي، واختلال توازن البكتيريا النافعة في الأمعاء (الميكروبيوم).

وأظهرت دراسات حديثة أن الأطفال المصابين بالتوحد يعانون بشكل متكرر من الإمساك أو الإسهال أو الانتفاخ، ما يؤثر على سلوكهم وتركيزهم، بالتالي أصبح تعديل النظام الغذائي لتحسين صحة الأمعاء أحد المحاور الأساسية في التغذية العلاجية.

التخلي عن "الغلوتين" و"الكازيين"

من أشهر الأنظمة الغذائية المستخدمة، وفقًا للاختصاصية، هو نظام خال من "الغلوتين" و"الكازيين" (Gluten-Free Casein-Free Diet).

يعتمد هذا النظام على إزالة بروتين القمح (الغلوتين) ومنتجات الحليب (الكازيين)، إذ يُعتقد أن بعض الأطفال لا يستطيعون هضم هذه البروتينات بشكل جيد، ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الدماغ.

وأظهرت تجربة سريرية استمرت لمدة 12 شهرًا، تحسنًا في القدرات الإدراكية والسلوكية لدى الأطفال الذين اتبعوا هذا النظام مع مكملات غذائية.

أهمية المكملات الغذائية

تلعب المكملات الغذائية دورًا مهمًا، وفق قهوجي، خاصة الأحماض الدهنية مثل "أوميغا 3" التي تدعم وظائف الدماغ.

بالإضافة إلى ذلك، وُجد أن بعض الأطفال المصابين بالتوحد يعانون من نقص في فيتامينات مثل "B6" و"B12" وحمض الفوليك، التي ترتبط بتحسين التركيز والتواصل عند تعويضها.

وذكرت قهوجي أن طفلًا يُعاني من ضعف في التواصل قد يُظهر تحسنًا تدريجيًا بعد إدخال مكملات "أوميغا 3" ضمن إشراف طبي.

مشكلات في السلوك الغذائي

تشير أبحاث إلى أن مشكلات الأكل والسلوك الغذائي شائعة جدًا لدى أطفال التوحد، مثل الانتقائية الشديدة في الطعام (تناول أطعمة محددة فقط) أو رفض أنواع معينة بسبب اللون أو القوام.

لذلك، لا تقتصر التغذية العلاجية على نوع الطعام فقط، بحسب قهوجي، بل تشمل أيضًا تدريب الطفل سلوكيًا على تقبّل أطعمة جديدة.

ونصحت اختصاصية التغذية العلاجية باستخدام أسلوب "التدرج"، بإدخال طعام جديد بكميات صغيرة جدًا مع تعزيز إيجابي.

ومن الاتجاهات الحديثة أيضًا استخدام "البروبيوتيك" (البكتيريا النافعة) لتحسين صحة الأمعاء، بحسب قهوجي، إذ أظهرت بعض الدراسات تحسنًا في السلوك وتقليل التهيّج بعد استخدامها، رغم أن النتائج لا تزال قيد البحث وتحتاج إلى مزيد من الأدلة.

ولفتت الاختصاصية إلى أن التغذية العلاجية يجب أن تكون مخصصة لكل طفل، باعتبار أن استجابة الأطفال تختلف إلى حد كبير، فبعضهم يستفيد من الحمية الغذائية، بينما لا يُظهر آخرون نفس النتائج، مما يجعل التقييم الطبي والتغذوي الفردي أمرًا ضروريًا.

وختمت الاختصاصية حديثها لعنب بلدي بالقول، إن التغذية العلاجية تمثّل أداة داعمة مهمة في إدارة التوحد، خاصة عند دمجها مع العلاج السلوكي والتأهيلي.

ومع استمرار الأبحاث، يتوقع علماء تطوير استراتيجيات غذائية أكثر دقة تستهدف تحسين وظائف الدماغ والسلوك لدى أطفال التوحد مستقبلًا.

"النويلاتي".. صراع النفوذ في البيئة الشامية

كمحاولة لاستعادة روح البيئة الشامية من زاوية مختلفة، تجاور الصورة النمطية للحارة إلى عمق الحرفة والهوية، تنطلق أحداث مسلسل "النويلاتي".

العمل الذي تصدّر بطولته سامر المصري وديمة قندلفت، وعُرض في الموسم الرمضاني الماضي، ينتمي إلى ما يمكن وصفه بـ"الفانتازيا الشامية"، حيث تتداخل الوقائع التاريخية مع الخيال الدرامي لتشكيل عالم غني بالتوترات والتحولات.

جريمة قتل تفتح باب الشكوك

تبدأ حكاية "النويلاتي" من لحظة صادمة تهز قلب الحارة الدمشقية، "الشيخ إبراهيم باشا" (فايز قزق) يكتب وصيته قبل أن يُغتال داخل مشغله، فتتحول الحكاية منذ بدايتها إلى لغز مفتوح على الشكوك والاتهامات، بينما تبدأ خيوط اضطراب سوق الحرير بالتمدد كظل اقتصادي يوازي الجريمة.

في هذا المناخ المشحون، يعود "فيصل الغواص" (سامر المصري) إلى الحارة محمّلًا بماضٍ غامض ودوافع متشابكة بين الانتقام والبحث عن سر دفين، في وقت تتقدم فيه "خولة" (ديمة قندلفت) كلاعبة ذكية تعيد رسم توازنات القوى داخل عالم "الكار"، حيث لا أحد خارج دائرة الصراع أو بمنأى عن الشبهة.

مع توالي الأحداث، تتكشف الأسرار تباعًا، وتنكشف معها وجوه العلاقات داخل الحارة، تحالفات سرية، وصراع خفي على وصية تتحول إلى مفتاح للنفوذ.

ومع تثبيت "شيخ جديد للكار" وانقلابات داخلية مفاجئة، يتسارع الإيقاع نحو مواجهة مفتوحة، إذ يصبح الماضي أثقل من الحاضر، وتتصاعد الذروة مع عمليات خطف وهجمات على القوافل، لتدخل الحكاية منعطفًا أكثر قتامة، يفتح الباب أمام تحقيقات، ويفضح شبكة مصالح تمتد داخل وخارج الحارة، بينما تتآكل الثقة بين الشخصيات الرئيسة.

نهاية تقترب من كشف لعبة النفوذ

في الحلقات الأخيرة، يتحول الصراع إلى مواجهة شاملة حول "الوصية" و"الذهب المفقود"، فلا يعود الهدف مجرد السيطرة، بل كشف من يستحق البقاء في لعبة النفوذ، ومع انكشاف الأسرار، تتفكك التحالفات وتُعاد صياغة المصائر، في نهاية لا تُغلق الأسئلة بقدر ما تعمقها.

بهذا البناء المتصاعد، يقدم "النويلاتي" دراما تبدأ بجريمة وتنتهي بانهيار منظومة كاملة، حيث تختلط السلطة بالانتقام، وتتحول الحارة إلى مرآة لصراع الإنسان مع ماضيه وحدوده الأخلاقية.

"الفانتازيا الواقعية"

من الناحية البصرية، يعتمد العمل على مقاربة تجمع بين الواقعية واللمسة "الفانتازية"، وهو ما ينسجم مع طبيعته الشامية غير التقليدية، فالإخراج يقسّم الحارة كفضاء مشحون بالرمزية، حيث تتحول التفاصيل اليومية إلى إشارات دلالية تعكس الصراع الداخلي للشخصيات.

كما يوظف العمل عناصر البيئة من النول إلى الأزقة كجزء من السرد، لا مجرد ديكور، ما يمنح الصورة بعدًا سرديًا موازيًا للحوار.

دراما جماعية بنفَس ملحمي

لا يكتفي "النويلاتي" بثنائية البطولة، بل يضم طيفًا واسعًا من نجوم الدراما السورية، في محاولة لبناء لوحة جماعية تعكس تعددية المجتمع داخل الحارة.

ويبرز هذا التنوع في حضور شخصيات تمثل أجيالًا مختلفة، بين من يتمسك بالوروث ومن يسعى إلى تغييره أو استثماره، منهم: فادي صبيح، فايز قزق، محمد حداقي، نادين تحسين بيك، غزوان الصفدي، رامز الأسود، وائل زيدان، وهو من إنتاج شركة "غولدن لاين" للإنتاج الفني، وتأليف عثمان جحي، وإخراج يزن شربتجي.

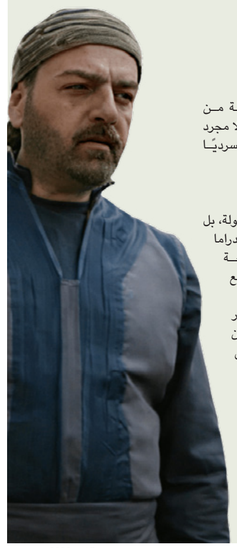

الفنان سامر المصري في مشهد من مسلسل "النويلاتي" – 17 أذار 2026 (قناة الجديد)

سباق نحو القمة وهروب من القاع

"ميركـــاتو" الشتـــاء
يعيد خلط الأوراق في إياب الدوري السوري

عنب بلدي – يزن قر

لم يكن "ميركاتو" الشتاء في الدوري السوري مجرد محطة لتعزيز الصفوف، بل تحول إلى ساحة تحركات سريعة وقرارات حاسمة، فرضتها نتائج الذهاب وضغوط المنافسة.

الأندية دخلت السوق بعقلية "التصحيح بأي ثمن"، بين من يسعى للهروب من القاع، ومن يطمح لتثبيت أقدامه في سباق القمة، في مشهد يعكس حجم التغييرات المنتظرة مع انطلاق مرحلة الإياب.

تعزيزات وتحركات في السوق

شهدت فترة الانتقالات الشتوية في الدوري السوري نشاطًا لافتًا على مستوى التعاقدات، حيث سعت معظم الأندية إلى تدعيم صفوفها بلاعبين جدد في مرحلة الإياب.

نادي الجيش كان من أبرز المتحركين، بإعلانه التعاقد مع المهاجم الكاميروني كيوفين برايس لونزي مبويمو، قادمًا من الدوري البوتاني، في خطوة تهدف لتعزيز القوة الهجومية، إلى جانب وجود المحترف الغاني موهي، كما أنهى عقد مازن العيسى، بالتراضي بين الطرفين.

بدوره، واصل الكرامة نشاطه بضم فواز بوادقجي، واستعادة خالد الحجة، في إطار تعزيز استقراره الفني، بينما تعاقد تشرين مع الغيني ألكالي تراوري، لدعم خط الوسط بخبرة خارجية.

أما الشرطة فضم المهاجم الغاني محمد أنس، قبل أن يعزز صفوفه أيضًا بالتعاقد مع حسين جويد، الذي يمتلك مسيرة حافلة، أبرزها تمثيل المنتخب السوري لأكثر من 14 عامًا.

وفي الأندية التي تسعى للهروب من القاع، برز نشاط واضح، حيث دعم جبلة هجومه بضم علي غصن، وعودة علي زكريا وأحمد حديد.

ومن جهته، أجرى حمص الفداء تعديلات واسعة على قائمته، حيث فسخ التعاقد مع عبد الرزاق بستاني وحسن محمود، اللذين انتقلا إلى نادي الحرية ضمن سلسلة تحركات متداخلة بين الأندية، وإعارة محمد السقي، في خطوة تهدف لمنحه فرصة أكبر للمشاركة.

في المقابل، نجح حمص الفداء في خطف صفقة لافتة بالتعاقد مع نصوح نكدلي، في واحدة من أبرز صفقات هذا الشتاء، نظرًا إلى قيمته الفنية وخبراته الواسعة.

كما أعلن نادي دمشق الأهلي تعاقده مع اللاعب محمد عيسى حمو، في خطوة تهدف لتعويض الغيابات في الخط الدفاعي، بعد إصابة المدافع محمد رستم، ليكون من أبرز تعاقدات الفريق.

تحركات أندية القاع

على الطرف الآخر من جدول الترتيب، بدت أندية القاع الأكثر نشاطًا في سوق الانتقالات، في سباق واضح للهروب من شبح الهبوط.

نادي الحرية دخل "الميركاتو" بقوة، حيث أبرم سلسلة تعاقدات شملت عمر الحسين وحميد ميدو وعبد الرزاق بستاني وأحمد الكالو وحسن المحمود، إلى جانب ضم محمد صهيوني، والحارس محمود اليوسف، في محاولة لإعادة تشكيل الفريق ورفع جاهزيته بمرحلة الإياب.

وعلى صعيد المغادرين، أعلن نادي الحرية فسخ عقود كل من محمد كيالي ومجد نجار وعمر مشهداني، ضمن خطة إعادة ترتيب صفوف الفريق في مرحلة الإياب.

بدوره، سعى خان شيخون إلى تدعيم صفوفه عبر التعاقد مع محمد زين خديجة، والحارس المخضرم خالد الحاج عثمان، إلى جانب ضم الثنائي الشاب عمار حديد وشوكت زكريا، على سبيل الإعارة من نادي الكرامة، في محاولة لتعزيز صفوفه وتحسين نتائجه في مرحلة الإياب.

أما الشعلة فحاول استغلال "الميركاتو" لترميم صفوفه، حيث ضم يوسف قلفا وحمزة سليمان، بعد فسخ عقدهما مع نادي الجيش بالتراضي، إلى جانب إعادة قيد كل من إبراهيم المذيب ويوسف العبد الله وأويس اللباد، في خطوة تهدف إلى إعادة ترتيب الفريق وتحسين حضوره قبل مرحلة الإياب.

"ميركاتو" قد يغير شكل الدوري

مع كل هذه التحركات، يبدو أن "ميركاتو" الشتاء هذا الموسم لم يكن مجرد فترة انتقالات تقليدية، بل محطة مفصلية قد تعيد رسم ملامح المنافسة. فبين صفقات لافتة وأخرى اضطرارية، يدخل الدوري السوري مرحلة الإياب بصورة مختلفة، حيث قد تصنع هذه التغييرات الفارق الحقيقي في صراع اللقب ومعركة البقاء.

وفي ظل هذا المشهد، يبقى رهان النجاح في سوق الانتقالات مفتوحًا، مع ترقب لما ستكشفه نتائج مرحلة الإياب من قدرة الأندية على تحويل تعاقداتها إلى نتائج على أرض الملعب.

لاعبو نادي الحرية يحتفلون بتسجيل هدف في شباك نادي الكرامة - 28 نيسان 2026 (نادي الحرية)

بلدة انتقلت حجارتها إلى "شانزيليزيه"

"السَـــودا"..
روح طرطوس ودفء أهلها

تعبير بلدة السودا بريف طرطوس بطبيعتها الساحرة وكنائسها القديمة ومبانيها المزدانة بالأحجار البازلتية السوداء - 9 نيسان 2026 (محافظة طرطوس/فيسبوك)

على بعد 15 كيلومترًا باتجاه الشمال الشرقي لمدينة طرطوس الساحلية غربي سوريا، وعلى ارتفاع أكثر من 300 متر فوق سطح البحر، تقع بلدة السَّودا، إحدى أجمل وأقدم القرى التابعة لريف محافظة طرطوس.

تتموضع البلدة على قوهة بركان خامد، وهو كان سببًا في تمييزها عن غيرها من القرى، كما تمتاز بطبيعتها الساحرة وكنائسها القديمة ومبانيها المزدانة بالأحجار البازلتية السوداء.

تتبع السَّودا إداريًا لمنطقة طرطوس، وتعد مركزًا لناحية السَّودا التي تضم عددًا من القرى والبلدات، كالعنازة ومتن الساحل وبحنين وحصين البحر.

كما يحيط بها عدد من القرى مثل: رأس الكتان من الشرق، عورو والبريج من الجنوب، بعشتر من الشمال الغربي، زمرين من الشمال. البلدة الشاهدة على حضارة طرطوس، تتمتع بموقع جغرافي مهم، إذ تشكل عقدة اتصال بين الساحل والجبل باتجاه الداخل السوري، وخصوصًا طريق طرطوس- وادي العيون- مصياف باتجاه حماة.

يعتمد سكان البلدة على الزراعة إلى حد كبير، ونظرًا إلى قلة مياهها كونها تتربع على هضبة بركانية فهي تشتهر بالزراعات البعلية، خاصة الأشجار المثمرة مثل التين والزيتون، إضافة إلى زراعات شتوية مثل القمح والشعير.

الآثاري بسام وطفة، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن تاريخ السَّودا يعود لنحو 370 عامًا، إذ بُنيت على أنقاض قرية قديمة جدًا، استوطنها سكان وفدوا من مناطق متفرقة من سوريا ولبنان، ليؤسسوا مجتمعًا متماسكًا قائمًا على المحبة والألفة.

السَّودا، بحسب وطفة، تسمية سريانية تعني المقياس أو المكيال، وفي اللغة "سَود" صار لونه كلون الفحم فهو أسود، لافتًا إلى أن العرب كانت تسمي الأخضر الشديد الخضرة أسود لأنه يُرى كذلك.

من طرطوس إلى "الشانزيليزيه"

سُمّيت بهذا الاسم نسبة إلى الأحجار البازلتية السوداء التي تشتهر بها، والتي بُنيت أغلب مبانيها منها، مشيرًا إلى أن من هذه الحجارة أيضًا تم بناء شارع "الشانزيليزيه" في العاصمة الفرنسية باريس، إذ كانت تُنقل الحجارة إبان الاستعمار الفرنسي لسوريا من السَّودا عبر البحر إلى بيروت ثم إلى فرنسا.

سوق أثري

في أثناء الحديث عن المعالم الأثرية لبلدة السَّودا، لا بد من الحديث أولًا عن سوق السَّودا القديم المرصوف بالحجارة السوداء، بحسب وطفة، والذي لا يزال حتى الآن محافظًا على طابعه التراثي القديم في أغلب محاله وواجهاته الخشبية الكبيرة، إضافة إلى استمراراه في تأمين أغلب حاجيات المواطنين من أبناء البلدة وسكان المناطق المجاورة.

وينتهي السوق بكنيسة أثرية قديمة تُعرف باسم كنيسة "رقاد السيدة العذراء"، وهي من المعالم التاريخية البارزة في السَّودا.

أقدم الكنائس السورية

بحسب الآثاري، تسمى هذه الكنيسة أيضًا بـ"نياح السيدة"، وتعتبر من أقدم الكنائس السورية، إذ تعود للقرن الثالث الميلادي، والمقصود بـ"نياح السيدة" أي رقاد السيدة العذراء، وهو يوم 15 من آب من كل عام، إذ يتم الاحتفال بعيد السيدة العذراء وطلب الشفاعة.

الكنيسة مكوّنة من قسمين، وفق وطفة، كنيسة قديمة وأخرى جديدة تم بناؤها عام 1889، مبينًا أن اسم البلدة كان "خربة السودة" قبل وصول الوافدين إليها.

وقد عثر الوافدون على قرية صغيرة فيها هيكل صغير نصف دائري لا يتعدى المترين تحت شجرة زيتون معمرة في غابة برية يحوي على مائدة صليب محفورة على حجر بازلتي، عندما لم يكن في السودا كنيسة .

وتقول الرواية المتداولة، بحسب الآثاري، إن مكان هذا الهيكل يظهر نور يمثل في صورة السيدة العذراء يُضيء ظلمة الليل، لهذا سُمّيت بهذا الاسم، موضحًا أن هذه الكنيسة لم تُبنَ وفق النمط البيزنطي، وإنما خليط من الأنماط والمدارس.

وهناك بعض العادات والتقاليد التي اندثرت من جميع القرى وتفخر قرية السَّودا بأنها لا تزال تحافظ عليها، مثل "كرنفال البرازيل"، الذي يستمر لمدة أسبوع كامل في فصل الربيع، إذ يرتدي الأهالي أزياء تنكرية ويتجولون في القرى والمناطق المحيطة.

ويأمل أبناء السَّودا أن توضع بلدتهم على الخارطة السياحية في سورية كمنتجع ريفي وأن تصبح مقصدًا للسياح، مستفيدين من موقعها المتميز وجمال طبيعتها الهادئة وبنيتها التحتية التراثية، لتنشيط الاقتصاد المحلي.

كتاب

"قلوب على الأسلاك"
ذاكرة بلد بين الحب والسياسة

في رواية "قلوب على الأسلاك" للكاتب السوري عبد السلام العجيلي، يتخذ السرد من علاقة شاب بأربع نساء في دمشق مدخلًا لحكاية أوسع تتجاوز العاطفة نحو المجتمع والسياسة والتحولات التاريخية التي عاشتها البلاد في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

الرواية تعد واحدة من الأعمال التي تقترب من الحياة الداخلية للإنسان أكثر من تركيزها على الأحداث الخارجية، فهي ليست رواية عن الحب بوصفه علاقة عاطفية فحسب.

البطل يستعيد تجربته مع أربع علاقات مختلفة، لكل واحدة منها أثر خاص في حياته، حيث علمته الأولى معنى الحب، والثانية قدمت له حبًا صادقًا في لحظة كان فيها لا يزال عالقًا بتجربته الأولى، ما دفعه إلى الابتعاد عنها، أما العلاقة الثالثة فكانت مع امرأة امتلكت شخصية أقوى منه، حاول التقرب منها وكسبها، لكنها اختارت شخصًا آخر من محيط عائلته الميسور، في المقابل، تأتي العلاقة الرابعة كحب صامت، إذ إنه أحبها لكنه لم يجرؤ على البوح بمشاعره.

الشخصيات في الرواية تبدو وكأنها تتحرك على "أسلاك مشدودة"، كما يوحي العنوان، حيث كل خطوة محسوبة، وكل انجذاب يحمل احتمال السقوط، وهذا الأمر منح النص بنيته الأساسية، حيث ليس هناك استقرار عاطفي. هذه القصص العاطفية لا تقدم بوصفها حكايات منفصلة، بل كجزء من سرد يواكب مرحلة مفصلية من التاريخ العربي الحديث، حين كانت فكرة الوحدة بين سوريا ومصر بقيادة جمال عبد الناصر وشكري القوتلي حاضرة بقوة، وما رافقها من آمال واسعة تشكل ما يشبه الحلم السياسي في تلك المرحلة.

وفي هذا السياق، لا تتوقف الرواية عند الجانب العاطفي، بل تتوسع لتلامس التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع السوري، وتحديدًا مسألة التنمية غير المتوازنة، حيث ينعكس ذلك في الخلفية الاجتماعية للشخصيات، خصوصًا مع الإشارة إلى بيئات مهمشة مثل محافظة الرقة، التي تقدم كنموذج عن الأطراف التي لم تحظ باهتمام متساوٍ مع المدن المركزية.

بينما كانت دمشق في الرواية مكانًا اجتماعيًا يضغط على العلاقات ويعيد تشكيلها، حيث تختلط الرغبات الفردية مع قيود المجتمع.

"قلوب على الأسلاك" قدمت علاقات حب متتابعة ضمن لوحة اجتماعية أوسع، في وقت كشفت دمشق من خلال عين شاب يعيش تقلباتها، بين العاطفة الفردية والتحولات الكبرى التي كانت تعيد تشكيل البلاد في تلك المرحلة.

أسلوب العجيلي في السرد يعتمد على الجمع بين البساطة في الحكاية والتكثيف في الدلالة، ما يجعل الشخصيات حاضرة بوضوح، ويمنح كل تجربة عاطفية بعدها الإنساني الكامل، ضمن نسيج اجتماعي وسياسي متداخل.

من عبد السلام العجيلي؟

ولد عبد السلام العجيلي عام 1918 في مدينة الرقة، التي ظلت حاضرة في سيرته الشخصية والأدبية حتى وفاته فيها عام 2006.

جمع العجيلي بين الطب والسياسة والأدب، في مسار متشعب جعله واحدًا من أبرز الأسماء السورية في القصة والرواية خلال القرن الـ20. بدأ تعليمه في الرقة قبل أن ينتقل إلى حلب لمتابعة دراسته، حيث أنهى دراسته الثانوية فيها، قبل أن يلتحق بكلية الطب في جامعة "دمشق"، ليعود بعدها إلى الرقة طبيبًا ويفتتح عيادته التي بقيت جزءًا من حياته لعقود طويلة.

إصلاح الفئات العمرية.. مفتاح عودة "السلة" السورية

تشكل الفئات العمرية في كرة السلة الركيزة الأساسية لبناء منتخبات وطنية مستدامة، وتمثل القواعد التي تصنع مستقبل اللعبة.

ويعد الاهتمام بالفئات العمرية أحد أهم التحديات التي تواجه تطور كرة السلة السورية، في ظل تراجع النتائج على مستوى المنتخب الأول وغياب التجديد الكافي في المواهب.

وفي هذا السياق، صرح مدير المكتب الإعلامي في اتحاد كرة السلة السورية، مهند ملص، لعنب بلدي، أن واقع الفئات العمرية لا ينفصل عن واقع كرة السلة السورية بشكل عام، بل يعد الأساس الذي يقود إلى النتائج.

وقال إن أداء ونتائج المنتخب الأول في المرحلة الماضية لم تكن بالمستوى المأمول، ولا تعكس تاريخ سوريا كإحدى الدول المؤسسة للعبة في المنطقة وصاحبة الإنجازات فيها.

وجاء التقصير في الاهتمام بالفئات العمرية على مدى سنوات طويلة، ما أدى إلى ظهور مشكلة في قلة النجوم ولاعبي الصف الأول، بحسب ملص، وهو ما يتجلى في استمرار نفس الأسماء البارزة منذ عام 2013، دون بروز مواهب جديدة بشكل كافٍ.

وبحسب ملص، فإن الوضع الحالي لا يمكن اعتباره جيدًا، رغم أن الاتحاد يولي اهتمامًا بجميع الفئات.

تحدي الكوادر التدريبية

يرى مدير المكتب الإعلامي في اتحاد كرة السلة السورية، مهند ملص، أن أبرز التحديات يتمثل في الكوادر التدريبية، فهي متوفرة من حيث العدد، لكن الحاجة تكمن في تطويرها وتأهيلها بشكل مستمر، لتواكب أحدث أساليب التدريب والتقنيات العالمية في كرة السلة.

وفي هذا الإطار قال ملص، إن الاتحاد أطلق الأكاديمية السورية لتطوير كرة السلة، بهدف رئيس يتمثل في تطوير المدربين المتخصصين في الفئات العمرية، من خلال تزويدهم بكل ما هو جديد في اللعبة عالميًا.

ومن المتوقع أن تلعب الأكاديمية دورًا كبيرًا في رفع مستوى التدريب بمختلف الفئات، سواء العمرية أو على مستوى الرجال والسيدات.

وأكد ملص أن لاعبي الفئات العمرية اليوم هم نجوم المستقبل، ما يستدعي إعدادهم بشكل متكامل من الناحية اللوجستية والفنية والبدنية والنفسية، ليكونوا قادرين على تشكيل القاعدة الأساسية للمنتخبات الوطنية.

مواهب مهملة وضعف خبرة

يبقى واقع الفئات العمرية في سوريا متواضعًا، ورغم توفر المواهب الجيدة، فإنها لا تُستثمر بالشكل الصحيح، بسبب ضعف الكوادر التدريبية وقلة المعرفة بالتعامل مع هذه الفئات التي تتطلب نظامًا مختلفًا من حيث التدريب والإدارة والاهتمام، وفق ما ذكره الإعلامي الرياضي المختص في كرة السلة عبد الرزاق حمدون، لعنب بلدي.

وأشار حمدون إلى أن العديد من الأندية تعيّن مدربين من لاعبي الرجال الأولى، غالبًا كنوع من التكريم، دون النظر إلى مدى امتلاكهم للخبرة أو الكفاءة في تدريب الفئات العمرية، لافتًا إلى استمرار ظاهرة المحسوبيات.

التعامل مع هذه الفئات ليس بالأمر السهل، بحسب حمدون، وملف الفئات العمرية يعد من أكثر الملفات حساسية وأهمية، بل يتفوق في أهميته على دوري الرجال، إلا أنه لا يحظى بالفهم الكافي في سوريا.

حمدون ركز على ضرورة تفعيل هذا القطاع من خلال خطة شاملة تبدأ من الاتحاد، وتمتد إلى الأندية، مع إلزام الجميع بتطبيق منظومة عمل واضحة تهدف إلى تطوير القواعد بشكل صحيح.

وأوضح الإعلامي أن الأندية تتحمل جزءًا من المسؤولية، لكنها تنشغل غالبًا بتحقيق إنجازات سريعة تمنح إداراتها مجدًا شخصيًا أمام الجمهور، بحيث يُقال لاحقًا إن البطولة تحققت في عهدها، معتبرًا أن هذا التفكير يركز فقط على دوري الرجال بوصفه واجهة إعلامية، متجاهلًا أهمية بناء القواعد.

مسؤولية اتحاد السلة

تقع المسؤولية الكبرى في بناء قواعد اللعبة على عاتق اتحاد كرة السلة، باعتباره الجهة المعنية باستمرارية وتطوير اللعبة، ما يفرض عليه إلزام الأندية بالعمل وفق منظومة واضحة، إلى جانب تقديم الدعم اللازم لها، بحسب ما قاله الإعلامي الرياضي عبد الرزاق حمدون.

ويرى حمدون أن الأسماء الموجودة في الاتحاد تضم نجومًا في كرة السلة، إلا أن ذلك لا يكفي لمنحهم الثقة المطلقة، فالتفوق في اللعب لا يعني بالضرورة النجاح في العمل الإداري.

وطرح الاتحاد مؤخرًا فكرة رفع رواتب مدربي الفئات العمرية، وهي خطوة مهمة، خاصة في ظل معاناة بعض المدربين من عدم تقاضي مستحقاتهم، وفقًا لحمدون.

وأضاف أن هناك حديثًا عن خطة مقبلة لتوزيع عائدات النقل التلفزيوني على الأندية بشكل عادل، بما يضمن حصول المدربين على حقوقهم، ويسهم في تنظيم العمل ضمن أطر احترافية.

كما عبّر عن أمله في رؤية اهتمام أكبر بقطاع الفئات العمرية، من خلال تنظيم دوريات مناسبة، وإقامة معسكرات تدريبية بإشراف مدربين أجانب، بهدف اكتشاف المواهب في مختلف المحافظات وتطويرها.

وشدد على أهمية توفير فرص الاحتكاك الخارجي عبر معسكرات ومشاركات خارجية مع منتخبات قوية، لما لذلك من دور كبير في صقل اللاعبين.

وختم بالتأكيد على أن الرياضة صناعة متكاملة، تتطلب بيئة احترافية تركز على صناعة اللاعبين وتطويرهم.

فريق أهلي حلب خلال مباراته ضد هومنتمن ضمن نصف نهائي الدوري السوري لكرة السلة تحت 18 عامًا - 31 آذار 2026 (نادي الاتحاد الحلبي)

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 3 أيار/مايو 2026
العـدد 741 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

حضور محدود في الأرياف

هل تخلت الجزيرة السورية عن الزي الشعبي؟

عنب بلدي – الحسكة

تمثّل الأزياء الشعبية في الجزيرة السورية جزءًا أصيلًا من التراث الثقافي لسكان المنطقة، إذ ارتبطت لعقود طويلة بأنماط الحياة في الريف والبادية، وشكّلت انعكاسًا مباشرًا للبيئة والمناخ والتركيبة الاجتماعية.

وبينما لا تزال هذه الألبسة حاضرة في بعض القرى والأرياف، يلاحَظ تراجعها التدريجي في مدن الجزيرة، مثل الحسكة والقامشلي، حيث باتت الأزياء العصرية تفرض نفسها بشكل متزايد في الحياة اليومية.

ووفق الباحث الاجتماعي علي الفتاح، فإن هذا التحول يعكس تبدلات اجتماعية واقتصادية متسارعة، أثرت على علاقة السكان، لا سيما الشباب، بتراثهم في اللباس، وحولت الأزياء الشعبية من لباس يومي إلى رمز يُستعاد في مناسبات محدودة.

إرث متجذر في بيئة الجزيرة

نشأت الأزياء الشعبية في الجزيرة السورية نتيجة تفاعل طويل بين الإنسان وبيئته، وفق الباحث الاجتماعي علي الفتاح، إذ صُممت لتناسب المناخ القاسي، صيفًا وشتاء. ففي الشتاء، اعتمد السكان على الألبسة الثقيلة المصنوعة من الصوف والجلود، بينما لجؤوا في الصيف إلى الأقمشة القطنية الخفيفة ذات الألوان الفاتحة.

كما تعكس هذه الأزياء تنوع مكونات المنطقة، إذ لم تكن حكرًا على فئة أو جيل، بل نتاج خبرات جماعية، حافظت عليها المجتمعات عبر الزمن، من خلال الحرف اليدوية والتفصيل التقليدي.

شاهد يستعيد تفاصيل اللباس

قال محمد العبد الله، الستيني من ريف الحسكة الجنوبي، إن اللباس التقليدي كان يشكّل جزءًا من الحياة اليومية، موضحًا أن "الرجل في الجزيرة كان يرتدي الشالية صيفًا، وهي خفيفة ومريحة، بينما في الشتاء كانت الفروة أساسية، خاصة المصنوعة من جلود الخراف الصغيرة".

وأضاف، "كنا نلبس الدرّاعة فوق الثياب، وكانت أشبه بالسترة، وغالبًا ما تكون مطرزة، أما الزبون فكان من القطع المميزة، مفتوح من الأمام وله أكمام واسعة، وكنا نربطه بخيوط".

وتابع، "الصاية أيضًا كانت منتشرة، تُلبس فوق اللباس الداخلي، وبقيت موجودة في الأرياف حتى وقت قريب، إلى جانب المحزم الذي كنا نشد به الخصر، وكان يُصنع من الصوف أو الساتان".

وأشار إلى "البدن، وهو زبون طويل فضفاض، والسروال مع التكة، وفوقه أحيانًا الشروال في الشتاء"، إضافة إلى قطع مثل "الخرقة الصيفية، والدامر، والإبطية، والمقطنية التي كانت تُلبس كمعطف".

ويرى محمد أن هذه الألبسة "كانت مريحة وتناسب طبيعة العمل والحياة، وتحمل معنى الانتماء"، مضيفًا أن "اختفاءها من المدن اليوم أمر مؤسف، لأنها جزء من هوية المنطقة".

الطلب ينحصر بين "الكلابية" و"الفروة"

في مدينة الحسكة، يتحدث الخياط أحمد الحسين (45 عامًا) عن التغيرات التي طرأت على مهنته خلال السنوات الأخيرة، مشيرًا إلى تراجع واضح في الطلب على تفصيل الألبسة التقليدية.

قال أحمد، "اليوم، الطلب على اللباس الشعبي شبه معدوم مقارنة بالسابق، وما يُطلب فعليًا ينحصر غالبًا في الكلابية، خاصة في الصيف، والفروة في فصل الشتاء".

وأضاف، "الكلابية مطلوبة لأنها مريحة وخفيفة، ويستخدمها الناس داخل المنازل، بينما الفروة لا تزال مطلوبة للبرد، لكنها لم تعد تُلبس كما في السابق بشكل يومي".

وبرأي الخياط، فإن أحد أبرز أسباب تراجع الإقبال على الألبسة التقليدية هو انتشار "البالة" المستوردة من دول الخليج، موضحًا أن "الملابس القادمة من الخليج، حتى المستعملة منها، أثرت بشكل كبير على عملنا، لأنها جاهزة وأرخص، وتناسب ذوق الشباب".

وتابع، "في السابق كنا نفصل الصاية والزبون والدامر بشكل مستمر، أما اليوم فهذه القطع اختفت تقريبًا من السوق، ولم يعد أحد يطلبها إلا نادرًا، وغالبًا لكبار السن أو للمناسبات".

ويرى أحمد أن استمرار هذا الواقع يهدد باندثار المهنة التقليدية، مضيفًا أن "الكثير من الخياطين اضطروا إلى تغيير اختصاصهم، أو التوجه نحو خياطة الملابس الحديثة".

الشباب بين الراحة و"الموضة"

قال محمود الخليل، وهو شاب عشريني من مدينة الحسكة، إن الأزياء العصرية أصبحت الخيار الأول بالنسبة له، معتبرًا أن "الملابس الحديثة أكثر تنوعًا وتناسب الحياة اليومية في المدينة".

وأضاف، "أرتدي الكلابية في المنزل خلال الصيف لأنها مريحة، لكنها تبقى للاستخدام الداخلي فقط، ولا أرتديها خارج المنزل".

وأشار إلى أن بعض أصدقائه يفضلون ارتداء اللباس التقليدي في الأعياد والمناسبات، معتبرين ذلك "جزءًا من الحفاظ على التراث"، لكنه أكد أن "هذا الاستخدام محدود، ولا يعكس حضورًا يوميًا كما كان في السابق".

حضور في الريف وتراجع بالمدن

يُظهر واقع الأزياء الشعبية في الجزيرة السورية تباينًا واضحًا بين الريف والمدينة، إذ لا تزال هذه الألبسة تحافظ على حضورها في بعض القرى، بينما تتراجع بشكل ملحوظ في المدن، حيث تفرض الحياة العصرية متطلباتها.

ويرى الباحث الفتاح أن هذا التراجع مرتبط بتغير نمط الحياة، وتأثر الأجيال الجديدة بـ"الموضة" العالمية، إضافة إلى توفر بدائل جاهزة بأسعار أقل.

رغم هذا التراجع، لا تزال الأزياء الشعبية تحتفظ بمكانتها كرمز ثقافي، إذ تظهر في المناسبات الاجتماعية، وتُعد جزءًا من الهوية المحلية لسكان الجزيرة السورية.

ويرى الباحث الاجتماعي علي الفتاح، أن الحفاظ على هذا الإرث يتطلب دعم الحرفيين، وتشجيع إعادة إحياء هذه الألبسة بطرق تتناسب مع العصر، بما يمنحها فرصة للاستمرار.

وفي ظل التحولات المتسارعة، تبقى الأزياء الشعبية شاهدًا على تاريخ طويل من التكيف مع البيئة، ورغم تراجع حضورها في مدن الجزيرة، فإنها لا تزال حاضرة في الذاكرة، وتشهد محاولات متفرقة لإحيائها، قبل أن تتحول إلى مجرد ذكرى من الماضي.

اجتماع عشائري في الجزيرة السورية يظهر فيه الزي التقليدي – 25 تموز 2024 (هاوار)

المتطرفون صناعة أمريكية

خطيب بدلة

لدي قناعة بأن الأطفال يولدون متساوين في الذكاء (عدا أولئك الذين لديهم عوامل وراثية متنحية تؤدي إلى نوع من التخلف العقلي)، ولكن مجتمعاتنا، بما فيها من ضروب الجهل، والتخلف، ما تلبث أن تتدخل في عقولهم، بطرق مختلفة، فثمة أهل يتيحون لعقول أطفالهم أن تتطور، وتتفتح آفاقها، وأهل يكبتون عقول أطفالهم بالمحفوظات، والخرافات، وشتى أنواع التعصب، والانغلاق، لتصح مقولة أن "الذكاء طبيعي، وأما الغباء فمكتسب"، ويصح، كذلك، زعم أينشتاين بأن الذكاء محدود، وأما الغباء فلا حدود له. لو عاد الأمر للأهل، وحدهم، لهانت علينا مصيبتنا، فهناك المدرسة، والجامعة، ودور العبادة، ومهاجع الخدمة العسكرية، والأحزاب السياسية، والسجون، والمعتقلات، والمقاهي، والصحف، وقفا أوراق الروزنامة، كلها تساهم في الحد من إمكانات العقل، لأنها تمسك به، وتقيده، وتزوده بما يلزم من التشوهات، والإعاقات، وأكثر ما يتجلى ذلك، اليوم، في عالم السياسة، حيث تركن عقول معظم الناس، إلى أن دول العالم، شرقيها وغربيها، متآمرة علينا، وهذا الاعتقاد رهيب، قادر على إغلاق ما تبقى من نوافذ العقل، فلو سألته عن ماهية المؤامرة، لقال لك: يمنعوننا من التقدم! في حين أن الكثيرين منا يعتقدون بأننا متقدمون، بل ونستطيع أن نقدم الهداية لغيرنا، وأما عن المتآمرين علينا، فهم تشكيلة عجيبة من الاستعمار، والإمبريالية، وقوى الاستكبار العالمي، والصهيونية، والماسونية، والشيوعية، والرجعية، ولعل أكثر ما يريح هذا العقل المتكاسل، أن يشاهد ضابطًا أمريكيًا متقاعدًا، أو سياسيًا بريطانيًا محنكًا، يجلس في مقابلة تلفزيونية ليقول: أي نعم، إن ما جرى في العراق، 2003، كان مخططًا له، في الغرب، وإن خطط إطلاق ثورات الربيع العربي، وضعت في اليوم الفلاني، والتاريخ العلاني، وآخر فيديو وصلني، يقول: نحن الأمريكان، والإنكليز، دمرنا العراق. أوه، جيد جدًا، بل رائع، يعني أن القائد التاريخي صدام حسين، صاحب القادسية، وأم المعارك، غير مسؤول عما جرى، لم يستنزف خيرات بلده في حروب عبثية، ولم يضرب أحد مكونات شعبه بالكيماوي، والميليشيات الشيعية التي تأتمر بأمر إيران، هي الأخرى بريئة، وكذلك تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي نقل مكاتبه إلى بغداد، ونفذ، خلال بضع سنوات، ألوف التفجيرات الانتحارية، وبشار الأسد لم يجند عناصر من "القاعدة" ويرسلهم إلى العراق!

لم تأتِ أمريكا وبريطانيا لتخلصا الشعب العراقي من استِبداد صدام حسين، لو قلنا هذا الكلام لظهرنا ساذجين، مسطحين، فجيوش تينك الدولتين جاءتا من أجل مصالحهما السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية، ولكن تحميلهما مسؤولية بلاوينا كلها، برأيي، هو نوع من الغباء.

أن تقول إن استخبارات أمريكا، وبريطانيا، وإسرائيل، وروسيا، هي التي أوصلت المتطرفين إلى سدة الحكم، في سوريا، يجعلك تتغاضى عن سؤال كبير، خطير، مهم، وهو: كيف تشكلت هذه الجماعات المتطرفة؟ هل أنتجتها مجتمعاتُهم، أم مجتمعاتنا؟ ولماذا تتقدم تلك الدول، وتنتج أسلحة متطورة، وعقولًا متفوقة في الطب، والهندسة، والصيدلة، وصناعة الأسلحة، والأقمار الصناعية، بينما ننتج، حضرتُنا، تشكيلة واسعة من الجهاديين، المتطرفين، الداعشيين، ثم نلقي باللائمة عليهم، ونقول، دون أن يرف لنا جفن: يا أخي هذه التنظيمات صناعة استخباراتية أمريكية؟

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper